

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع : علوم التسيير

تخصص : إدارة أعمال تجارة دولية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبة :

- بوتوهامي زينب

تحت عنوان

أزمة إنهيار أسعار النفط 2014 وتداعياتها على بعض الدول العربية المصدرة للنفط

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	د/ تمار توفيق
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	د/ نوي نبيلة
مناقشا	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	د/ قراوي محمد الصغير

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ

﴿قَالَ تَبَارَكَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا تَعْبُدُونَ إِنَّهُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾

سُورَةُ الْأَنْعَامِ (3)

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا تَعْبُدُونَ إِنَّهُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا تَعْبُدُونَ إِنَّهُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لِمَا تَعْبُدُونَ إِنَّهُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾

-الْحَمْدُ لِلَّهِ-
-الْحَمْدُ لِلَّهِ-

ومعرفان شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد الأمين عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم

والحمد لله رب العالمين، لك الحمد يا ربّي كما ينبغي لجلال وجهك

وعظيم سلطانك وعلو مكانك، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا مرضيت

ولك الحمد بعد الرضا.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أقف وقفة المعترف بفضل من صعد على المنابر وأعطى من حصيلته فكرة لينير
دريتنا، وما أرى نفسي إلا عاجزة ومقتصرة عن واجب الشكر، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور نوي نيلة،
التي قبلت أن تكون المشرف كانت نعم الموجه والناصح، فلكي مني أسمى وأرقى آيات الشكر والامتنان
كما يطيب لي أن أقدم بعظيم الشاء للدكاترة الأستاذ الدكتور ثمار لقبوله أن يترأس هذه اللجنة، والأستاذ
الدكتور قراوي بقبولهم مراجعة ومناقشة هذه المذكرة، واستكمال نقائصها وسد فجواتها وتعزيز نفعها،
فجزاكم الله عني خير جزاء..

كما أتوجه بخالص الشكر إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في خفي هذا وفي مشواري العلمي وأخص
بالذكر الأستاذ زريق عمس على النوجيه المتواصل

لا أنسى كل من أساتذة وطلبة الإنجليزية سليمة، إيمان، عيبر، منى كما لا يفوتني أن أقدم بالشكر والامتنان ل
صبرنته صراوي، وبوعكة كريدو إلى عمال مكتبة أسامة الذين كانوا خير معين فجزاهم الله عنا خير جزاء

بوتو هامي زينج

الفهارس

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
فهرس المواضيع	II - I
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	V
المقدمة العامة	أ - و
الفصل الأول: تطور صناعة النفط في ظل الأزمات النفطية	
تمهيد الفصل الأول.....	02
المبحث الأول: النفط: مميزاته ومكانته ضمن ميزان الطاقة العالمية.....	03
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط.....	03
المطلب الثاني: أهمية النفط وموقعه ضمن ميزان الطاقة العالمية.....	06
المطلب الثالث: أهمية النفط العربي في السوق النفطية العالمية.....	12
المبحث الثاني: تطور أسعار النفط ومحدداتها.....	15
المطلب الأول: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط.....	15
المطلب الثاني: مراحل وآليات تسعير النفط.....	17
المطلب الثالث: آليات توازن الأسعار في سوق الطاقة النفطية.....	20
المبحث الثالث: الأزمات النفطية للفترة 1986 – 2014.....	23
المطلب الأول: الأزمة النفطية لسنة 1986.....	23
المطلب الثاني: الأزمات النفطية 1998 – 2009.....	26
المطلب الثالث: الأزمة النفطية لسنة 2014.....	31
خلاصة الفصل الأول.....	35
الفصل الثاني: تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 على بعض الدول العربية المصدرة للنفط	

37.....	تمهيد
38.....	المبحث الأول: أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 وأثرها على الإقتصاد الجزائري
38.....	المطلب الأول: الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط في الجزائر
42.....	المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر
51	المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لإحتواء الأزمة في الجزائر
52.....	المبحث الثاني: أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 وأثرها على المملكة العربية السعودية والكويت
52	المطلب الأول: الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط بالسعودية والكويت
55.....	المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط 2014 على التوازنات الكلية في السعودية والكويت
62.....	المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لإحتواء الأزمة في السعودية والكويت
64.....	المبحث الثالث: أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 وأثرها على الإقتصاد العراقي
64.....	المطلب الأول: الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط في العراق
66	المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط 2014 على التوازنات الكلية في العراق
72.....	المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لإحتواء الأزمة في العراق
74	خلاصة الفصل الثاني
79-76	الخاتمة العامة
86-81	قائمة المراجع
97-88	الملاحق

2. فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الطلب على مصادر الطاقة الأولية	10
2-1	التغير في الطلب على النفط في دول جنوب شرق آسيا	27
3-1	إجمالي العرض العالمي من النفط	33
1-2	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية والإستهلاكية والواردات من النفط في الجزائر 2011-2015	40
2-2	متوسط أسعار النفط الفورية الجزائرية	42
3-2	علاقة أسعار النفط بالجباية البترولية خلال الفترة 2014-2088	44
4-2	تطور نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج الخام مع معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر	45
5-2	تطور الصادرات والواردات السلعية للفترة 2011-2014	48
6-2	تطور الميونية الخارجية خلال الفترة 2005-2014	49
7-2	تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للسعودية والكويت	53
8-2	الأسعار الفورية لأنواع النفوط في السعودية والكويت	55
9-2	تطور الطاقة الإنتاجية والإستهلاكية والواردات من النفط في العراق للفترة 2011-2015	64
10-2	متوسط أسعار النفوط الفورية العراقية	67

3. فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور الطلب العالمي على النفط 2004-2014	08
2-1	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية الرئيسية لعامي 2004 و 2014	09
1-2	التوزيع النسبي الجغرافي لاحتياطي النفط الخام	39
2-2	تطور إنتاج النفط في الجزائر للفترة 2010-2014	41
3-2	تأثير أسعار النفط على نمو الناتج المحلي	46
4-2	مؤشرات أسواق الأسهم	58
5-2	الأسعار اللازمة لموازنة ميزانيات الدول المصدرة للنفط لسنة 2014	72

3. فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية الرئيسية 2017-2013	
2	آليات تسعير النفط قبل وبعد ظهور منظمة الأوبك	
3	أسعار النفط خلال الخمس سنوات الماضية	
4	إحتياطي النفط عربيا وعالميا 2014 - 2011	
5	الجزائر: مؤشرات اقتصادية مختارة 2017-2013	

المقدمة العامة

تمهيد

إن أهم ما يميز القرن الماضي أنه عصر النفط وذلك نظرا للأهمية التي يحتلها هذا الأخير، حيث أصبحت هذه المادة الطاقوية سلعة ضرورية في الحرب والسلام ومن المستحيل التخلي عنها مهما كانت الظروف والصعوبات وهذا بدوره ما جعله يحتل مكانة في غاية الأهمية بل واعتبر محور كل إنتاج صناعي في العالم المعاصر ويعد سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

من المعلوم أن العديد من الاقتصاديات العالمية المنتجة للنفط بصفة عامة وبعض الدول العربية المنطوية تحت منظمة الأوبك، تعتمد بدرجة كبيرة على النفط في صادراتها. غير أن النفط يعتبر من الموارد الطبيعية الناضبة وغير المتجددة، وبالتالي فهي تقوم بتصدير مورد ناضب إلى الخارج وتستبدله بالعملة الصعبة.

من جهة أخرى، تعتبر سوق النفط سوقا غير مستقر وذلك بسبب التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط. فلم تكد آثار أزمة النفط سنة 1986 وما تبعها من أزمات نفطية تنتهي حتى وجدت الدول المصدرة للنفط نفسها في منتصف سنة 2014 في دوامة من التذبذبات والتقلبات شهدتها أسعار النفط، هذه التقلبات التي تباينت واختلفت شدتها وحدتها على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط والتي من بينها الجزائر، السعودية، العراق والكويت التي تعتبر اقتصادياتها نفطية بالدرجة الأولى، يعول فيه كثيرا على المواد النفطية كمصدر رئيسي مؤثرا بذلك على أداء مختلف المتغيرات الاقتصادية بصفة عامة.

شهدت أواسط سنة 2014 زيادة في عرض النفط، وأخذ العرض يطغى على الطلب العالمي، وفي سبتمبر 2014 بدأت الأسعار في الانهيار، وأمام رفض السعودية خفض إنتاجها ما لم يتحمل منتجوا النفط الآخرين تكاليف خفض الإنتاج لوضع ضوابط الأسعار، انهارت الأسعار إلى 33.64 دولار للبرميل في ديسمبر 2015، وبهذا اختلفت تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة له، ويرجع ذلك لمدى اعتماد اقتصاد هذه الدول على قطاع النفط ومدى قدرتها على استغلال الفوائض النفطية في مواجهة الأزمة، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذه الدراسة.

- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن أن نصيغ التساؤل الرئيسي التالي:

"ما أثر أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على بعض الدول العربية المصدرة للنفط؟"

- الأسئلة الفرعية

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة فرعية: وهي كالتالي :

- ما أسباب أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 ؟
- ما أثر الأزمة على ميزانية الدول محل الدراسة؟
- ما أثر الأزمة على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة؟
- كيف تعاملت الدول محل الدراسة مع الأزمة ؟

- فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية مع الأسئلة الفرعية لهذه الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- اختلفت أسباب الأزمة بين أسباب سياسية وأسباب اقتصادية راجعة أساسا لآليات السوق من عرض وطلب؛
- أثرت أزمة انهيار أسعار النفط 2014 سلبا على اقتصاد الدول محل الدراسة؛
- أدت الأزمة إلى تراجع النمو الاقتصادي في كل الدول محل الدراسة؛
- تسببت الأزمة في اختلال وعجز ميزانيات الدول محل الدراسة.

- منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي مع التحليل وذلك بالإستعانة بمجموعة من المؤشرات المستمدة من التقارير الدولية

- أهداف الدراسة

يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- تشخيص طبيعة الأزمات النفطية و أسبابها؛
- محاولة معرفة مدى جاهزية الاقتصاديات المصدرة للنفط بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة للتصدي لمثل هذا النوع من الأزمات؛

- التعرف على تداعيات أزمة انهيار أسعار النفط 2014 على اقتصاديات بعض الدول العربية المصدرة للنفط.

- أهمية الدراسة

تدعو الضرورة في البداية إلى الإشارة إلى الأهمية العلمية والفائدة من وراء القيام بهذا البحث الذي تنبع أهميته من الاعتبار التالية:

- يعتبر هذا البحث كأحد المساهمات العلمية، حيث سيتم من خلاله محاولة الإحاطة بالإطار النظري للنفط والأزمات النفطية ومدى انعكاساتها على اقتصاديات بعض الدول العربية المصدرة للنفط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛
- الموضوع يتناول ظاهرة كانت ولا زالت الخطيرة من نوعها لما لها آثار سلبية على الاقتصاديات المصدرة للنفط إضافة إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي من الممكن أن يسببه مثل هذا النوع من الأزمات على اقتصاديات تعتمد أساسا على صادرات النفط؛

- مبررات اختيار الموضوع

يمكن إيجاز أسباب اختيار الموضوع إلى لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل فيما يلي:

- إشباع فضول شخصي حول الموضوع وإثراء المعرفة الشخصية حول أحد مواضيع الساعة والمرتبطة بأزمة النفط الراهنة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري؛
- كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرباته تدعو للبحث في ما يخص تذبذب أسعار النفط وتداعياتها على الدول العربية؛
- طبيعة التخصص التي تدعو للتطرق لهذا النوع من المواضيع.

- حدود الدراسة

سيتم من خلال هذه الدراسة عرض أزمة انهيار أسعار النفط 2014. أما الحدود المكانية، فقد ركزت الدراسة على كل من الجزائر والسعودية والكويت والعراق.

تاسعا- الدراسات السابقة:

من أجل إثراء البحث تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة نذكر منها:

- دراسة صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي جانفي 2015،

فيما يتعلق بتداعيات الأزمة، توقع صندوق النقد الدولي تراجعا في إيرادات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط بمقدار 400 مليار دولار عن مستوياتها لسنة 2014 .

جاء في تقرير صندوق النقد الدولي " آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2016" انخفاض متوسط النمو غير النفطي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 1,75 بالمئة في 2016 مع تشديد السياسة المالية العامة وتناقض السيولة في القطاع المالي وذلك مقارنة مع نمو نسبة 3,75 بالمئة العام الماضي، وتعتمد دول التعاون الخليجي بشكل رئيسي على إيرادات النفط لتمويل برامج ضخمة للإنفاق الحكومي وكذلك في دعم أسعار الطاقة والمياه وغيرها من الخدمات لمواطنيها.

- بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2015/2014.

حاولت الدراسة إبراز الآثار السلبية التي لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية تعتبر مورد أساسي لهذه الدول والممول الرئيسي للإنفاق الحكومي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

* حدة التراجع في الأوضاع المالية لمعظم الدول العربية بسبب تداعيات الأزمة المالية حيث أن جميعها ليس بمنأى عن الصدمات الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية؛

* اعتبار أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الآخر لها، وهذا ماجعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط؛

* تواجه الدول العربية المصدرة للنفط تحديات خاصة في إدارة اقتصادياتها وفي إعداد الموازنة العامة وتصميمها، ليس فقط لأن أسعار النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التخطيط للوقت الذي سينفذ فيه النفط؛

* إن التحدي الأكبر بالنسبة للدول العربية النفطية تتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية دون تبديد لإيراد النفط القابل للنفاذ.

- إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية: دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري 1980-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015/2016.

حاولت الدراسة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية لأسعار البترول وربطها بالتغيرات في أداء أدوات السياسة المالية مما يستدعي إمكانية البحث في سبل تجنب هذه الصدمات والآثار الحادة التي تنتج عنها.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

* الأثر السلبي الذي يطول الإنفاق الحكومي يحدث أثر سلبي للفترة التي تليها على معدل نمو الناتج المحلي،

* حدوث أي صدمة في السعر النفطي تترجم مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر، وذلك لاعتمادها الكبير على العائدات النفطية.

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تناولت مختلف الأزمات وسبب حدوثها، كما تم التطرق إلى تداعياتها على مختلف التوازنات الكلية على بعض اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، والإجراءات المتخذة لمعالجتها بصفة نهائية أو مؤقتة.

- هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل أول تطرقنا من خلاله إلى تطور صناعة النفط في ظل الأزمات النفطية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول تطور صناعة النفط على المستوى العربي والعالمي، وخصص المبحث الثاني لتطور أسعار النفط، ليتم التطرق في المبحث الثالث للأزمات النفطية للفترة 1986 - 2014.

أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة تداعيات أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على بعض الدول العربية المصدرة للنفط، كما قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث، خصص كل مبحث لدراسة مدى تأثير انهيار الأسعار على مختلف الدول، وكأمثلة على هذه الدول تم التطرق في المبحث الأول لتداعيات هذه الأزمة على الجزائر، أما المبحث فخصص لمجموعة ثانية من الدول تمثلت في دول مجلس التعاون الخليجي وللتوضيح تم أخذ دولتين على سبيل المثال تمثلت في كل من السعودية والكويت، أما المبحث الأخير فقد خصص لدراسة مدى تأثير الأزمة على اقتصاد العراق. كما تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الإجراءات المتخذة من قبل كل دولة لاحتواء الأزمة.

المفصل الأول

تمهيد:

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة بالرغم من تعدد البدائل، وهو من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وهذا ما نتج عنه اكتساب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذوميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الإقتصاد العالمي الأمر الذي جعل سوق النفط تتميز بعدم الاستقرار، واعتبارا من أن الدول العربية تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة سوق النفط العالمية وهذا ما جعل للنفط دورا أساسيا في اقتصادياتها، إذ كان له أكثر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية، وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية.

بهدف الإلمام بزوايا هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ليتم التطرق في المبحث الأول مكانة النفط ضمن ميزان الطاقة العالمية وأهميته ضمن اقتصاديات الدول العربية، أما المبحث الثاني فخصص لأهم الأزمات النفطية التي مست شرارتها العديد من الاقتصاديات، والمبحث الثالث سيخصص لإبراز هذا التأثير على اقتصاديات العالم.

المبحث الأول: النفط: مميزاته ومكانته ضمن ميزان الطاقة العالمية

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في الوقت الحاضر من خلال دوره المؤثر في عملية التطوير الاقتصادي، وستتجلى أهمية النفط مستقبلاً من خلال الارتباط الوثيق بين زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة الاستهلاك للطاقة عموماً، والتي ستعطي مؤشراً مهماً في تحديد كيفية استعمال النفط كأحد مصادر للطاقة الناضبة. ومن خلال ذلك فإننا سنتطرق في هذا العنصر إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط، وإلى كيفية قياس هذا النوع من أنواع الطاقة، كما سنحاول إبراز مكانة النفط ضمن مصادر الطاقة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفط، بدءاً بمفهوم النفط، وأصل نشأته، وحالات تواجده، وكذا قياسه.

1-1 مفهوم النفط: إن لفظ نفط هو مرادفة كلمة بترول، وهي من أصل يوناني petroleum، وهي مشتقة من كلمتين، الأولى كلمة petro وتعني الصخر وكلمة leum وتعني الزيت، وبذلك يكون معناها زيت الصخر.¹ والنفط الخام عبارة عن مواد هيدروكربونية سائلة ودهنية لها رائحة خاصة، وتباين ألوانه بين الأسود والمخضر إلى البني والأصفر، كما تختلف لزوجيته وبالتالي كثافته النوعية.² والتركيب الكيميائي للنفط هو عبارة عن خليط من الهيدروكربونات التي تنتج عن مركبين أساسيين هما الأيدروجين والكربون، أو الحالة السائلة للنفط تسمى "الزيت الخام"، والحالة الغازية تسمى "الغاز الطبيعي"، أما الصورة الصلبة أو الشبه الصلبة للنفط فتعرف بالأسفلت.³ والتقدم المستمر وتطور الآليات تمكن الإنسان من التأكد والتعرف على التكوين الكيماوي الدقيق لهذه الموارد ونسبه وهي كالاتي:⁴

الكربون: (84-87)%

الهيدروجين: (11-14)%

الكبريت: (0.4-0.5)%

النيتروجين: (0.1-0.2)%

الأكسجين: (0.1-0.2)%

¹ رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز، اقتصاديات الموارد والبيئة، (لإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص 199.

² حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 27، السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2005، ص 2.

³ إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، (مصر: المكتبة العصرية، 2005)، ص 21.

⁴ أميرة إدريس، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية: دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 86.

يتكون النفط في الكثير من المناطق في الطبقة العلوية من الأرض على شكل تكوينات في خزانات في باطن الأرض، يمكن استخراجها بواسطة الحفر أو الضخ، وهناك أنواع عديدة للنفط الخام تختلف في كمها ونوعها باختلاف المخابئ التي تحتويها، وباختلاف مواقعها الجيولوجية، ومقدار عمقها في باطن الأرض، وتكوينها الجيولوجي، فهناك مثلاً مزيج خام برنت، خام غرب تكساس الوسيط، خام دبي، الخام العربي الخفيف، وخام بحر الشمال وغيرها.¹

1-2 أصل النفط

لقد قسم الباحثون في تفسير نشأة وأصل تكون النفط إلى قسمين، قسم يؤيد النظرية غير العضوية لنشأة النفط، أما القسم الآخر من الباحثين فإنه يؤيد النظرية العضوية لنشأة النفط، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض ملخص لمضمون النظريتين كما يلي:

-نظرية النشأة العضوية: وفقاً لهذه النظرية فإن النفط يتكون من تحلل المواد العضوية (حيوانية ونباتية)، ومن المعتقد وفقاً لهذه النظرية أن السائل الزيتي الخام يتكون من في ظل ظروف طبيعية خاصة جداً توافرت خلال ملايين السنين، والتي تتمثل في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأن تكون قد تعرضت للتحلل تحت ظروف ضغط وحرارة عالية.²

-نظرية النشأة اللاعضوية: إن أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي "مندليف"³، وقد افترض هذا العالم أن تكوين الزيت الأسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريتيد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية، تحت درجات عالية من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.³

لم تتلق نظرية النشأة اللاعضوية قبولا عند الكثير من العلماء، عكس النظرية التي كانت أكثر منطقية، وبالتالي كانت الأكثر قبولا وشعبية.

¹ حسان خضر، مرجع سابق، ص 3.

¹ إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، الجزائر، 2014، ص 16.

*مندليف: ديمتري إيفانوفيتش مندليف كيميائي روسي (1834/2/8 – 1907/2/2) له شهرة لأنه يعتبر أول من ساهم في النسخة الأولى من الجدول الدوري للعناصر، كانت له إسهامات عديدة، وأكثر أهمية من ذلك قام بالتحقق من حقول وتركيب النفط، وساعد في عمل أول مصفاة زيت في روسيا، وتم تسمية العنصر رقم 1010 مندليفيوم بإسمه.

**كبريتيد: هو مركب يتكون من الكربون وعنصر أقل كهربية .

³ إبراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 23.

1-3 مراحل إنتاج النفط

تنطوي دورة إنتاج النفط على خمس مراحل تتمثل في التنقيب، الاستخراج، النقل، التكرير، ثم التوزيع والتسويق، ويمكن أن تقع محله النقل من موقع الاستخراج إلى مراكز التسويق، إما قبل أو بعد مرحلة التكرير، وفيما يلي عرض ملخص لتلك المراحل:¹

- **مرحلة التنقيب:** وتعرف أيضا بالاستكشاف و الإستطلاع، وتتضمن هذه المرحلة وجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود النفط، من خلال إجراء مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية، الاقتصادية، والتكنولوجية، وذلك بغية تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار.

- **مرحلة الإنتاج:** وتتمثل في حفر الآبار النفطية، بالنزول إلى مسافات بعيدة في جوف الأرض عن طريق أنابيب وحفارات خاصة، ثم استخراج أو ضخ النفط إلى سطح الأرض، وذلك عن طريق التجهيزات والمعدات اللازمة.

- **مرحلة النقل:** وتتمثل في نقل النفط من مناطق إنتاجية إلى مراكز تكريره، وكذا نقله من مراكز التكرير إلى أماكن استهلاكه، ويتم ذلك عن طريق الأنابيب وناقلات النفط.

- **مرحلة التكرير:** وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط إلى المصافي التكريرية. وتحويله من المصدر الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة، وتشمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة (مثل الغاز والبنزين)، والمنتجات الوسطى (مثل الكيروسين، وزيت التدفئة)، والمنتجات الثقيلة (مثل زيت الوقود).

- **مرحلة التوزيع والتسويق:** وتشمل هذه المرحلة على تسويق وتوزيع النفط سواء في شكل خام أو منتجات نفطية، وتحدد الأسعار عادة لأي من المنتجات المكررة بناء على اعتبارات فنية، بالإضافة إلى أخرى اقتصادية وجغرافية.

1-4 مقياس الوحدة النفطية

كل مادة أوجدها واستعملها الإنسان إلا ووضع لها مقياسا معيناً بهدف تحديد مقدار تلك الوحدة أو الوحدات، ولقد تنوعت واختلفت تلك المقاييس بمرور الزمن إلا أنها أصبحت أكثر ثباتاً ودقة وشيوعاً في الاستعمال على النطاق العالمي في عصرنا الحاضر، وقد تكونت مؤسسات رسمية ومتخصصة في تحديد المقاييس.

وقد تم وضع مقاييس للثروة النفطية، بحيث أصبحت معروفة ومستخدمة عالمياً، وتعتمد هذه المقاييس إما على جانب الحجم أو الوزن بصورة غالبية. وهي كالتالي:²

¹ حسان خضر، مرجع سابق، ص 4، 5.

² أمينة مخلفي، محاضرات حول مدخل الإقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 15.

الحجم:

- بوحدة القياس الأمريكي وهو الوحدة الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم , ويستخدم لها البرميل barrel والذي يعادل 42 غالون أو مايعادل 159 لتر.
- وحدة قياس المتر المكعب يعادل 6.28 برميل وهذا المعيار يستعمل في بعض البلدان خاصة منطقة اوروبا الغربية بفرنسا , ألمانيا.....

الوزن:

- وهي وحدة قياس شائعة في استعمالها عالميا أيضا ويعتمد مقياس ton كوحدة قياس لها، رغم تنوع ذلك المقياس الطني، كما يمثل مليون برميل في اليوم = 50 مليون طن من النفط في العالم، والقياس بالوزن ذو ثلاثة أنواع:

- الطن الطويل	Long Ton	ويعادل 1006 كغ.
- الطن المتري	Metric Ton	ويعادل 999 كغ.
- الطن القصير	Short Ton	ويعادل 906 كغ.

أما وحدة القياس للغازات الطبيعية فقد اعتمد وشاع استعمال القدم المكعب أو المتر المكعب، ونظرا لضخامة إنتاج الغازات الطبيعية فتعتبر وحدة القياس 1000 وحدة، إما أن يقال أو يعتمد 1000 قدم مكعب أو 1000 متر مكعب، هذا وإن المتر المكعب م³ يعادل حوالي 35.31 قدم³.

المطلب الثاني: أهمية النفط وموقعه ضمن ميزان الطاقة العالمية

يعتبر النفط في الوقت الحالي من أهم مصدر للطاقة المستخدمة في العالم، نتيجة لاكتسابه ميزة تنافسية تمكنه من تبوء صدارة السوق العالمية للطاقة، ويمكن الوقوف على هذه المكانة من خلال مايلي:

1.2. الأهمية النسبية للنفط كأبرز أنواع مصادر الطاقة: يعتبر النفط أبرز أنواع الطاقة المتاحة حاليا، بحيث يحتل المرتبة الأولى في أهميته النسبية مقارنة بمصادر الطاقة البديلة الأخرى، وبسبب ملائمة النفط كطاقة سائلة مركزة وسهلة النقل والتخزين وبكلفة منخفضة، بالإضافة إلى الاستخدامات الثابتة لتوليد الطاقة الكهربائية، أصبح الوقود الذي يوفر المرونة المطلوبة لامتنعاص الزيادات في الطلب على المدى القصير، وبالتالي فهو مصدر الطاقة السائد في الأسواق العالمي.¹

¹ أحمد شاكر العسكري، سعد الخضر العباس، القوة التنافسية للنفط مع مصادر الطاقة البديلة وأفاقها المستقبلية، المحلة العالمية لكلية التجارة، العدد 34، السنة العشرون، جامعة أسيوط، مصر، جويلية 2003، ص 159.

يتميز النفط بامتلاك قوة تنافسية ضمن مصادر الطاقة البديلة، إذ للسلعة النفطية مقدار كمي ونوعي كبيرين لمستوى المنافع المتحققة والمتحصل عليها، منها في تلبية الحاجات الإنسانية، وفي التنافس مع منافع المصادر الأخرى المتحققة أو المحصل عليها عند المقارنة فيما بينها بصورة فردية أو جماعية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن التطور التقني والتقدم التكنولوجي لمعدات استغلال مصادر الطاقة يعتبر من العوامل المؤثرة التي عززت من تنافسية النفط، وفي هذا الشأن فإنه وفي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، حينما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً شرعت شركات النفط في أكثر نشاطات الأبحاث طموحاً على الإطلاق، وقد طورت معظم شركات النفط الكبرى مراكزها البحثية الخاصة بها، وعملت في مشروعات البحوث الأساسية والتطبيقات التقنية على حد سواء، فكان لها أبحاثها الخاصة بالحفر، والإنتاج وتسجيل الأداء، وكذا الأبحاث الخاصة بهندسة المكامن النفطية، وحينما انخفضت الأسعار تحولت الشركات إلى استراتيجية جديدة تتمثل في تخفيض التكاليف وإضفاء المزيد من الفعالية على عملياتها.¹

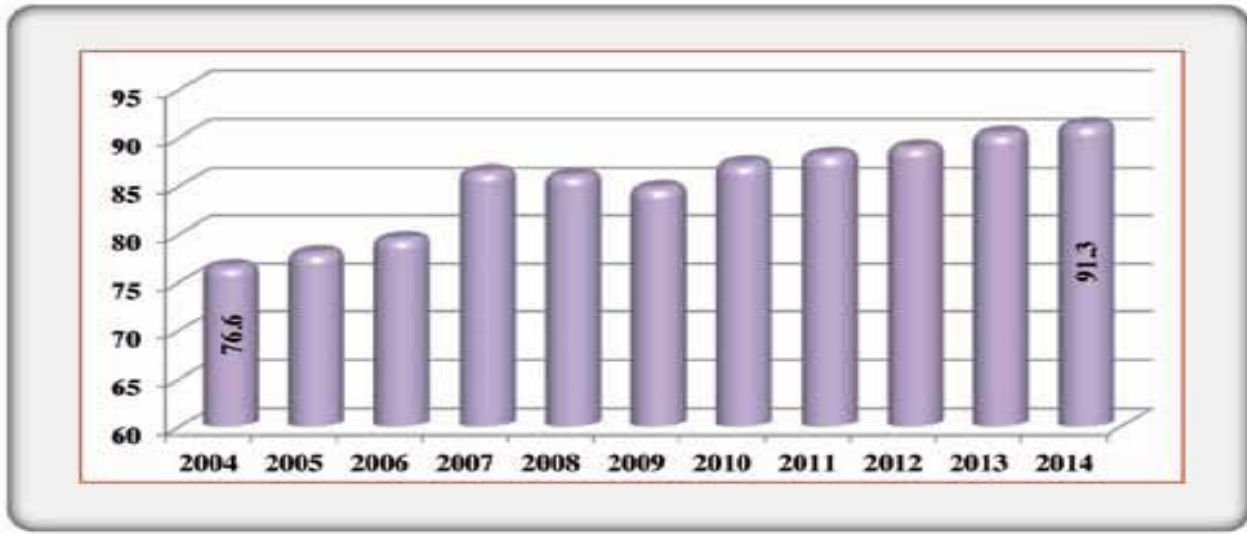
- تطور الطلب العالمي على النفط:

شهد الطلب العالمي على النفط تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2004-2014)، حيث ارتفع من 76,6 مليون ب/ي في عام 2004 إلى 86,5 مليون برميل في عام 2007، ويعزى ذلك الارتفاع بالدرجة الأولى إلى معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لاسيما في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند ومنطقة اليورو، وفي عام 2008، انخفض الطلب إلى 86,1 مليون ب/ي، وواصل انخفاضه في عام 2009 ليصل 84,4 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى له خلال هذه الفترة، متأثراً بالتباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية، محققاً بذلك أكبر انخفاض له منذ عام 1982 عندما بلغ الانخفاض 1,6 مليون ب/ي، وبعد ذلك عاود الطلب ارتفاعه ليصل إلى 87,3 مليون ب/ي في عام 2010 نتيجة لانتعاش نمو الاقتصاد العالمي، وواصل الارتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له خلال نفس الفترة وهو 91,3 مليون ب/ي في عام 2014، وبذلك تكون المحصلة النهائية هي ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال فترة محل الدراسة بحوالي 14,7 مليون ب/ي، أي ما يعادل نمو بلغ 1,8% سنوياً،

كما يوضحه الشكل رقم (1) التالي المتضمن للمعلومات بالجدول رقم (1-2) (أنظر الملحق رقم 3).

¹ موهان كليكار، تطورات جديدة في صناعة النفط، " مستقبل النفط كمصدر للطاقة "، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص ص 230 - 231.

الشكل (1): تطور الطلب العالمي على النفط 2004-2014 (مليون ب/ي)



Source : OPEC, Amel statistical Bulletin, Varieus Issues.

على مستوى المجموعات الدولية الرئيسية كان الطلب على النفط على النحو التالي:¹

شهدت مجموعة دول أمريكا الشمالية تراجعاً في الطلب على النفط خلال الفترة (2004-2014) من 22.3 مليون ب/ي في عام 2004 إلى حوالي 21.5 مليون ب/ي في عام 2014، أي بمعدل تراجع بلغ 0.4% سنوياً، لتتخفض بذلك حصتها من إجمالي الطلب العالمي من 29.2% في عام 2004 إلى 32.6% في عام 2014، كما شهدت مجموعة دول أوروبا الغربية أيضاً تراجعاً في الطلب على النفط خلال نفس الفترة من 14.5% مليون ب/ي في عام 2004 إلى حوالي 13 مليون ب/ي في عام 2014، أي بمعدل تراجع بلغ 1.2% سنوياً، لتتراجع حصتها من الطلب العالمي من 19% في عام 2004 إلى 14.1% في عام 2014.

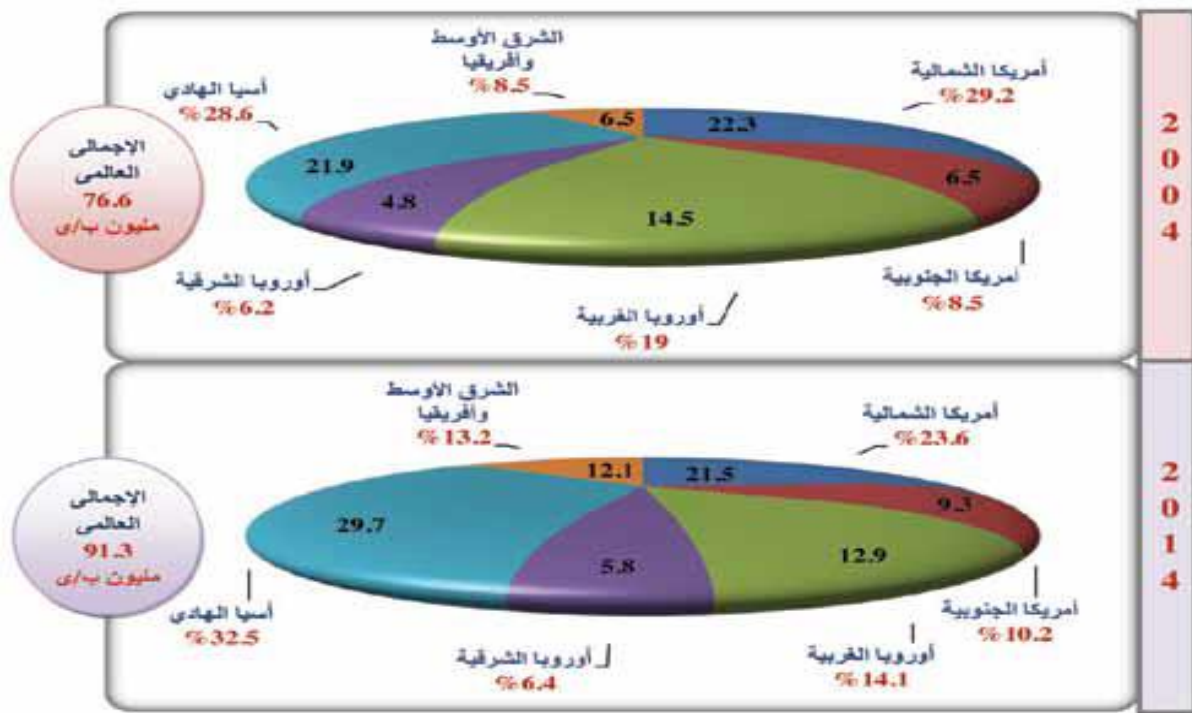
في حين شهدت مجموعة دول أمريكا الجنوبية ارتفاعاً في الطلب على النفط خلال الفترة (2004-2014) من 6.5 مليون ب/ي في عام 2004 لتصل إلى حوالي 9.3 مليون ب/ي في عام 2014، أي بمعدل نمو بلغ 3.6% سنوياً، لترتفع بذلك حصتها من إجمالي الطلب العالمي من 8.5% في عام 2004 إلى 10.2% في عام 2014. في المقابل شهدت مجموعة دول آسيا الهادي ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على النفط خلال نفس الفترة من 21.9 مليون ب/ي في عام 2004 إلى حوالي 29.7 مليون ب/ي في عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 3.1%، لترتفع حصة دول المجموعة من إجمالي الطلب العالمي من 28.6% في عام 2004 إلى 32.5% في عام 2014.

¹ ماجد إبراهيم عامر، تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في الأوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 156، المجلد الثاني والأربعون، منظمة الأفطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت، 2016، ص 16.

وارتفع الطلب على النفط في مجموعة دول الشرق الأوسط وأفريقيا خلال ذات الفترة من 6.5 مليون ب/ي في عام 2004 إلى حوالي 12.1 مليون ب/ي في عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 6.4%، لترتفع حصتها من إجمالي الطلب العالمي من 8.5% في عام 2004 إلى 13.2% في عام 2014، ومن ضمن مجموعة دول الشرق الأوسط وأفريقيا، شهد طلب الدول الأعضاء في الأوبك على النفط الخام ارتفاعاً من 3.5 مليون ب/ي في عام 2004 إلى حوالي 7.1 مليون ب/ي في عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 7.3% وهو معدل مرتفع دون أدنى شك، لترتفع حصتها من إجمالي الطلب العالمي من 4.6% في عام 2004 إلى 7.8% في عام 2014.

كما يوضحه الشكل (2) والجدول (أنظر الملحق رقم 1) :

الشكل (2): الطلب العالمي على النفط، وفق المجموعات الدولية الرئيسية عامي 2004-2014%



Source :OPEC, Annual statistical Bulletin, 2015.

2.2. أهمية النفط بالنسبة لمصادر الطاقة البديلة: يكشف تمثيل مصادر الطاقة المختلفة في الهيكل العام لميزان

الطاقة الكلية، وتطور الطلب على كل مصدر من هذه المصادر على حدا الأهمية النسبية لكل مصدر،

والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (1-1): الطلب على مصادر الطاقة الأولية.

الوحدة: مليون طن مكافئ نفط.

السنوات	1980	2000	2008	2020	2030	2035	متوسط النمو السنوي 2008-2035
النفط	3106	3647	4059	4346	4550	4662	0.5%
الفحم	1786	2292	3315	3699	3984	3934	0.6%
الغاز	1237	2089	2596	3132	3550	3748	1.4%
الطاقة النووية	186	675	712	968	1178	1273	2.2%
الطاقة الحيوية	147	226	276	376	450	476	2.0%
الكهرومائية	753	1041	1225	1501	1780	1957	1.7%
الطاقات الأخرى	12	53	89	286	521	699	7.9%
إجمالي الطاقة	7229	10023	12271	14556	16014	16748	1.2%

Source: International Energy Agency (IEA), Word Energy Investment Outlook 2010.

توقعات

من خلال الجدول أعلاه، وفيما يخص تطورات احتياجات العالم من الطاقة فإننا وفق تقرير وكالة الطاقة الدولية بناءً على السيناريو المرجعي، فإن احتياجات العالم من الطاقة ستزداد بنسبة 36,48% بين عامي 2008 و2035، أي بمعدل نمو سنوي يصل في المتوسط إلى 1,2%، حيث يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط بحلول عام 2035 إلى 16,75 مليار طن مكافئ مقارنة بمستوى 12,27 مليار طن مكافئ سنة 2008، وستظل أنواع الوقود الأحفوري مهيمنة على مزيج الطاقة الأولية إذ ستأثر بنسبة 53% من إجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب خلال الفترة 2008-2035، وسيبقى النفط تحديداً من أكثر أنواع الوقود المستهلكة على الرغم من أن حصته في الطلب العالمي على الطاقة ستخف، إذ كان يمثل النسبة 43% لسنة 1980 لينخفض إلى مستوى 33% سنة 2008، ومن المتوقع أن يواصل انخفاضه ليصل إلى مستوى 27,8% في آفاق 2035، فيما شهد الطلب على الفحم نمو ملفتاً، إذ ارتفع بما يقارب 85,61% بين عامي 1980 و 2008، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب عليه بنسبة 18,76% ما بين عامي 2008 و2035.

يأتي في المرتبة الثالثة الغاز الطبيعي ضمن مساهمته في ميزان الطاقة والذي يمثل تحدياً للنفط، إذ بدأ في الصعود منذ العقود الأخيرة للألفية الثانية، حيث استخدم الغاز الطبيعي - الذي كان احتراقه أكثر فعالية - بشبكة أنابيب

توزيع جعلت خطوط أنابيب النفط غير ملائمة، واستفاد من كونه أنظف أنواع الوقود الأحفوري.¹ وبذلك فقد تضاعف الطلب عليه الفترة الممتدة بين عامي 1980 و2008، ومن المتوقع أن تسجل مانسبته 22,3% سنة 2035.

رغم بعض التقدم الذي أحرزته مصادر الطاقة البديلة المتجددة في ميزان الطاقة الكلي، إلا أن معظم التوقعات تؤكد أن الوضعية الحالية القائمة على الاعتماد الكلي على مصادر الطاقة التقليدية لن يتغير بشكل محسوس في المدى المتطور، وهو ما يعني بقاء الطلب على مصادر الطاقات البديلة منخفضاً وذلك لاعتبارات كثيرة، لعل أبرزها ماله علاقة بكلفة استعمال هذه المصادر والمخاطر التي تنطوي عليها استعمال البعض الآخر كالطاقة النووية.

3.2. مستقبل النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة: كانت النظرة السائدة إلى النفط تقوم على اعتباره عنصراً رئيسياً في قطاع الطاقة البالغ الأهمية، والذي يشكل حافزاً للتطور الإقتصادي، غير أن هيمنة النفط على الصعيد العالمي كمصدر للطاقة تأثرت في السنوات الأخيرة بعدد من التطورات، فبالنظر إلى محدودية هذا المورد من حيث قابليته للنفاذ والمزايا النسبية لمصادر الطاقة البديلة، وإمكانية حدوث تطورات تقنية كبرى، والمخاوف والضرورات البيئية الملحقة، فإن هناك تحولات مهمة من المتوقع أن تحدث في سيناريو الطاقة العالمية، وبشكل عام يمكن إبراز وتحليل أهم العوامل التي سوف تؤثر على مستقبل النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة فيما يلي:²

-ارتفاع أسعار النفط: منذ ارتفاع أسعار النفط إثر الصدمة النفطية الأولى سنة 1973، بدأ الإهتمام العالمي بمصادر الطاقة المتجددة والبديلة للنفط، والاستثمار بتطوير تقنيات تمكن من استخدامها في المجالات المختلفة وبالأخص في توليد الكهرباء بهدف تقليص استهلاكها من النفط، وقد مر ذلك بفترة فتور بعد انخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينات، إلا أن الإهتمام العالمي بالطاقة المتجددة والبديلة للنفط عاد وتعزز منذ بداية القرن الحالي، وخصوصاً بعد ثورة أسعار النفط سنة 2004 ووصولها في منتصف 2008 إلى مستويات غير مسبقة لامست مستوى 140 دولار للبرميل.

-الاعتبارات البيئية: إن أهم معضلة ينطوي عليها الوقود الأحفوري بشكل عام والنفط خاص هي الأضرار البيئية الناجمة عنه، وعن نواتج احتراقه، إذ أن لتقنيات استخراج النفط ونقله ومعالجته - وعلى وجه الخصوص استخداماته النهائية (الاحتراق) - تأثيراً ضاراً على البيئة، وهذا بدوره يسبب آثاراً سلبية وغير مباشرة في الإقتصاد، وفقاً لدراسة أجراها عشرات الباحثين لسنة 1998، يمكن ملاحظة أن 43% من إجمالي الأضرار البيئية ناجمة عن

¹ سيث دن، أثر مخاوف البيئة في مستقبل النفط، (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)، ط1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص 182.

² جمال سند السويدي، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص 7.

استهلاك النفط، 37% ناجم عن استهلاك الفحم، وأن 20% ناجمة عن استهلاك الغاز الطبيعي¹، هذا ما جعل مسألة الحفاظ على البيئة في مقدمة أولويات السياسات الطاقوية للبلدان والمنظمات العالمية وهو ما يشكل تحدي كبير للنفط مستقبلاً.

– أمن الطاقة: إن الجدل الدائر حول نظرية " ذروة النفط" * وصدور بعض الدراسات والتقارير ذات النظرة المتشائمة، والتي تنذر عن قرب نضوب احتياطات النفط العالمية، وتشكيك في بعض أرقام الاحتياطات المعلنة للبلدان المنتجة خلقت جواً من التوتر والقلق حول مدى كفاية الطاقات الإنتاجية لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة، والتي تزامنت مع ظاهرة تصاعد الأسعار خلال السنوات القليلة الماضية، ما عزز كثيراً من مكانة وموقع الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، ليس فقط لتنويع الطاقة ومصادر تجهيزها بل كضرورة لضمان أمن الطاقة من المستقبل، وهذا ما حدا بالبلدان المستهلكة الصناعية والمنظمات العالمية بتقديم الدعم والتشجيع للأنشطة الخاصة بالبحوث والتطوير للطاقات المتجددة²

المطلب الثالث: أهمية النفط العربي في السوق النفطية العالمية

يتضح لنا الدور الفاعل والموقع المتميز الذي تتمتع به الدول العربية المنتجة للبتروك على خارطته العالمية من خلال استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وماتقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، وباعتبار النفط العربي مصدراً هاماً للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الآفاق المستقبلية.

1.3. خصائص النفط العربي: يتميز النفط العربي بعدة خصائص تميزه عن أنواع النفوط الأخرى في بقية أنحاء العالم ومن بين هذه الخصائص ما يلي:³

- الموقع الجغرافي لمناطق إنتاج النفط يشكل مركزاً متكاملًا لإنتاج وتصدير النفط إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية، إذ أن أقرب مناطق الإنتاج البتروكي من مواقع الاستهلاك يترتب عليه انخفاض في النفقات المتعلقة بالنقل، فالموقع المتوسط للخليج العربي بين الشرق والغرب يمكنه من تزويد قارات آسيا و أستراليا و أوروبا الجنوبية والشمالية، كما توفر قناة السويس مسافات ضخمة تقدر بآلاف الأميال لتزويد أوروبا بالطاقة، وتوفر 30% من أجور النقل في حالة نقل النفط من رأس الرجاء الصالح.

¹ إبراهيم بلقلة، مرجع سابق، ص 58.

* **ذروة النفط:** بالإنجليزية Peak Oil هو أقصى معدل لإنتاج النفط في العالم، ويسمى قمة هوبرت نسبة إلى صاحب النظرية هوبرت، وهو الوقت الذي يبلغ فيه الإنتاج العالمي للنفط حد أقصى، ويبدأ بعدها في الانخفاض.

² علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية والأقطار، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 127، المجلد 127، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك (أوبك)، الكويت، خريف 2008، ص ص 13، 14.

³ Ghazi M. Haider, Economies of oil fields development ventures in Iraq, in Midle East Economic ,Survey*MEES*, February, 2004, P14.

- يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، وذلك لانخفاض نسبة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في خام البلدان المنتجة الأخرى، وكذا خلوه من الشوائب، وتعتبر نسبة مادة الكبريت التي تعد من أسوأ الشوائب في النفط الخام كمحدد لسعره في الأسواق العالمية.
- تؤدي ميزة انخفاض تكلفة نقل وإنتاج النفط في الدول العربية إلى ارتفاع عوائد رأس المال المستثمر، وبالتالي إلى ارتفاع حجم الاستثمارات النفطية، حيث أن هذه الميزة تعطي للنفط العربي أهمية كبيرة كمصدر لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تتنافس الشركات الأجنبية المتخصصة في التنقيب والإنتاج للظفر بعقود في المنطقة العربية.
- ضخامة كميات الاحتياطيات النفطية العربية، وقد بدأت تتضح هذه الميزة بشكل متزايد بعد عام 1945، عندما بدأ تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي قبل الحرب.
- تعتمد الدول الصناعية الكبرى على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعات البتروكيمياوية، فمعظم احتياجاتها من النفط تأتيها من الدول العربية، وذلك بحكم تناقص إنتاج بقية المناطق النفطية الأخرى في العالم مثل منطقة بحر الشمال، وارتفاع تكاليف الإنتاج فيها من جهة وبسبب جودة النفط العربي وقلة تكاليف تكريره من جهة أخرى.
- تكاليف إنتاج النفط العربي أرخص بكثير من إنتاج النفط في المناطق من العالم، إذ يتصف نفط الكويت والعربية السعودية بأنه الأرخص تكلفة بين كل أنواع النفط في العالم، حيث تبلغ كلفة الإنفاق الرأسمالي للبرميل المنتج أقل من دولار واحد في مقابل 15 دولار كلفة إنتاج البرميل في الولايات المتحدة الأمريكية، تعود أسباب هذه الميزة التي يتصف بها النفط العربي إلى مايلي:¹
 - اتسام آبار بلدان الشرق الأوسط بأنها ذات احتياطيات غزيرة تتوافر فيها إمكانيات التدفق الذاتي، وكمثال على ذلك فإن الجزء الأكبر من احتياطيات النفط العراقية يوجد في حقول عملاقة حيث أن نسبة 68.7% من الاحتياطيات يوجد في ثلاث حقول فقط، وأكثر من 92% من الاحتياطيات موجودة في أفضل 8 حقول.
 - أن معظم مكامن النفط العربية قريبة من سطح الأرض ولا تحتاج إلى حفر عميق، إذ يقل عمق بعض المكامن عن 1000 م في الحقول الشمالية للعراق.
 - أن خاصية غزارة البئر الإنتاجية تزيد عن معدل تدفق البئر من النفط بنفقات استخراج اعتيادية وهو ما يؤدي إلى انخفاض متوسط النفقة الكلية لإنتاج البئر من النفط، يظهر من مقارنة معدل إنتاجية البئر في مناطق مختلفة. كما تتميز آبار النفط العربي بغزارة إنتاجها، فطبقاً لدراسة أجريت عام 1994 تبين أن معدل إنتاجية البئر في بلدان الشرق

¹ يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: 2008)، ص 31.

الأوسط الأعضاء في الأوبك بلغ 4082 برميل يوميا، بينما قدر ب 815 برميل يوميا في أوروبا والبحر المتوسط، وب 581 برميل يوميا في إفريقيا، و 345 برميل يوميا في جنوب شرق آسيا، و 176 برميل يوميا في أمريكا الجنوبية، و 15 برميل يوميا في الولايات المتحدة الأمريكية¹. كما تمثل سبعة من حقول المملكة العربية السعودية وهي: الغوار، البقيق، الشبية، السفانية، الظلوف، البري والمرجان، طاقة إنتاجية مشتركة تبلغ 7.25 مليون برميل يوميا، ويسهم حقل الغوار والذي يعد من أكبر الحقول في العالم بخمسة ملايين برميل يوميا.

2.3. أهمية الاستثمار في القطاع النفطي العربي:

نظرا إلى أن الدول العربية تمتلك قاعدة ضخمة من مواد الطاقة فسيكون مستوى الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في الدول العربية أمرا حيويا بالنسبة لآفاق سوق الطاقة العالمية على المدى المتوسط والبعيد، وسيعتمد حشد ذلك الاستثمار اعتمادا كبيرا على سياسات الإنتاج والاستثمار الخاصة بالدول الرئيسية المنتجة، وعلى المدى الأبعد تشكل دول الشرق الأوسط معظم الزيادة في الإنتاج العالمي للنفط فمن المقدر أن يصل الطلب العالمي على نفط الدول العربية في عام 2030 مستوى 39.5 مليون برميل يوميا، بعد أن بلغ مستوى 25 مليون برميل يوميا عام 2005، وبذلك سيصل حجم الزيادة في الطلب على النفط في هذه البلدان إلى 14.5 مليون ب /ي، أي حوالي 44.3% من الزيادة الإجمالية في الطلب العالمي على النفط الذي سيبلغ 32.7 م ب /ي خلال نفس الفترة².

من المحتمل أن يكون للمملكة العربية السعودية والعراق نصيب كبير في معظم الزيادة من إنتاج الدول العربية من النفط، وستواصل المملكة العربية السعودية دورها الحيوي في تحقيق التوازن لسوق النفط العالمية، وسيكون استعدادها وقدرتها على القيام باستثمارات ملائمة التوقيت في الطاقة الإنتاجية للنفط عاملا رئيسيا حاسما في تحديد الاتجاهات المستقبلية للأسعار، إذ سيتطلب المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمملكة العربية السعودية وزيادتها للاستثمار مستقبلا، وهناك 70 حقلا تحتوي على 50% من الإحتياطيات المثبتة، تنتظر التطوير وتقدر شركة أرامكو* السعودية أنه بوسعها رفع الطاقة الإنتاجية إلى 12 مليون ب /ي والمحافظة عليها عند هذا المستوى حتى عام 2033، دون وجود أي احتياطات إضافية³، تبرز أهمية الاستثمار في القطاع النفطي للمحافظة على استقرار السوق النفطية العالمية، وهو

¹ عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي "الدور السياسي والإقتصادي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أكتوبر 2009، ص 42.

² مظفر البرازي، الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية، واقعه وآفاقه، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 123، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت شتاء 2008، ص 141.

³ فاتح بيرل، الآفاق المستقبلية للطاقة العالمية، "الإنعكاسات على النمو وفرص الاستثمار في الشرق، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الامكانيات والقيد"، الطبعة الأولى، (أبوظبي: 2007)، ص ص 363 364.

*أرامكو العربية السعودية: هي شركة سعودية وطنية تعمل في مجالات النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات والأعمال المتعلقة بها من إنتاج وتكرير وتوزيع وشحن وتسويق، وهي شركة عالمية متكاملة تم تأميمها عام 1988، ويقع مقرها الرئيسي في الظهران، وتعد أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية، حيث بلغت قيمتها السوقية 781 مليار دولار في عام 2006، و 7 ترليون دولار في عام 2010 طبقا لتقرير صحيفة فاينا نشل تايمز.

ماسيرفع التحدي بالنسبة للدول العربية لمواجهة هذه التطورات من خلال تخصيص المتطلبات الإستثمارية اللازمة لمواجهة التطورات المستقبلية للسوق النفطية الدولي

المبحث الثاني: تطور أسعار النفط ومحدداتها

باعتبار أن النفط هو سلعة ومادة استراتيجية حيوية أساسية للصناعة وهامة للتجارة الدولية تؤثر في العديد من المجالات وتتأثر بالعديد من العوامل، يتم إتباع مجموعة من الآليات بهدف تحديد سعر هذه السلعة وهذا من أجل احداث توازن في السوق النفطية.

المطلب الأول: العوامل المحددة في أسعار النفط

1.1. العوامل المحددة لأسعار النفط

تعتبر أسعار النفط الخام(الذهب الأسود)* إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي، وعادة ما ترتبط هذه الأخيرة بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي وتتأثر بالعديد من العوامل التي تمسه والتي عادة ما تقسم إلى عوامل مرتبطة بالمدى الطويل وأخرى مرتبطة بالمدى القصير إلى جانب عدة عوامل أخرى

أولاً- العوامل المرتبطة بالمدى الطويل

وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الرامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط في المدى الطويل، وفيما يلي عرض لبعض تلك التفسيرات:¹

- **المنهج الحدي ومبدأ الندرة:** يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليل أسعار النفط (السعر البترولي**) على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد متوفر بكميات ناضبة في الأرض، وبالتالي فأي زيادة في الطلب العالمي على امدادات محدودة لا بد

*"الذهب الأسود"، هو لفظ يطلق على النفط وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم و بدأ أول حفر وإنتاج تجاري للنفط سنة 1859 في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1908 أكتشف النفط في إيران ثم في مصر سنة 1910 وتوالى بعدها حفر الآبار وإنتاج النفط في العديد من الدول العربية كالعراق، البحرين والسعودية.

¹ حسان خضر، مرجع سابق، ص 12، 13.

****السعر البترولي:** هو عبارة عن قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، وهذا السعر بدوره ينقسم إلى:

-**الأسعار المعلنة:** يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر أول مرة سنة 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- **السعر المتحقق:** هو السعر المتحقق لقاء تسهيلات متنوعة، يوافق عليها كل من البائع والمشتري، والسعر المتحقق يعني: **السعر المتحقق = السعر المعلن - التسهيلات**

وأن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع معدل الاستهلاك إلى ما هو متاح من مورد طبيعي يؤدي إلى الوصول إلى نقطة النضوب؛

- **تحليل أثر المنافسة:** يرى العديد من الاقتصاديين أن قوى المنافسة تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة، كما يعتقد بقوة الاتجاه الانكماشى في السوق النفطية العالمية إلى درجة تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة، وهكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشكل واضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية؛

- **احتكار القلة:** إن هذا المنهج قائم على أن السوق النفطية العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة وسيؤدي أي سعر للنفط يزيد عن متوسط التكاليف المتغيرة إلى زيادة حجم الانتاج إلى غاية الوصول إلى استغلال كامل للطاقة الإنتاجية وتؤدي التخممة المتوقعة إلى انخفاض الأسعار، وما ان تصل الأسعار إلى معدل يقل عن التكاليف المتغيرة تتراجع معدلات الإنتاج فتشهد السوق النفطية انخفاض في الطلب الذي يقل عن حجم الانتاج وبالتالي تعاود الأسعار الارتفاع مجدداً.

ثانياً-العوامل المرتبطة بالمدى القصير

هناك العديد من العوامل المفسرة لأسعار النفط على المدى القصير، يمكن إيجازها في الآتي:¹

- **عوامل الطلب:** إن أي زيادة أو نقصان في الطلب على النفط الخام من بعض الدول يعتبر عاملاً مساعداً في تغيير الأسعار؛

- **عوامل سياسية:** قد تكون ناجمة عن حروب أو إضرابات عمال مصافي النفط مما يؤدي إلى تراجع الامدادات إلى السوق العالمية أو ربما توقفها، مما يزيد من احتمالات ارتفاع أسعار النفط؛

- **عوامل فنية:** تلعب هذه العوامل دوراً مهماً في تحديد الأسعار، فكلما كان فصل الشتاء بارداً كلما زاد الطلب على منتجات النفط وهذا بدوره سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح؛

- **المضاربة والتوقعات:** تلعب المضاربات أحياناً في بورصة النفط العالمية دوراً مؤثراً في تحديد أسعار

النفط، خاصة وأن تلك المضاربات مبنية على توقعات المضاربين تجاه سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة أو المنتجة للنفط.

- **سعر الإشارة:** هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر الذي يعكس التكلفة الحقيقية المدفوعة من طرف الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام.

- **السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنياً أو فوراً في السوق النفطية الحرة.

¹ حسان خضر، مرجع سابق، ص 13، 14.

ثالثاً- عوامل أخرى

إلى جانب العوامل السالفة الذكر توجد عوامل هامة أخرى منها مايلي:¹

- **الموقع الجغرافي:** ومن خلاله تتحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الاستلام؛
- **التقدم التكنولوجي:** حيث تلعب التقنيات المستخدمة في استخراج النفط دور هام في تحسين نمط وأساليب العمليات النفطية بمراحلها المختلفة وزيادة كفاءة العمل مما يؤثر على الأسعار؛
- **العرض:** والذي يعتمد على الاحتياطي المثبتة وتطورها في الدول المنتجة، إضافة إلى كميات النفط المستخرجة منها والطاقات الإنتاجية والتصديرية المتاحة.
- كما يمكن اعتبار أيضا الاحتياطي البترولي* من بين العوامل المؤثرة في أسعار النفط إلى جانب كل من العرض والطلب، بالإضافة إلى التنظيمات الدولية للطاقة والتي تعتبر بدورها من بين أهم المؤثرين على أسعار النفط.²
- المطلب الثاني: مراحل وآليات تسعير النفط**

يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل في السوق النفطية، فهناك العديد من الاعتبارات التي تلعب دورا في غاية الأهمية في تحديد سعر النفط، هذا الأخير الذي يمر بمجموعة من المراحل وتتبع مجموعة من الأساليب والآليات للوصول في النهاية إلى السعر الأمثل للبرميل من النفط، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مراحل وآليات تسعير النفط.

1.2. مرحلة تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية

مر تسعير النفط في الأسواق الدولية بمراحل مختلفة وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في الهيكلة الاقتصادية والسياسية والتحولات العالمية التي غيرت بشكل جذري هيكل سوق النفط، وفيما يلي عرض لهذه المراحل:³

-مرحلة الأسعار المعلنة Posted Prices: كانت بداية هذه المرحلة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر حيث كانت المصافي تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط، وكانت السوق تحت سيطرة شركة "ستاندرد أويل Standard Oil، وهذه المرحلة انقسمت بدورها إلى ثلاث فترات يمكن إيجازها في الآتي:

¹ معهد الدراسات المصرفية، الذهب الأسود، مجلة إضاءات، العدد 6، 2013: ص ص 3، 4.

***الاحتياطي البترولي:** يعرف بأنه كمي وحجم النفط المخزون في باطن الأرض والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المتاحة، ويتغير الاحتياطي مع الزمن وحسب الظروف السائدة، وتقدر كمية الاحتياطي من حيث الحجم حسب سعة المكنم عرضا وطولا.

² سمية موري، عبد الحميد خديمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015، ص ص 149-151.

³ علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، العدد 141، المجلد 58، 2012، ص ص 10-20.

-فترة ما قبل 1960: تميزت بهيمنة شركات النفط العالمية الكبرى متعددة الجنسيات على صناعة النفط في الشرق الأوسط، وكان النفط المنتج في هذه المنطقة يسعر كما لو كان منتج في منطقة خليج المكسيك في الولايات المتحدة مضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد وفق نظام التسعير الاسمي بنظام نقطة الأساس الأحادي "The Single Basing Point System".

إلا أن هذا النظام فقد أهميته خلال الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب، ما جعل الحكومة البريطانية تعترض على هذه الطريقة مطالبة بأن يكون سعر النفط الخام المسلم في منطقة معينة مساويا للسعر المعلن في الخليج العربي زائد تكاليف النقل الحقيقية من الخليج العربي إلى نقطة التسليم، وبذلك ابتداء العمل بنظام جديد لتحديد الأسعار أطلق عليه نظام "نقطة الأساس المزدوج The Dual Basing Point Pricing System"، وبموجب هذا النظام تم تحديد نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي لتسعير نفط الشرق الأوسط بدلا من خليج المكسيك، وبرغم ذلك كانت هناك علاقة مباشرة مابين سوق الخليج العربي وخليج المكسيك وكانت الأسعار في كلا السوقين متساوية على أساس فوب مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية، هذا بدوره أدى لزيادة القدرة التنافسية لنفط منطقة الشرق الأوسط تجاه النفط الأمريكي وأصبحت تكلفة نقل النفط في هذه المنطقة تقل عن تكلفة نقل النفط الأمريكية في مناطق عديدة خاصة القريبة من منطقة الخليج العربي.

-الفترة منذ قيام الأوبك إلى غاية 1971: ما ميز هذه المرحلة هو تدهور قوة الشركات النفطية الاحتكارية في السوق، هذا ما جعل الشركات النفطية الكبرى تسيطر على الامدادات النفطية الفائضة في السوق العالمية، ومن هنا تبلورت فكرة التنسيق بين الدول المنتجة بالسوق النفطية فيما بينها مشكلة بذلك منظمة الأوبك هذه المنظمة التي لم تتمكن في البداية من استعادة مستويات الأسعار المعلنة لكن قيامها منع الشركات من إجراء تخفيضات سعرية أخرى، كما تم التوصل لعقد العديد من الاتفاقيات مع الشركات الامتيازية. هذه الاتفاقيات التي لم تقتصر أهميتها على المكاسب المادية التي جنتها دول الأوبك، بل كانت تعتبر بداية لتحرك موازين القوى لصالح الدول المنتجة وإضعاف موقف الشركات الامتيازية.

-الفترة مابين 1971-1973: كانت العائدات الحقيقية في هذه الفترة تحسب على أساس الأسعار المعلنة، هذا ما جعلها تفقد قيمتها الشرائية نتيجة التضخم الحاصل في اقتصاديات الدول الصناعية والتي تعتبر المصدر للجزء الأعظم لواردات الدول النفطية من سلع وخدمات، ونتيجة لعدة تطورات مست السوق النفطية العالمية جعل هذه الأخيرة تتحول إلى سوق بائع بعد أن كانت سوق مشتري لعدة سنوات، هذا ما دفع بدول الأوبك للبدء بوضع برامج جديدة من العمل والتي كان من بينها الأسعار ومناقشتها مع الشركات الامتيازية، وأهم ما ميز هذه المرحلة أيضا عقد العديد من الاتفاقيات الهامة ومن بينها: اتفاقية طهران وطرابلس.

2.2. منظمة الأوبك والأسعار الرسمية: اتخذت منظمة الأوبك العديد من القرارات فيما يخص مجال تسعير النفط، وفيما يلي عرض لأهم هذه القرارات:¹

- **قرارات الأوبك السعرية نهاية 1973:** في 16 أكتوبر 1973 اتخذت منظمة الأوبك قرارها التاريخي الذي يعتبر نقطة تحول رئيسية في صناعة النفط العالمية، وذلك بقيامها بإعلان الأسعار من جانب واحد، ونص القرار على تعديل الأسعار المعلنة وزيادتها بالنسبة لنفط الخليج العربي بمقدار 70% ليصبح سعر نفط الإشارة (العربي الخفيف) 5.176 دولار/برميل، وبالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط وجب على كل دولة اجراء دراسة للعوامل المؤثرة على الأسعار وذلك بهدف تحديد الأسعار المعلنة لنفطها بصورة عادلة، وفي نهاية 1973 قررت دول الأوبك زيادة سعر نفط الإشارة إلى 11.651 دولار/برميل، وبناء على هذه القرارات أصبحت مسألة تحديد أسعار نفط الأوبك ونسبة الضرائب المفروضة على الشركات العالمية عملاً من أعمال السيادة الوطنية تقرره دول الأوبك وحدها دون الرجوع إلى الشركات؛

- **هيكل الأسعار الرسمية:** بعدما تم تعديل الأسعار وزيادتها نهاية 1973 وبداية 1974 اتسم هيكل الأسعار بالارتباك وعدم الوضوح، هذا بدوره جعل الأوبك تقدم على إلغاء نظام السعر المعلن وما يتعلق به من ضريبة وريع وهامش للشركات النفطية الامتيازية، وإحلال نظام السعر الواحد محل السعر الرسمي وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بسعر نفط الإشارة كأساس لتحديد أسعار نفط الدول الأخرى.

3.2. مرحلة أسعار السوق: شهدت هذه المرحلة بدورها العديد من التطورات فيما يخص أسعار النفط وفيما يلي عرض لأهم هذه التطورات:²

- **خلي الأوبك على نظام الأسعار الرسمية عام 1986** تاركة أمر تحديد أسعار نفطها لعوامل السوق، ففي البداية تم استخدام ما يعرف بطريقة الترجيعية للتسعير Net Bac والتي تعتمد على حصيلة المنتجات الناتجة عن التكرير مضروبة في أسعارها ومطروحا منها أجور التكرير، إلا أن هذا النظام لم يكتب له النجاح بسبب انهيار الأسعار إلى أقل من 10 دولار/برميل؛

- **تقرير المنظمة 1986** العودة ثانية إلى نظام السعر الرسمي الثابت واعتماد سعر سلة الأوبك كمؤشر مرجعي لتسعير بقية نفط العالم على مستوى الدول الأعضاء في الأوبك، وفي سنة 1987 في شكل فردي إلى استخدام نظام المعادلات السعرية* المرتبطة بأسعار السوق؛

¹ علي رجب، مرجع سابق، ص ص 20-23.

² علي رجب، المرجع نفسه، ص ص 38، 39.

- تم الاتفاق على تحديد معدل سعر لسلة بواقع 18 دولار/برميل وأن تكون الفروقات بين أسعار النفط الخفيف والثقيل لا تزيد عن 2.56 دولار/برميل، إلا أنه لم يدم طويلا مما جعل الأوبك سنة 1987 تتخلى كلياً عن نظام الأسعار الثابتة، وتم اعتماد نظام تسعير مرتبط بالسوق والذي اعتبر فصلاً جديداً في عملية تسعير النفط؛

- بداية مرحلة أسعار السوق وتقوم وفق هذا الأسلوب الدول المصدرة للنفط بالإعلان شهرياً عن طبيعة أسعار البيع لنفطها، وإتباع السعر المستهدف والاكتفاء بالاتفاق على سقف وحصص للإنتاج كوسيلة لإدارة السوق. لمزيد من التفصيل (أنظر الملحق رقم 2).

المطلب الثالث: آليات توازن الأسعار في سوق الطاقة النفطية

إن توفر بيانات دقيقة وواضحة يعد من العوامل المهمة التي تساهم في استقرار الأسواق وإبعادها عن التذبذبات التي غالباً ما تؤدي إلى أزمات اقتصادية، وفي هذا الإطار وجب الإشارة إلى أنه ثمة العديد من العوامل التي تؤثر في توازن السوق النفطية ومن أهمها العرض والطلب.

1-3 العرض العالمي من النفط

يتكون منحى عرض أي منتج من ترتيب لجميع الموارد الممكنة من أدنى نفقة إلى أعلى نفقة، لكن هناك القليل من هذه الموارد التي تكون ذات جدوى اقتصادية، وتتميز النفقات في صناعة النفط بمميزات خاصة، فالنفقة في الصناعة النفطية من المحددات الأساسية للعرض، حيث أن منحى العرض هو نتيجة اشتقاق منحى النفقة الحدية، لذلك من الضروري عند دراسة عرض النفط دراسة النفقة في صناعة النفط، وفيما يلي مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالنفقة في صناعة النفط:¹

- القرارات التي يمكن اتخاذها في صناعة النفط تعتمد كلها على النفقة التقديرية وليس على النفقات التاريخية؛
- صعوبة المقارنة بين المستخدم والمنتج ويترتب على ذلك صعوبة المقارنة بين السعر والنفقة لكل وحدة من الوحدات المنتجة.
- في الحالة العادية للمؤسسة تستخدم مدخلات متجددة لا تؤثر على قرارات زيادة الإنتاج الحالي على نفقات الإنتاج في المستقبل إذ يتكون السعر من النفقة الحدية للإنتاج أي من رأس المال والعمل والنفقات المادية لإنتاج الوحدة الأخيرة من الناتج، وقد انقسم الاقتصاديون في مجال تقدير النفقة على المستوى الكلي للصناعة إلى اتجاهين:

¹ داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، ص 11-16.

المعادلات السعرية: تعتبر هذه المعادلات طريقة لربط سعر نفط مصدر بسعر نفط آخر، وتهدف هذه المعادلة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحرير الدول المصدرة للنفط من عبء اكتشاف السعر الاقتصادي للنفط وتركه لسوق.
- يضمن المصدر من خلال استخدامه للمعادلة تحقيق الأسعار التي تعكس المستويات العامة لحركة أسعار النفط في الأسواق الدولية، وضمان التنافسية.

الاتجاه الأول: صناعة النفط صناعة متناقصة النفقة: أفادت دراسات حديثة أن المنتج الفرد في ظل المنافسة يواجه حسب اقتصاديات الحجم أي أنه كلما زاد حجم الإنتاج ترتب عن ذلك انخفاض النفقات الثابتة للوحدة وهذا حسب مانصت عليه النظرية الاقتصادية مع ثبات السعر فكل منتج يستطيع زيادة أرباحه بزيادة الإنتاج، فإذا لم يتوقف منحى النفقة المتوسطة عن الانحدار فإن الصناعة لا بد وأن تتجه إلى بناء طاقة إنتاجية تدفع إلى السوق بكميات تزيد عن الطلب الكلي، وهذا ما يدفع الأسعار إلى الانخفاض إلى الحد الذي يرغب فيه المنتجون الصغار على الخروج من السوق، والنفقات تتناقص في الأجل القصير والمتوسط لعدة أسباب متعلقة بعملية الإنتاج ومنها النفقة الثابتة، النفقة المتغيرة والإتاوة؛

الاتجاه الثاني: صناعة النفط صناعة متزايدة النفقة: عارض العديد من الكتاب فكرة تناقص النفقة في صناعة النفط، ومن بينهم ADLAMANE، فعارض فكرة تناقص النفقات في صناعة النفط وما تؤدي إليه من احتكار طبيعي (يحدث الاحتكار طبيعي في حالة تحقق المنافسة الكاملة والتي تؤدي إلى خسارة جميع الشركات في السوق بسبب استحالة المنافسة السعرية) وارتفاع نسبة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة، فليس لنسبة لنفقات الثابتة إلى النفقات المتغيرة علاقة بوفرات النطاق أو بتناقص النفقات، وعادة ما تكون هذه النسبة بسيطة في صناعة النفط، كما ترتفع نفقات التنمية والاستغلال في الآبار القديمة أو قليلة الإنتاج، ويوضح أدلمان بشأن النفقات المتزايدة وجهة نظره في عدة نقاط أهمها:¹

- **البحث والاستكشاف:** هي عملية إنفاق لرؤوس أموال استثمارية لغرض استكشاف مكامن النفط وتزداد عدد البراميل المكتشفة بالنسبة لكل دولار منفق مما يؤدي إلى انخفاض نفقة البحث للوحدة؛
- **التنمية:** وهي عملية يتم من خلالها تحديد الحقول القابلة للاستغلال التجاري، ويتم ذلك عن طريق حفر الآبار وإعدادها للإنتاج، وتزيد النفقات عند الوصول إلى طبقات شحيحة؛
- **نفقات تشغيل البئر:** كلما ازداد الإنتاج ترتفع نفقة البرميل، لذا هناك حاجة لتقدير كمية الإنتاج المتوقع الحصول عليها من البئر قبل الوصول إلى الحد الاقتصادي وهي النقطة التي تبدأ عندها نفقة الوحدة في الارتفاع عن الثمن، وقد قسمت الحقول على أساس النفقة على مستوى الحقول إلى حقول كبيرة وصغيرة.

2-3 الطلب العالمي على النفط

يحتل الطلب على النفط مكانة مرموقة بين دول العالم، فهذه المادة الطاقوية أصبحت محل اهتمام العالم بأسره وذلك للتعدد استخدامات هذه السلعة الإستراتيجية، ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى محددات الطلب على النفط، الطلب على النفط في الدول المستهلكة، الطلب على نفط الأوبيك.

¹ داود سعد الله، مرجع سابق، صص 19-23.

أولاً-محددات الطلب على النفط: هناك عدة عناصر تتحكم في تحديد الطلب العالمي على النفط يمكن إيجازها في النقاط الآتية:¹

- متوسط دخل الفرد: يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيراً كبيراً، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة والذي أصبح يعتبر مؤشراً لمستوى المعيشة؛
- ارتباط الطلب على الطاقة بعلاقة عكسية مع السعر: يتوقف أثر السعر على الطلب على مرونة الطلب السعرية وبدائل الطاقة، ويكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط لأنه يصعب إحلال بديل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة؛
- هيكل الناتج الوطني: كما هو شائع أن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، وذلك راجع إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول؛
- المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ، كما يتحدد الطلب على النفط إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى تتمثل في أنه طلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات النفطية، بالإضافة إلى ما يميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية واشترائه مع بدائل للطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلاً عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة، ومرونة الطلب السعرية التي تحكم الطلب على النفط كبديل تتسم بالانخفاض في المدى القصير. كما تعتبر معدلات النمو الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الطلب وحجمه صعوداً وانخفاضاً، فدرجة انتعاش الاقتصادات العالمية من أهم وأكثر العوامل المؤثرة بشكل رئيسي في مستوى الطلب على النفط.²

ثانياً-الطلب على النفط في الدول المستهلكة: تهدف السياسات الحكومية للدول المستوردة للنفط إلى الحد من وارداتها للنفط بغض النظر عن الأسعار النسبية للبدائل المتاحة، حيث يتم وضع برامج تشغيل لهذه البدائل مهما كانت التكلفة، أما في المجالات التي لاتتاح لها بدائل فتتجه سياسات الطاقة للدول المستوردة إلى استخدام آليات متعددة لخفض الطلب دون الاهتمام بالآثار الاقتصادية التي من الممكن حدوثها، إذ تعتمد سياسات الطاقة للدول المستهلكة على تقديرات مستويات النفط المطلوبة لإشباع الطلب على الطاقة دون الإشارة إلى الأسعار النسبية لموارد الطاقة المختلفة.³

¹Meidan Michael, Le pétrole et la Chine: plus qu'une relation, Afrique contemporaine n° 228 (2008), pp 104.

²إبراهيم قضي عبد الكريم، أهمية النفط: " في الاقتصاد والتجارة الدولية"، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 108.

³داود سعد الله، مرجع سابق، ص ص. 29-30.

ثالثاً-الطلب على نفط الأوبك: يتجه الطلب على نفط الأوبك* إلى أن يكون طلباً ممتماً لإجمالي الطلب على بترول العالم، ولقد تمت تنمية النفط من خارج الأوبك من بحر الشمال وآلاسكا قبل زيادة الأسعار سنة 1973، وبالتالي يمكن القول أن النفط كان سيتم إنتاجه من هذه المناطق حتى ولو كانت النفقات أعلى من سعر السوق، ومنه أصبح ينظر إلى إجمالي الطلب على نفط الأوبك كطلب مكمل أو متمم لإجمالي الطلب العالمي على الطاقة، وبافتراض أن الأوبك تريد الحفاظ على سعر محدد وجب على المنتجين تعطيل جزء من طاقتهم الإنتاجية لضمان عدم زيادة العرض العالمي وإلاّ انخفض السعر التوازني في السوق، والعكس صحيح في حالة الارتفاع المفاجئ في الطلب العالمي، ومنه فإنه يمكن الجزم بأنه فقط أعضاء الأوبك هم الوحيدون القادرين على القيام بهذه الآلية لأنهم يمتلكون فائضاً كبيراً من الطاقة الإنتاجية.¹

المبحث الثالث: الأزمات النفطية للفترة 1986-2014

لقد شهدت أسعار النفط عدة تغيرات وتطورات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد الأزمات النفطية والتي من أهمها: الأزمة النفطية لسنة 1986 أين عرفت انخفاضاً في سعر البرميل الواحد من النفط، تلتها أزمة 1998 حين انهارت الأسعار بسبب الأزمة المالية الآسيوية وعادت الارتفاع بعد ذلك، لكنها ومع ظهور بؤار الأزمة المالية العالمية تجاوزت مجدداً أسعار النفط ثم انتعشت مرة أخرى، واستمر الوضع كذلك حتى عام 2014 حيث شهدت الأسعار تدهوراً حاداً أثر بالدرجة الأولى على تلك البلدان التي تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات.

المطلب الأول: الأزمة النفطية 1986

هي أول أزمة نفطية تميزت بانخفاض حاد في أسعار النفط وانعكست سلباً على مصالح الدول المنتجة، وهذا الانخفاض في الأسعار إنما كان نتيجة للأزمة التي حدثت عام 1973 ليس إلا. ففي عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعياً منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءاً من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقاً أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985. وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط

*الأوبك OPEC: هي هيئة دولية حكومية للبلدان المنتجة للنفط تأسست ببغداد بين 10 و 14 سبتمبر 1960 وقبلت كمنظمة متخصصة في الأمم المتحدة سنة 1962، تضم 12 دولة وتعتمد على صادراتها النفطية اعتماداً كبيراً لتحقيق دخلها، ويعتبر الرئيس العراقي بن بكر قاسم بن بكر بن عثمان الفضلي الزبيدي صاحب فكرة تأسيس منظمة الأوبك، رئيسها الحالي هو رستم قاسمي والأمين العام هو عبد الله البدري.

¹ داود سعد الله، مرجع سابق، ص 30، 31.

الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.¹

1.1. أسباب الأزمة النفطية 1986: يمكن تلخيص أهم الأسباب في النقاط الموالية:²

- عدم تجانس الدول المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة الأوبك واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية، فالأعضاء من الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل: فنزويلا والجزائر يعملون على تحقيق إيرادات نفطية كبيرة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية، وأعضاء مثل الإمارات العربية المتحدة وإيران يعملون على تحقيق أغراض عسكرية وسياسية من خلال المنظمة؛
- عدم احترام معظم دول الأوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانينيات؛
- الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج الأوبك في تخفيض الأسعار خاصة الترويج وبريطانيا، مما جعل دول الأوبك ترضخ لتخفيض أسعار نفطها كل دولة على حدى للحفاظ على مصالحها مثلما فعلت نيجيريا؛
- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي للنفط تقلصت تلك النسبة إلى 60%، ورغم دعوة الأوبك بقيت الدول المنتجة إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك، مما جعلها تتخلى عن سقف الإنتاج؛
- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى 1973، مما أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط تجاوز 4% سنة 1985 مما أثر على حصة الأوبك في السوق النفطية بحوالي 10 مليون برميل يوميا؛
- توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل 70% من التعاملات العالمية للنفط، وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط؛

¹ سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015)، ص 18.

² رضوان جمعة، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات: دراسة حالة الجزائر 1970-2004، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007)، ص 16.

- الدور الذي لعبته السعودية في حرب الأسعار مع الدول من خارج الأوبك مثل: بريطانيا والنرويج بزيادة إنتاجها وتخفيض سعر نفطها من خلال عقدها لاتفاقيات NET BACK*، هذا ما أدى إلى انخفاض سعر النفط إلى أقل من 20 دولار للبرميل في بداية 1986.¹

2.1. آثار الأزمة النفطية 1986: خلفت الأزمة النفطية 1986 العديد من الآثار على مختلف اقتصاديات العالم، ويمكن ذكر هذه النتائج كما يلي:²

أولاً: أثر الأزمة على الدول النفطية المنظمة للأوبك:

- بعد أن فشلت الأوبك في سياسة التسعير بسعر البيع الرسمي اتجهت إلى سياسة أسعار السوق منذ 1988، مما أدى إلى ظهور خامات مرجعية جديدة بالإضافة إلى العربي الخفيف في منطقة الخليج العربي مثل: البرنت وخام دبي ومزيج عمان؛

- انخفاض صادرات الدول النفطية مما أدى إلى انخفاض التدفقات المالية من 219.5 مليار دولار سنة 1980 إلى 68.1 مليار دولار سنة 1988، ومن جهة أخرى فانخفاض الصادرات النفطية لدول الأوبك من شأنه أن يطيل عمر الاحتياطي النفطي لديها، كما يشجع الدول النفطية على العمل على تنويع قاعدتها الإنتاجية بدل الاعتماد شبه الكلي على إنتاج وتصدير النفط؛

- انخفاض معدل النمو في الدول النفطية (التي يصنفها صندوق النقد الدولي إلى 18 بلداً منها هي أعضاء الأوبك) في الفترة 1982-1987 بحوالي 5 مرات عما كان عليه في السبعينيات (من 5.9% إلى 1.1%)؛

- نقص مداخيل الدول النفطية في تلك الفترة شجعها على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتجنب المشاريع غير الضرورية والتي لا تحتل أهمية في التنمية الاقتصادية، وأمام هذا الوضع وجدت الدول النفطية نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في برامجها التنموية والبحث عن سبل أخرى لتمويلها باللجوء إلى المديونية في ظل تفاقم العجز في ميزانياتها وحدوث أزمات اقتصادية داخلية.

¹ نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2008-2009)، ص ص 81، 82.

*اتفاقية NET BACK: هي اتفاقية تعتمد في تسعير النفط الخام على سعر المشتقات النفطية من برميل النفط الخام المباع في السوق الحرة بعد طرح تكلفة الشحن والتفريغ.

² نعيمة حمادي: المرجع نفسه، ص ص 82-84.

ثانيا: أثر الأزمة على الدول الصناعية الكبرى:

- ظهرت احتمالات انخفاض الاستثمار في مشاريع الطاقة البديلة في الدول الصناعية الكبرى لأنها كانت مكلفة، وزاد الطلب على النفط حيث ارتفع استهلاكه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 5% في الثلاثي الثاني من 1986، وبالنسبة للشركات النفطية الكبرى فقد تقلصت هوامش ربحها من 18.4 مليار دولار في 1985 إلى 8 مليار دولار في 1986، وعلى هذا الأساس انخفضت عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف والاستثمار في النفط؛

- انخفاض قيمة الواردات النفطية، حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية نتيجة لذلك في 1983 حوالي 45 مليار دولار؛

- انخفاض معدل التضخم وأسعار الفائدة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول؛
كذلك هناك أثر آخر على الولايات المتحدة الأمريكية تمثل في: تراجع اقتصاد ولاية تكساس كثيرا، فكل انخفاض في سعر البرميل بدولار واحد يفقد حوالي 25 ألف موظف أعمالهم وتراجع إيرادات الولاية بـ 100 مليون دولار، وتقل جهود الشركات النفطية الكبرى في البحث والتنقيب.¹ وعلى إثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987-1989 تراوح السعر خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، ومع نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليلبلغ 21 دولارا للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب على النفط تحسبا لحرب الخليج الكويتية العراقية، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل باندلاع الحرب سنة 1991، و بقيت الأسعار ما دون مستوى 20 دولارا بين 15 و 16.6 دولار للبرميل خلال فترة 1991-1995.²

المطلب الثاني: الأزمات النفطية 1998-2009

إن ظهور الأزمات المالية يؤدي بالضرورة إلى انهيار أسعار النفط، فقد شهد عام 1998 وفترة 2007-2009 انهيار في أسعار النفط بسبب الأزمة المالية الآسيوية والأزمة المالية العالمية اللتان كان لهما الأثر المباشر على الأسواق النفطية.

1.2. الأزمة النفطية لسنة 1998: لقد بدأ النمو الاقتصادي الاستثنائي لبعض دول منطقة جنوب شرق آسيا قبل فترة طويلة من 1997، حينها أطلق الخبراء الاقتصاديون على هذه الدول التي ولجت عالم النمو الاقتصادي المبهر اسم "النمو الآسيوية". خلال صيف 1997 كانت كل من تايلندا وكوريا الجنوبية ودول أخرى على موعد مع هبوط في سعر صرف عملاتها، يضاف إلى ذلك تعرضها لضغوط أخرى هزت أنظمتها المالية، وكان هذا الأمر مدعاة لإثارة

¹ سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، المرجع سابق، ص 20.

² نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 84.

شكوك الخبراء حول حقيقة النمو الاقتصادي الآسيوي الراهن وما سيخلفه ذلك من آثار على المستوى المالي والاقتصادي على دول آسيوية أخرى. أعقب هذه الهزة تهاو في سعر النفط الخام في السوق الدولية، إذ سجل أسعاره أقل من 12 دولار للبرميل مع نهاية عام 1998، وكان معدل الأسعار هذا أخفض ما تم تسجيله في البورصات العالمية منذ عام 1972.¹

أولاً: أسباب الأزمة النفطية لسنة 1998: تعود الأسباب الأساسية التي كانت وراء تهاوي أسعار النفط خلال هاته الفترة إلى ما يلي:²

- انكماش الاقتصاد الآسيوي بسبب الأزمة المالية التي هزت دول جنوب شرق آسيا؛
 - انخفاض الطلب العالمي على النفط عقب الأزمة التي عصفت بدول جنوب شرق آسيا؛
 - قامت فنزويلا بزيادة حصص الإنتاج بما يُعادل نسبة 10% في اجتماع الأوبك في نوفمبر 1997 بحجة مساعدة الاقتصاد العالمي على تخطي آثار الأزمة الآسيوية؛
 - زيادة قدرة إنتاج العراق من النفط ورفعها من 1.2 مليون برميل في اليوم سنة 1997 إلى 2.6 مليون برميل في اليوم سنة 2000، قابله استخدام الولايات المتحدة الأمريكية برنامج النفط مقابل الغذاء لزيادة وارداتها النفطية من العراق؛
 - انخفاض النمو الاقتصادي لدول هذه المنطقة ما سبب انخفاض طلبها على النفط،
- الجدول رقم 1-2 يوضح التغير في الطلب على النفط في دول جنوب شرق آسيا بين 1997-2000.

الجدول رقم 1-2: التغير في الطلب على النفط في دول جنوب شرق آسيا

السنوات	1997	1998	1999	2000
التغير في الطلب اليومي على النفط %	5.3	-2.5	2.6	3.5

المصدر: الحاج بورنان، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002)، ص. 118.

يتضح من الجدول رقم 1-2 أن التغير في الطلب على النفط سنة 1997 قد بلغ نسبة 5.3%، في حين شهد عام 1998 انخفاضا حادا قدر بـ -2.5% نتيجة للأزمة المالية التي مست دول جنوب شرق آسيا، ليعود الانتعاش عامي 1999 و 2000 بنسبة 2.6% و 3.5% على التوالي.

¹ James D.Hamilton, Historical Oil Shocks, Department of Economics, University of California, San Diego, December 22, 2010, Revised: February 1, 2011, p.p.19, 20.

² http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=347:-algeriechoc-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VqfKj_mrTIU, accessed: 21/03/2017.

ثانيا: آثار الأزمة النفطية لسنة 1998: لقد خلفت هذه الأزمة آثارا عديدة يمكن ذكرها كالآتي:¹

- أعلنت الحكومة الروسية عام 1998 إفلاسها بسبب انخفاض عائداتها من النفط؛
- كان لانخفاض الأسعار أثرا مباشرا على الصناعة النفطية بشتى مراحلها، وتعتبر النشاطات الخاصة بالحفر والتنقيب أشدها تأثرا، فقد اتجهت أعداد الحافرات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانخفاض منذ سنة 1998؛
- انخفاض عائدات الدول العربية المنتجة للنفط من 108.9 مليار دولار عام 1997 إلى 76.1 مليار دولار سنة 1998؛

بالإضافة إلى آثار الأزمة هناك آثار أخرى تمثلت في:

- تراجع أرباح الشركات النفطية الكبرى، فشركة "تكساكو Texaco" الأمريكية انخفضت أرباحها سنة 1999 بـ 60% عما كانت عليه في سنة 1998.²
- زيادة صادرات كل من كولومبيا وفنزويلا بنسبة 30% و 40% على التوالي؛³
- شهد عام 1999 تعافيا في أسعار النفط نتيجة لاتخاذ منظمة الأوبك مجموعة من التدابير تزامنا مع خطط الإنعاش التي اتبعتها دول المنطقة الآسيوية المتضررة.⁴ ومع أواخر 1999، بدأت أسعار النفط بالارتفاع نتيجة تزايد الطلب العالمي بحيث ارتفع الاستهلاك اليومي العالمي على النفط بأكثر من 11 مليون برميل يوميا من 76.78 مليون برميل إلى 87.99 مليون برميل يوميا مدعوما بطلب متزايد من الصين والهند.
- وفي الأخير يمكن القول أنه قد شكلت هذه القفزة في الأسعار مخرجا من المأزق الذي عاشته الدول المستفيدة منه والتي كانت تعيش آثار أزمة مالية وسط خيبة التوقعات في تجاوزها، فأدى هذا الارتفاع فرصة لرفع مداخيلها من العملة الأجنبية.⁵

¹ مايكل روس، ترجمة محمد هيثم نشواني، نقمة النفط، (قطر: دار الكتب القطرية، 2014)، ص 152.

² نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 93.

³ Jeffrey Frankel, *A Proposed Monetary Regime for Small Commodity-Exporters: Peg the Export Price (PEP)*, Harvard University, First Draft: May 27, Revised: Nov.13,2002, and April 14, 2003, p.23

⁴ James D. Hamilton, What Is An Oil Shoch?, Working Paper7755, National Bureau of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138, June 2000, p.32.

⁵ James D. Hamilton, Op.Cit, p.32.

2.2. الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الأسواق النفطية

عرفت الأزمة النفطية بارتفاع تدريجي ميز أسعار الخام خلال الفترة بين 2003 إلى 2007، يضاف إليه ارتفاع غير مسبوق سجل خلال النصف الأول من 2008 بسبب زيادة الطلب على النفط في الأسواق الدولية، بالمقابل رافق هذه الزيادة في الطلب ركود في الإنتاج وسط مخاوف سادت حينها من انقطاع تدفق الإمدادات النفطية في الأسواق العالمية.¹

سببت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 انخفاضاً في أسعار النفط في الأسواق الدولية؛ لكن لم تلبث أن استعادت الأسعار تعافياً بقوة خلال السداسي الأول من عام 2009، لتبلغ حوالي 70 دولاراً للبرميل الواحد في شهر سبتمبر 2009، يمكن عزو هذا الارتفاع في الأسعار حينها إلى اتفاق دول الأوبك على تسقيف الإنتاج من جهة، وإلى استئناف الدول الناشئة داخل المنطقة الآسيوية بمعدلات ضعيفة من جهة أخرى.²

أولاً- أسباب تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2007-2009: شهدت أسعار النفط خلال هذه الفترة موجة من التقلبات، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:³

- اضطراب الإمدادات النيجيرية في ربيع عام 2008 الذي أدى إلى مزيد من الانخفاض في عرض خامات النفط الخفيفة و منها المساهمة في ارتفاع الأسعار، كما أن الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي أدى إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس؛
- انخفاض حجم الطلب العالمي على النفط بسبب انخفاض الأسعار بفعل الأزمة المالية العالمية في ديسمبر 2008؛

كما تمثلت أسباب تقلبات أسعار النفط خلال هذه الفترة في:

- جاذبية المضاربة على النفط بين المستثمرين في الأسواق المالية، حيث يقومون بعمليات الشراء عند انخفاض الأسعار و عملية البيع بعد عملية ارتفاع الأسعار.⁴

¹ La finance pour tous.com, Le site pédagogique sur l'argent et la finance, <http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/Le-prix-de-l-energie/Le-prix-du-petrole>.

² Ibid.

³ داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، 2008-2010، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص ص 214-216.

⁴ مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 7-8 أبريل 2008، ص 8.

- الطلب على النفط: ذلك أن التغير في الطلب بمعدلات تفوق التغير في العرض أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.¹

ثانيا- آثار تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2007-2009: تتمثل الآثار التي خلفتها هذه الأزمة على اقتصاديات العالم فيما يلي:²

فقد انعكس الانخفاض في أسعار النفط خلال هاته الفترة على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، على اقتصاديات الدول الصناعية وعلى الدول النامية المستوردة للنفط كآآتي:

- على الدول المصدرة للنفط:

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي؛
- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية وتدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛
- انخفاض الصادرات النفطية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الشروات النفطية؛
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

- على الدول الصناعية:

- انخفاض قيمة الواردات من النفط وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية، وتخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن النفط؛
- انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية؛
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد النفط يؤدي إلى قيام الدول النفطية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

- على الدول النامية المستوردة للنفط:

- انخفاض قيمة الواردات من النفط لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على النفط المستورد؛

¹ هند مهداوي وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط: حالة الجزائر، مداخلية مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009، ص14.

² سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2009-2010)، ص 86-89.

- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية؛
- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول النفطية والتي بدورها خفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي انخفاض صادراتها وانخفاض الإعانات التي تقدمها الدول النفطية للدول النامية؛
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

في الأخير يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية ألفت بظلالها على السوق النفطية، حيث أدت إلى انخفاض حجم الطلب والذي بدوره أدى إلى انخفاض أسعار النفط مما أثر على العائدات النفطية للدول العربية الأعضاء في الأوبك و دول مجلس التعاون الخليجي، وقد بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان الأوبك مليون برميل يوميا خلال سنة 2010 لترتفع بذلك حصة بلدان الأوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من 33 مليون برميل يوميا سنة 2009 إلى 34 مليون برميل يوميا خلال سنة 2010 لترتفع إلى ما قرابته 34.6 مليون برميل يوميا سنة 2011، تزامنا مع الارتفاع في الأسعار ليصل إلى ما قرابته 107 دولارا تقريبا.¹

المطلب الثالث: الأزمة النفطية لسنة 2014

عرفت أسعار النفط تراجعا حادا في السوق الدولية في النصف الثاني من سنة 2014 (أنظر الملحق رقم 03)، هذا التراجع التاريخي وضع حدا لفترة استقرار دامت لأربع سنوات حول معدل سعر 105 دولار للبرميل. هذا التراجع القوي في الأسعار تعدى تقلبات أسعار الكثير من السلع والبضائع غير النفطية مقارنة بالطفرة التي عرفها سنة 2011، ما جعل الكثيرين ينظرون إليه على أنه إشارة لنهاية عهد السعر العالي لبرميل النفط. وأشارت التقديرات إلى بقاء سعر خام النفط متدنية، ولن تعرف زيادات هامشية إلا خلال عام 2016.²

إن هذه الظاهرة الاقتصادية تدفع للتساؤل حول أسباب ومآل هذا التراجع التاريخي الحاد في الأسعار، وما إذا كان هذا المستوى في الأسعار سيدوم على المستوى البعيد أم لا.³ ففي أواسط عام 2014، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب. وفي سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض الأوبك إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئا في اجتماعها الشهير في نوفمبر، وامتنعت المملكة العربية السعودية عن التخلي عن حصتها في الأسواق فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انخياره من 80 إلى 60 دولارا للبرميل الواحد في أواسط ديسمبر عام 2014، ليصل إلى ما دون 50 دولارا في جانفي 2015، وما دون 30 دولارا في جانفي 2016.

¹ فاتح بيرل، مرجع سابق، ص ص 324-328.

² John Baffersetal, Understanding the Plunge In Oil Prices: Sources and Iimplications, In: World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Prospects, January 2015, p.155.

³ La finance pour tous.com, Op.Ci. :http/www. La finance pour tous.com

1.3. أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014: يمكن تلخيص أهم أسباب انخفاض النفط لعام 2014 كما يلي:¹

- **انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم:** حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة له وعلى رأسها منطقة اليورو. فوفقا لآخر تقارير النمو في أوروبا تراجع معدل النمو إلى مستويات متدنية، حيث حققت منطقة اليورو معدل نمو 0.2% فقط في الربع الثالث من هذا العام مقارنة بمعدل نمو 0.1% في الربع الثاني. لم يقتصر التراجع في النمو على الدول الصناعية المتقدمة وإنما امتد أيضا إلى أهم الاقتصادات الناشئة في العالم، فقد تراجع معدل النمو في الصين إلى 7.3% في الربع الثالث من عام 2015 و ذلك مقارنة بـ 7.5% في الربع الثاني، و قد قدر معدل النمو في العالم في عام 2016 بـ 3.7%؛

- **تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار:** و ذلك في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في خفض الجماعي للحصص، بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الاسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط الخام؛

- **انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية:** إن الإنتاج لم يتأثر بالمخاطر الجيوسياسية، واستمرت الدول المنتجة في الضخ عند مستويات مرتفعة ما أدى إلى تزايد العرض في السوق، في الوقت الذي يتراجع فيه الطلب فقد تضاعف الإنتاج الليبي منذ جوان 2014 ثلاثة أضعاف تقريبا إلى 900 ألف برميل يوميا، كما أن الصراع مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لم يؤثر في تدفقات النفط من العراق، وهو ما أدى إلى تلاشي التهديد من تأثير العرض العالمي للنفط نتيجة لهذا النوع من المخاطر؛

- **ارتفاع قيمة الدولار:** شهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاع معدل صرف الدولار الأمريكي بالعملة المختلفة في العالم، وبما أن السلع التجارية في العالم مثل النفط تسعر بالدولار، فإن سعرها السوقي يتأثر أيضا بقيمة الدولار، و مع ارتفاع قيمة الدولار يتحول النفط إلى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة، وهو ما يقلل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تزايد الضغوط على سعره نحو التراجع.

- **تزايد إنتاج النفط الصخري:** عرف إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية قفزة نوعية مذهلة. حيث عرف نموا كبيرا مع استحداث تقنية الكسر الهيدروليكي لاستخراج النفط والغاز من بين صخور الشيست من مكامنها في أعماق الأرض، وهذا التوجه الأمريكي كان من الأسباب الرئيسية في تهاوي أسعار النفط عالميا مع زيادة التدفق في السوق الدولية.²

¹ أحمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015، ص ص. 7-9.

² Tim Bowler, falling oil prices: who are the winners and losers, BBC news business, 21/02/2015, p.3.

- تزايد المعروض من النفط في الأسواق (تخمة عرض النفط): شهدت أسواق النفط العالمية تخمة من المعروض النفطي على رغم التراجع المستمر للأسعار،¹ حيث أدى استمرار الإنتاج القوي في السعودية إلى زيادة تخمة المعروض بينما تضرر منتجو النفط بشدة في الولايات المتحدة.² ومن الملاحظ أن الكميات المعروضة من النفط ارتفعت خلال شهر ديسمبر 2015 بمقدار 0.2 مليون برميل يوميا أي بنسبة 0.2% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 89.7 مليون برميل يوميا، وهو مستوى مرتفع بحوالي 2.2 مليون برميل يوميا مقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 1- 3 :

الجدول رقم 1- 3: إجمالي العرض العالمي من النفط (مليون برميل في اليوم)

ديسمبر 2015	نوفمبر 2015	التغير عن نوفمبر 2015	ديسمبر 2014	التغير عن ديسمبر 2014
إمدادات الأوبك من النفط الخام	32.5	32.8	-0.3	31.1
إمدادات من خارج الأوبك	57.2	56.7	0.5	56.4
إجمالي العرض العالمي	89.7	89.5	0.2	78.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، 2016.

يتضح من الجدول رقم 1- 3 أن الكميات المعروضة من النفط في دول الأوبك قد انخفضت من 32.8 مليون برميل يوميا في نوفمبر 2015 إلى 32.5 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2015، في حين ارتفعت هذه الإمدادات من دول خارج الأوبك من 56.7 مليون برميل يوميا في شهر نوفمبر 2015 إلى 57.2 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2015، أي بمقدار 0.2 مليون برميل يوميا خلال شهر واحد.

2.3. آثار الأزمة النفطية لسنة 2014: تتباين انعكاسات أسعار النفط المنخفضة على البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له كما يلي:³

¹ <http://www.alkalimaonline.com/?p=714346>, accessed: 12/01/2017, at: 12: 59.

² <http://www.raya.com/Mob/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/c99d5001-f718-4765-b518-3e118b8510e8>, accessed: 09/03/2017, at: 13:17.

³ خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015، ص ص. 7-9.

أولاً- على البلدان المستوردة: استفادت الدول من جراء تقلبات أسعار النفط ومن بين الدول المستفيدة من هذه التذبذبات: الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة مثل (الصين، الهند، واندونيسيا) وفيما يلي إيجاز لأهم الآثار الإيجابية التي حققتها هذه الدول:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي؛
- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في العديد من القطاعات كالمواصلات، الزراعة و الصناعة، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها مثل: البتروكيماويات و الألمونيوم؛
- انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري.

ثانياً- على البلدان المصدرة: الدول المصدرة بدورها لم تسلم من شرارة هذه التقلبات التي كان تأثيرها سلبي عموماً على هذه البلدان، وفيما يلي عرض لأهم ما شهدته اقتصاديات هذه الدول:

- انخفاض مداخيل الدول المصدرة للنفط، ماجعل ميزانياتها وحساباتها الجارية تحت ضغوط؛
- حدوث انكماش اقتصادي في روسيا قدر بـ 4.5% سنة 2015، إضافة إلى انهيار في قيمة العملة المحلية؛
- انخفاض قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة 6% إلى 13% مقابل الدولار منذ شهر جوان من سنة 2014؛¹
- انخفاض سعر صرف الدين واليورو منذ جوان 2014 بحوالي 14% و 8% على الترتيب؛²

¹ صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الاقليمي، جانفي 2015، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص ص 1-6.

² رباح أرزقي وأوليفيه بلانشار، مدونة الصندوق، سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخراً، متاح على الرابط: <http://blogmontada.imf.org/?p=3350>.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستنتج أن النفط يمثل العصب الرئيسي للتطورات التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أضحى استخدام واستهلاك النفط من قبل أغلب اقتصاديات العالم من الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم، وذلك نظرا للدور البالغ الأهمية الذي يلعبه النفط في دفع عجلة النمو الاقتصادي لمختلف دول العالم مهما اختلفت درجات ومستويات نموها، وأصبح يعتبر من أهم موارد الثروة الاقتصادية في العالم المعاصر وذلك نظرا للفعالية التي لعبها في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية أو حتى الدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للنفط كونه يعتبر مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية ويعتبر أيضا كسلعة بالغة الأهمية في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

تعتبر أسعار النفط الخام إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي وعادة ما ترتبط هذه الأخيرة بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي وتتأثر بالعديد من العوامل التي تمس هذه الاقتصاديات، ويعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر المواضيع الاثارة للجدل في السوق النفطية. وقد مر تسعير النفط في الأسواق النفطية بمراحل مختلفة وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في الهيكلة الاقتصادية والسياسية والتحويلات العالمية التي غيرت بشكل جذري هيكله سوق النفط، هذه السوق التي شهدت انخفاض وارتفاع في أسعار النفط مما أدى إلى حدوث عدة أزمات كانت لها آثار اقتصادية وخيمة على الدول المصدرة بالدرجة الأولى.

الفصل الثاني

تمهيد:

شهدت سوق النفط العالمية تطورات هيكلية هامة من عدة جوانب، يأتي في مقدمتها تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط مقابل وفرة الإمدادات النفطية، خاصة النفط الصخري من أمريكا الشمالية، والتي انعكس سلبا على أسعار النفط في الأسواق الرئيسية الدولية، الأمر الذي ينطوي على آثار سلبية في اقتصاديات الدول المنتجة التي تسعى إلى تحقيق أسعار مقبولة من أجل تمويل ميزانياتها، وهذا ما ترجم في الأزمة التي عصفت بتجارة النفط مع بداية منتصف النصف الثاني من عام 2014، والتي شهدت انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، لتصل في نهاية العام إلى أقل مستوياتها منذ عام 2010.

الجدير بالذكر أن الدول الأعضاء في منظمة الأوبك تتمتع بمكانة هامة على خارطة سوق النفط العالمية، وما يعزز هذه المكانة هو استحوادها الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام، وماتقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، ومن بين هذه الدول التي تعنى بالذكر وليس على سبيل الحصر المملكة العربية السعودية التي تعد من أقوى المنتجين والمصدرين للنفط الخام والتي تحظى بمكانة هامة على المستوى الدولي وعلى مستوى منظمة الأوبك، تليها العراق، الكويت، الجزائر. فهذه الدول لم تسلم من هذه الأزمة التي أثرت على اقتصادياتها بالسلب، ماجعلها تعمل على إعادة حساباتها في اللجوء إلى خطط متنوعة لمواجهة هذه الأزمة، والعمل جاهدة للتنويع من اقتصادياتها والاستفادة القصوى بأخذ العبر من هذه الأخيرة، نظرا لاعتماد اقتصادياتها الكلي على عائدات النفط في تغطية مختلف أنشطتها.

لهذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث محاولة منا تبيان أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات بعض الدول العربية، وبصفة خاصة البعض منها المنطوي تحت مظلة الأوبك، تناولنا في المبحث الأول أثر انخفاض هذه الأسعار على الإقتصاد الجزائري، وأيضا أثر انخفاض اسعار النفط على كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، والعراق.

المبحث الأول: أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 وأثرها على الإقتصاد الجزائري

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الإقتصاد الوطني، خاصة أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 97% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار النفط في أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر لسنة 2014، أنظر (الملحق رقم 3).

بهذا تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الأول الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط في الجزائر وتطور الأسعار لبعض أنواع النفوط الجزائرية، كما خصص المطلب الثاني لأثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر، والمطلب الثالث يتم التطرق فيه للإجراءات المتخذة لاحتواء هذه الأزمة.

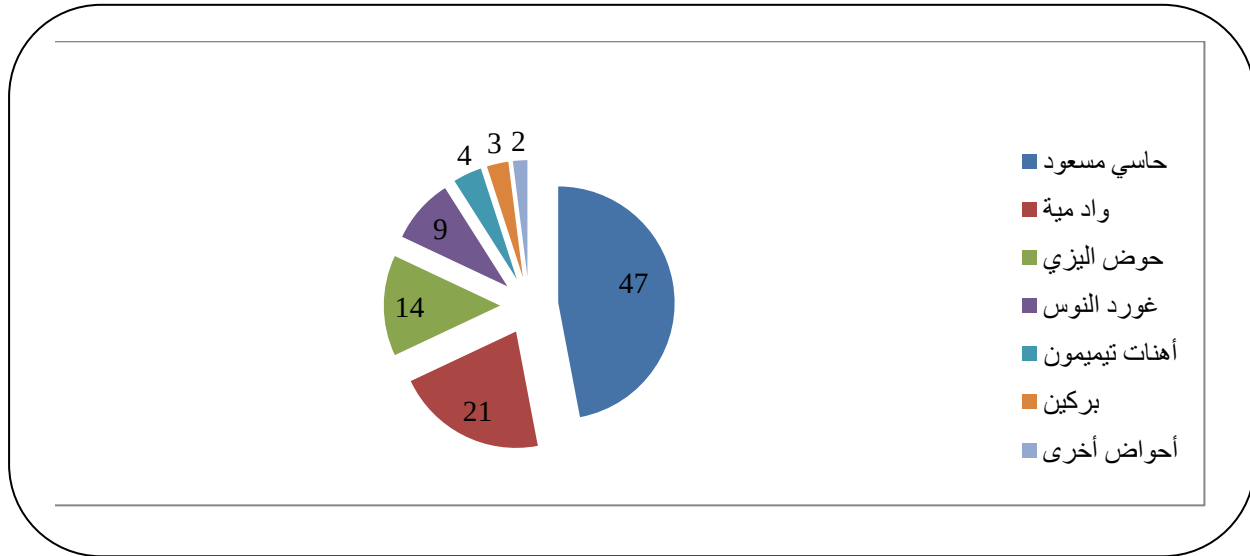
المطلب الأول: الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط في الجزائر

1-1 إحتياطي النفط

بلغت احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العام نهاية سنة 2011، 0.98% لتشهد انخفاضا نسبيا في سنة 2012 إلى 0.96%، وهي نسبة اتسمت بالثبات النسبي لغاية سنة 2014، والتي قدرت بـ 0.95% أي ما يعادل 12.2 مليون برميل في نهاية السنة، فيما يخص الفترة (2011-2015)، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بكل من المملكة العربية السعودية التي تمثل 20.97%، والإمارات العربية المتحدة التي تساوي (7.63%، والعراق 11.16%، والكويت 7.92%).¹ يوضح الشكل رقم 2-1 التوزيع النسبي الجغرافي لاحتياطي النفط الخام في الجزائر.

¹ عباس علي النقي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2016، ص 10.

الشكل رقم (2-1): التوزيع النسبي الجغرافي لاحتياطي النفط الخام في الجزائر



المصدر: أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص 212.

يتضح من الشكل رقم 2-1، تمركز معظم احتياطات المحروقات في حقل حاسي مسعود بأعلى نسبة تقدر بـ 47%، حقل واد مية بنسبة 21%، حقل حوض إيزي بنسبة 14%، بينما حقل غورد النوس بنسبة 9%، حقل أهنات تيميمون بنسبة 4% وحقل حوض بركين بنسبة تعادل 3% فيغلب عليها الطابع الغازي.

2-1 الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط في الجزائر

احتلت الجزائر المرتبة التاسعة في قائمة منظمة الدول العربية المصدرة للنفط "أوبك" من حيث مستوى الإنتاج، حسب تقرير منظمة الطاقة الدولية لشهر أكتوبر 2014، حيث أشار التقرير إلى أن الإنتاج الجزائري من النفط قدر بـ 1.13 مليون ب/ي، وأشار التقرير أن الجزائر تقدمت فقط على ليبيا، قطر والاكوادور التي يتراوح انتاجها بين 0.54 و 0.87 مليون ب/ي على التوالي، والجدول التالي يوضح الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط في الجزائر¹.

¹ ضياء عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تحاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 21.

الجدول رقم (2-1): تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية والاستهلاكية والواردات من النفط في الجزائر (2011-2015):

2015	2014	2013	2012	2011	
0.95	0.95	0.95	0.96	0.98	الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم % في نهاية السنة
12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام مليون برميل في نهاية السنة
1667.0	1703.0	1623.0	1652.0	1684.0	إنتاج النفط الخام وسائل الغاز
1157.0	1193.0	1203.0	1203.0	1162.0	إنتاج النفط الخام (الف برميل/ي)
485.6	427.9	608.4	685.9	697.6	صادرات النفط الخام (ألف برميل/ي)
5.4	5.9	3.1	6.4	4.4	واردات النفط الخام (ألف برميل/ي)
443.6	416.4	416.2	420.3	468.0	استهلاك النفط (ألف برميل مكافئ نفط/ي)

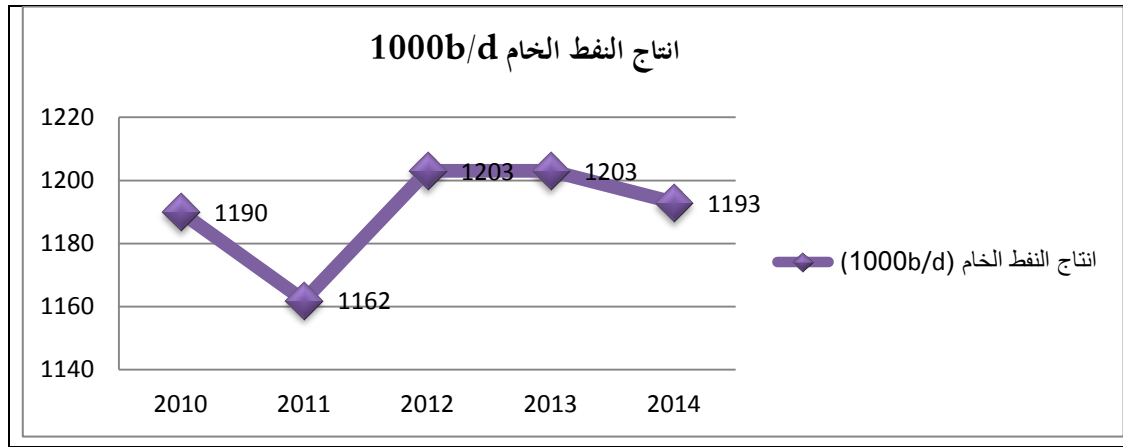
المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2016.

تجدر الإشارة إلى أن انتاج النفط بالجزائر شهد تراجعاً خلال الفترة (2013-2015)، فقد عرف ارتفاعاً في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 الذي قدر بـ 1203.0 ألف ب/ي بعدما كان 1162.0 ألف ب/ي، ثم تراجع الإنتاج من النفط ليصل إلى 1193.0 ألف ب/ي سنة 2014، ثم شهد تراجعاً آخر في سنة 2015 في حدود 1157.0 ألف ب/ي، يعود سبب التراجع في إنتاج النفط والموارد الطبيعية في هذه السنوات الأخيرة بسبب عدة عوامل بما في ذلك الإفتقار إلى البنية التحتية، والمخاوف الأمنية، وفضائح الفساد والقوانين التي لاتناسب كثيراً شركات النفط الدولية.¹ كما يعود سبب هذا التراجع للكود الاقتصادي العالمي الذي شهدته أسواق النفط، بسبب الهبوط في النمو الاقتصادي النابع عن تفوق قيمة الإنتاج، مما أدى إلى انخفاض الأسعار.

¹ سوجيت تشودري، ريتشارد سينتسي، النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط، مركز العمليات الإنتقالية الدستورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص 69.

فيما يخص انتاج النفط الخام خلال فترة 2010-2014 يمكن توضيحه من خلال الشكل رقم 2-2.

الشكل رقم (2-2): تطور إنتاج النفط في الجزائر للفترة (2010-2014)



المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول للأوبك، 2015، ص28.

يتضح من الشكل رقم 2-4: تقلب إنتاج النفط حيث يظهر الانخفاض بين 2010 و2011 ولكن بنسبة بسيطة بسيطة تقدر بـ 5%، ثم تم تدارك ذلك التراجع في السنة الموالية حيث ارتفع بنسبة 3% مقارنة بسنة 2010 وحافظت الجزائر على كمية الإنتاج لمدة سنتين، ليشهد ارتفاعا غير متوقعا في الإنتاج في النصف الثاني من سنة 2014. شهد إجمالي الصادرات النفطية الجزائرية (تشمل النفط الخام وحده من غير منتجات) انخفاضا خلال الفترة (2011-2015)، حيث تراجع من 697.6 ألف برميل /ي سنة 2011 إلى 685.9 ألف برميل /ي سنة 2012، ليستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2014 ليبلغ 427.9 ألف ب/ي، وبعدها يعرف ارتفاع نسبي قدر بـ 485.6 ألف ب/ي سنة 2015.

يتضح من خلال الجدول أيضا تذبذبا في إجمالي الواردات النفطية الجزائرية بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2011-2015)، حيث قدرت قيمة الواردات من النفط الخام سنة 2011، 4.4 ألف ب/ي، لتشهد ارتفاعا سنة 2012 قدر بـ 6.4 ألف ب/ي، لكنه عرف تراجعا ملحوظا في سنة 2013 قدرت الكمية بـ 3.1 ألف ب/ي، لكن سرعان ما عرف ارتفاعا بالسنة الموالية 2014 ليصل إلى 5.9 ألف ب/ي، ثم تراجع في سنة 2015 بكمية بسيطة قدر بـ 5.4 ألف ب/ي.

كما شهد استهلاك النفط الخام بالجزائر في الفترة (2011-2013) تراجعا، حيث بلغ الاستهلاك سنة 2011، 468.0 ألف ب/ي، ليسجل سنة 2012 420.3 ألف ب/ي، ليواصل هذا التراجع سنة 2013

ليبلغ 416.2 ألف ب/ي سنة 2014 ليعرف ارتفاعا طفيفا بقيمة 416.4 ألف ب/ي، ليشهد ارتفاعا بسنة 2015 قدر بـ 443.6 ألف ب/ي

المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر

1-2 إنخفاض أسعار النفط الجزائري

إن الإنخفاض في أسعار النفط الخام الذي تشهده أسواق النفط العالمية منذ منتصف عام 2014، نتيجة تباطؤ النمو العالمي على النفط مقابل وفرة الإمدادات النفطية، لم تسلم منه مختلف أنواع النفوط المتداولة في السوق العالمية، ومن بين أنواع هذه النفوط النفط الجزائري الذي شهد تراجعا قدر تقريبا بنسبة 50% من سعره، والجدول التالي يوضح بعض هذه الأنواع وأسعارها.

الجدول رقم (2-2): متوسط أسعار النفوط الفورية الجزائرية:

الوحدة: الدولار الأمريكي/البرميل

2015	2014	2013	
52.79	99.68	109.38	الجزائر - خليط صحراء
54.30	99.19	108.85	الجزائر - زرزاتيني

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الاحصائيات السنوية، 2016، ص 110.

شهدت أسعار النفط الجزائري انخفاضا واضحا، كما يبينه الجدول رقم (2-2)، بعدما حققت مستويات أسعار جد مرتفعة، وهذا ما يعكسه متوسط سعر النفط الفوري خليط صحراء سنة 2013، 109.38 دولار للبرميل، ثم تراجع سعر البرميل إلى 99.68 دولار سنة 2014، إلا أن الإنخفاض الذي سجله متوسط سعر النفط الفوري الجزائر - خليط صحراء سنة 2015 هو الذي كان بمثابة الصدمة حيث سجل تراجعا يصل إلى تقريب 50% من سعره مقارنة بالسنوات التي سبقتها والذي قدر بـ 52.79 دولار للبرميل.

هذا التراجع في متوسط السعر الفوري لم يسلم منه أيضا النوع الثاني زرزاتيني، الذي عرف انخفاضا في سنة 2013 حيث قدر السعر بـ 99.19 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2013 التي ساوى فيها 108.85 دولار للبرميل، واستمر هذا التراجع حتى في سنة 2015، أين سجل هبوطا لم يقل أثرا مثلما سجله خليط صحراء - الجزائر، قدر هذا السعر بـ 54.30 دولار للبرميل.

2-2 أثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية في الجزائر

منذ جوان 2014 بدأت أسعار النفط في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من 50%، حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدة مخاوف على القدرة المالية للجزائر، التي تعتمد على المحروقات وترتبط مداخيلها بعائدات النفط، الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ما أدخل الجزائر أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات، وهذا ما يمكن معرفته من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:

أولاً- النمو الاقتصادي

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، فكلما كان معدل النمو الاقتصادي* مرتفعاً كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة، وفي الجزائر كان لتنامي الموارد المالية النفطية دورا بارزا في حسم الخيارات الاقتصادية للدولة، كما أن الجزائر تعتمد في سياستها الإنفاقية على الإيرادات العامة لتنفيذ مخططاتها التنموية، التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وخاصة التوازنات الداخلية مثل دعم النمو الاقتصادي** ومحاربة البطالة والتضخم، وهو ما جعل الجباية البترولية خصوصا تمثل محورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر¹.

● **الجباية النفطية في الجزائر:** تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية*** باعتبار أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الاقتصاد الوطني²، كما أن التذبذبات التي حدثت على مستوى الجباية البترولية خلال الفترة (1990-2014) تسببت في الإخلال بالإيرادات العامة للدولة وقد حققت الجباية النفطية أعلى نسبة لها وقدرت بـ 78.8% سنة 2008، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط ابتداء من الألفية الجديدة، والذي أدى إلى ارتفاع معدلات الإتاوة والضريبة التكميلية على الناتج، إلا أن هذا الحال لم يدم طويلا ففي منتصف سنة 2014 شهدت أسعار النفط تقلبات أدت إلى انخفاض وتذبذب الجباية النفطية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

¹ قجاتب عبد الحميد، صرامة عبد الوحيد، دراسة العلاقة الديناميكية ولانسيبة لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 5.

* **معدل النمو الاقتصادي:** يقصد به تغير حجم الناتج الاجمالي بين سنة وأخرى.

** **النمو الاقتصادي:** أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويعرف بأنه العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة مستمرة عبر فترة من الزمن، حيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.

*** **الجباية النفطية:** هي تلك الضرائب البترولية التي تدفع كمقابل على ترخيص الدولة لاستغلال باطن أرضها، ويتكون النظام الجبائي الجزائري كما نص عليه قانون 05-07 المؤرخ بتاريخ 2005/04/28 من الرسم المساحي، الإتاوة، الرسم على الدخل البترولي والضريبة التكميلية على الناتج.

² أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، ص ص 288-290.

الجدول رقم (2-3): علاقة أسعار النفط بالجباية البترولية خلال الفترة (2008-2014)

السنة	**أسعار النفط(دولار)	الجباية* البترولية(مليار دج)
2008	99	4088.6
2009	62	2412.7
2010	80	2905
2011	113	3979.7
2012	111	4192.0
2013	109	4399.8
2014	99	1577.73

المصدر: * قوانين المالية (2008-2014) و**تقارير بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) أن عوائد الجباية البترولية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، فخلال سنة 2008 قدرت ب 4088.6 مليار دج، وهذه القيمة المرتفعة ترجع إلى انتعاش السوق النفطية، والتطورات الحاصلة في قطاع المحروقات، وارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة بلغت فيها 99 دولار للبرميل، إلا أن الجباية البترولية شهدت تراجعاً ملحوظاً سنة 2009 قدر ب 1675 مليار دج مقارنة بالسنة التي قبلها بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع أسعار النفط بفارق 37 دولار للبرميل، إلا أنها عاودت الإرتفاع في سنة 2010 و 2011 حيث قدرت إيرادات الجباية البترولية بـ 2905 و 3979.7 مليار دج على التوالي، بعد تسجيل أسعار النفط ارتفاعاً خلال السنتين قدر بـ 80 و 113 دولار للبرميل على التوالي، وواصلت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعها سنة 2012 و 2013 بالرغم من التراجع الطفيف في أسعار النفط، حيث قدرت أسعار هذا الأخير بـ 111 و 109 دولار على التوالي، لتقدر قيمة الجباية البترولية خلال هاتين السنتين بـ 4192.0 و 4399.8 مليار دج على التوالي، إلا أنها عرفت تراجعاً لهذه الأخيرة بسبب تراجع سعر النفط الذي قدر بـ 99 دولار للبرميل إلى 1577.73 مليار دج وهو تراجع جد كبير. هذا وقد تراجعت مداخيل الجباية النفطية في الجزائر خلال الربع الأول من 2015 بنسبة 28.2% مقارنة بنفس الفترة 2014، وقد أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة بنحو 6 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2015.

- علاقة الجباية البترولية بالنمو الإقتصادي: في العادة يعتبر حجم الناتج المحلي المحدد الرئيسي للإيرادات العامة، كونه يمثل الوعاء الجبائي، كما أن الضرائب تمثل في أغلب الدول المساهم الأول، أما فيما يخص

البلدان النفطية ومنها الجزائر، فإن الجزء الرئيسي في تمويل الإيرادات العامة هو الجباية البترولية، فالتقلبات التي تعرفها هذه الأخيرة قيمة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الخام غير مستقرة، والجدول التالي يوضح تطور نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام مع معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر.¹

الجدول رقم (2-4): تطور نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج الخام مع معدلات النمو

الإقتصادي في الجزائر

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	2	1.59	3.6	2.8	3.29	2.8	3.8
PIB/FP	36.25	23.35	23.51	26.25	28.53	22.09	19.7

المصدر: قجاتي عبد الحميد، صرامة عبد الوحيد، دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 53.

نلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2008 تحوز على النسبة الأكبر والتي تقدر ب 36.25%، حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية في ذات السنة أزيد من 4000 مليار دج مثل ماتم التطرق في الجدول رقم (2-3)، في حين تراجعت النسبة إلى 23.35% سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت هي الأخرى على معدل النمو الإقتصادي الذي تراجع إلى معدل 1.59%، إلا أن نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي ومعدل النمو أخذوا في الارتفاع ابتداء من سنة 2010، أين بلغت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج 23.51% (2010)، 26.25% (2011)، و 28.53% (2012)، في حين تراجعت إلى 22.09% سنة 2013 (تراجع كميات الإنتاج النفطي هذا ماتم التطرق إليه في تطور الإنتاج النفطي للجزائر بالجدول رقم (2-1)، أما معدل النمو فقد ارتفع إلى 3.6% سنة 2010 ثم تراجع إلى 2.8% سنة 2011، إلا أنه عاود الإرتفاع سنة 2012 إلى 3.29%، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد تراجعت نسبة الجباية البترولية إلى 19.7% نتيجة تراجع أسعار النفط منذ شهر جوان 2014، في حين بلغ النمو في ذات السنة 3.8%.

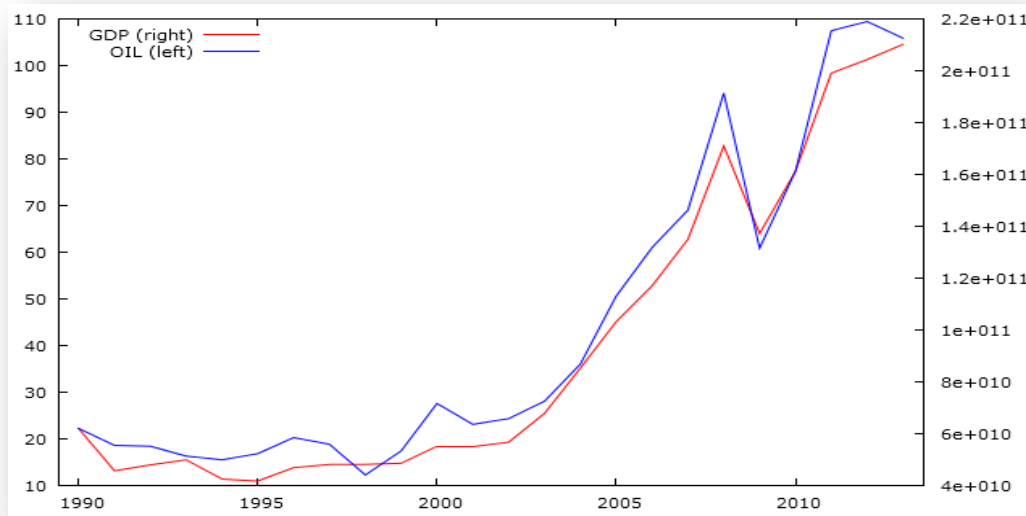
¹ قجاتي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 53.

من خلال ماسبق نلاحظ أن تذبذب نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الخام هو بسبب عدم إستقرار نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام، وهو ما قد ينقل الجزائر من فئة الشريحة العليا للدول ذات الدخل المتوسط حسب ماصنفها صندوق النقد الدولي، إلى فئة الشريحة الدنيا من ذات الدول نفسها.¹

• أثر تغير أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر

من خلال الشكل رقم (2-3) نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج المحلي الإجمالي وتطورات أسعار النفط، الواضح في الشكل هو أصل عدم الاستقرار في النمو الإقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، يرجع إلى عدم الإستقرار في حصة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصة الصادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه حصة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي.²

الشكل رقم (2-3):



المصدر: بن قسمي طارق، فرحاني الزهرة، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013"، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية

¹ قجاتب عبد الحميد، صرامة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 55.

² بن قسمي طارق، فرحاني الزهرة، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص ص 8،7.

للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015 ص 8.

ثانيا- الميزان التجاري

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر 2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55%. أما نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014، مقابل 116% خلال نفس الفترة من سنة 2013، وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي مانسبته 95.83% من الصادرات بقيمة قدرها 47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار من خلال نفس الفترة.¹

حسب تقرير صندوق النقد الدولي سجل الميزان التجاري عجزا إجماليا خلال 2016 بلغ 18 مليار دولار وتجاوزت إيرادات الجزائر من المحروقات بأكثر من النصف في ظرف عامين بسبب الأزمة النفطية، وانتقلت نزولا من 60 مليار دولار عام 2014، إلى 27.5 مليار دولار سنة 2016.²

ثالثا- التجارة الخارجية

بعدما عرفت أسعار النفط انخفاضا قدر بـ 50% دولار في النصف الثاني من سنة 2014 شهدت الصادرات انخفاضا بنسبة 4.59% في الربع الأول من 2015 مقارنة بسنة 2014، كما انخفض مستوى صادرات النفط والغاز من 18.10 لذلك شهدت الفترة الأولى من 2015 تحسنا طفيفا في الصادرات غير النفطية من خلال الزيادة من 648 مليون دولار في النصف الأول من 2014 إلى 812 مليون دولار في النصف الأول من 2015، أما واردات السلع

¹ مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الإقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة من طرف قسم الإقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، يوم 14 ماي 2015، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص 5-6.

² صندوق النقد الدولي: خفض الإنفاق ضغط على القطاعات غير النفطية في اقتصاد الجزائر.

فقد شهدت اتجاهها تنازليا في السنوات الأخيرة حيث انخفضت من 30.134 مليار دولار في 2014 إلى 27.086 مليار دولار في النصف الأول من عام 2015،¹

الجدول رقم 2- 5 يوضح تطور الصادرات والواردات السلعية للفترة 2012-2014.

الجدول رقم 2- 5: تطور الصادرات والواردات السلعية للفترة 2012-2014

الوحدة: (مليون دولار)

الواردات			الصادرات			البيان
2014	2013	2012	2014	2013	2012	السنوات
11005	9580	9022	323	402	317.6	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
2879	4385	4955	60304	63722	71829	الطاقة ومواد التشحيم
1891	1841	1839	109	100	158.2	منتجات تامة
12852	11310	10629	2121	1453	1535	منتجات نصف مصنعة
658	508	330	2	0	1.2	معدات زراعية
18961	19919	17513	16	29	32.4	معدات صناعية
10334	17485	6088	11	17	19.2	سلع إستهلاكية
58580	55028	50376	62886	65733	73903	المجموع

Source :

1- Office National des Statistiques ,Evolution Des échanges extérieurs de marchandises de 2003a2013, Série Statistiques Economiques N° 79, (novembre 2014).

2- Direction generale des douanes, Evolution de la balance commerciale de l'algerie
Periode : Années 2005-2014.

يتضح من الجدول رقم 2- 5:تطور الصادرات و الواردات السلعية خلال الفترة 2012 - 2014، و شكلت المحروقات أغلبية الصادرات الجزائرية بحصة 72.96% من الحجم الإجمالي للصادرات سنة 2013، وفيما يخص الصادرات خارج المحروقات بالرغم من ارتفاع نسبتها ب 5% في سنة 2013، أما في سنة 2014 فقد انخفضت في سنة 2014 بنسبة 4.74%، أما الواردات فقد ارتفعت بمقدار 6% مقارنة بسنة 2013.

¹Banque d'Algerie, Tendances financières et monétaires au premier semestre 2015, Rapport (Septembre 2015), p.2.

رابعاً- المديونية الخارجية: يمكن توضيح تطور الديون الخارجية للجزائر للفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 من خلال معطيات الجدول رقم 2-6.

الجدول رقم 2-6: تطور الديون الخارجية خلال الفترة 2005 – 2014

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الديون الخارجية	21.9	19.45	5.573	3.96	2.7	5.41	4.14	2.48	3.396	3.735

المصدر: بناء على المعطيات الواردة في:

1- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، (مصر: دار الكتاب الحديث ، 2013)، ص ص. 247 – 248.

2-Banque d'Algerie, Evolution Economique et Monetaire en Algrie 2015, Rapport (Juillet 2015), P50.

يتضح من الجدول رقم 2-6: أن المديونية الخارجية للجزائر قد شهدت انخفاضا ابتداء من سنة 2007 بما يقارب 5 مليار دولار مقارنة بالسنوات السابقة واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2009 بقيمة 2.7 مليار دولار، لترتفع هذه القيمة مجددا سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 3.735 مليار دولار مقارنة بسنة 2013، والتي بلغت فيها قيمة الديون الخارجية ما قيمته 3.396 مليار دولار، يرجع سبب هذا الارتفاع إلى لجوء الجزائر إلى الإقتراض من البنك الإفريقي، إلا أن حجم محمل الديون الجزائرية ليست بالمستوى المرتفع الذي لا يسمح للجزائر بأن تكون لها فرصة الحصول على ديون أخرى في حالة ما إذا اضطرت للخروج بالاقتصاد من الأزمة، فهذه الديون البسيطة على عاتقها بمثابة الفرصة لها لإمكانية اللجوء إلى الاستدانة من جديد.

رغم أن الاستدانة الخارجية تطرح كحل لمواجهة الأزمة، إلا أنه لا يتعدى كونه نفس الحل للخروج من أزمة 1986، ولم يكن ذلك الحل مناسباً فقد فرض علينا تدخل صندوق النقد الدولي كما كلف الخزينة مبالغ باهظة. وفي ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها الأسواق العالمية والتي انعكست على ارتفاع أسعار الفائدة يجعل حل الاستدانة الخارجية أخطر الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات.

خامسا- ميزان المدفوعات

أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الأزمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية، خاصة وأن احتياطات الصرف تسمح للجزائر بمواجهة الأزمات على في الأجل القصير، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الأزمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل من النفط على هذا القدر من الانخفاض. فعندما انخفض سعر النفط إلى 70 دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات عجزا خلال السداسي الأول من سنة 2014 قدر ب 1.32 مليار دولار، مقابل فائض قدر ب 0.88 دولار في نفس الفترة من سنة 2013، ونتيجة لذلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف، حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014، بعد أن كان في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار، قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت 8 مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة النفط¹، إلا أن هذا التراجع قد استمر ليصل في سنة 2015 إلى 143 مليار دولار².

سادسا- صندوق ضبط الموارد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط التي من بينها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، حيث سمي هذا الصندوق بالجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد"^{*}، حيث عرف هذا الأخير خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد، مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونمو قطاع الطاقة، وهو ماساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عنها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ حصيلة الصندوق 7226.4 مليار دينار مع قانون المالية 2014، أي مايعادل 89.4 مليار دولار، بينما قدر الرصيد الإجمالي سنة 2014 بحوالي 4774 مليار دينار أي مايعادل قرابة 59 مليار دولار، وهو مايعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هذا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة، وهو مايعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

¹ مريم شطبي محمد، مرجع سابق، ص 6.

² لوناة سهام، سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الإقتصاد "البدايل المطروحة"، المركز الديمقراطي العربي، جامعة باتنة 01، الجزائر.

^{*} صندوق ضبط الموارد: هو صندوق يتم تمويله من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لميزانية الدولة والمحدد ب 37 دولار للبرميل سابقا، والمحدد حاليا ب 50 دولار للبرميل، وتم انشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000.

فمنظرا لتراجع مداخيل النفط في الجزائر إلى 60 مليار دولار سنة 2014 مقابل 63 مليار دولار سنة 2013، و70 مليار دولار سنة 2012 أي بنسبة انخفاض تقدر ب 15% ما بين 2012 و2014، يفقد بذلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا 10 مليار دولار أي مايعادل 757.10 مليار دينار جزائري وهذا مؤشر مقلق بحد ذاته، خاصة وأنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بمحدود 3 إلى 4 مليار دولار مقابل 10 مليار دولار في السابق في وقت تزداد تكلفة نفقات التجهيز والواردات، ويسجل ميزان المدفوعات عجزا في سنة 2014.¹

إن انخفاض أسعار النفط لم تقتصر تداعياتها على الإقتصاد الوطني فقط، بل تعدت إلى الجانب الاجتماعي والسياسي، فالتأثير على السياسة المالية جعل الجزائر مضطرة لاتباع سياسة انكماشية، وهو ليس بالقرار الهين، مآدى إلى تخفيض النفقات وزيادة معدلات البطالة بسبب توقيف مشاريع متعددة كانت قد تكون بمثابة الفرصة للفئة القادرة عن العمل بالتوظيف والظفر بمهنة، كما أن سياسة تخفيض العملة التي لجأت لها الجزائر هي الأخرى أثرت على الجانب المعيشي للمجتمع، حيث أدى هذا القرار إلى رفع الأسعار ما أثر بشكل ملحوظ في القدرة الشرائية، أيضا الاجراءات التقشفية المجحفة في حق المواطنين خصوصا العمل على رفع الدعم على الكهرباء والغاز وارتفاع الفواتير في ظل ثبات المداخيل.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لإحتواء الأزمة في الجزائر

الجزائر واحدة من بين الدول التي تحاول بكل الطرق أن لاتستسلم للأوضاع التي وضعت بها، بسبب انهيار أسعار النفط وبهذا تعمل جاهدة للتصدي لتداعيات هذه الأزمة على اقتصادها، متخذة بذلك عدة اجراءات لاحتواءها، وبهذا فقد اتبعت السلطات الجزائرية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد أثر الصدمة على النمو الإقتصادي من بين هذه الإجراءات مايلي:²

- كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو الإقتصادي.
- لمواجهة هذا الإنخفاض يجب على الحكومة ترشيد النفقات العمومية، سيما على مستوى ميزانية التسيير، فقد اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر احراز مزيد من التقدم في ترشيد النفقات، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية

¹ مريم شطبي محمد، مرجع سابق، ص ص 8-9.

² راهم فريد، بوركاب نبيل، انهيار أسعار النفط: الأسباب والتائج، المؤتمر الأول (السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم التجارية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص 13.

2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، والعمل على ترشيد الواردات وتعزيز مراقبة عمليات تمويل

التجارة الخارجية، بغية تفادي كل أشكال تهريب رؤوس الأموال.

بالإضافة إلى الإجراءات التالية:

- إعلان الحكومة الجزائرية اجراءات تقشفية، من بين هذه الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العائد منذ جوان 2014، هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015، وعلاوة على ذلك تجميد المشاريع الكبرى التي لا تتسم بطابع عاجل ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي، مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.¹
- مراجعة سياسة دعم الوقود والكهرباء وإعادة النظر في عمل سونطراك.²

المبحث الثاني: أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 وتأثيرها على المملكة العربية السعودية والكويت

يمثل تراجع أسعار النفط تحدياً مهماً للدول المنتجة والمصدرة للنفط كافة، ومنها بين هذه الدول، الدول

الخليجية التي اعتمدت ولعقود طويلة على إيرادات النفط لمواجهة التزامات الإنفاق العام، الجاري، والرأسمالي، ويبدو أن هذا التحدي معقد في بلدان مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي وكأ مثله على هذه الدول، المملكة العربية السعودية والكويت.

لإبراز مدى تأثير هذا الانخفاض في هذه الدول تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، الأول تناولنا فيه الطاقة الإنتاجية والتصديرية لكلا الدولتين، أما المطلب الثاني فخصص لإبراز أثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات في كل من السعودية والكويت، والمطلب الأخير تناول الإجراءات المتخذة لاحتواء هذه الأزمة في هاتين الدولتين.

المطلب الأول: الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط بالمملكة العربية السعودية والكويت

يشكل النفط النسبة الأكبر من دخل الدول الخليجية، لتصل إلى 90% في السعودية، و93% في الكويت³، فقد احتلت السعودية المرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا، بينما احتلت مقدمة الدول العربية الأكثر إنتاجاً للنفط خلال 2014 بـ 9.68 مليون ب/ي، لتؤكد قدرتها على التأثير في إنتاج المنظمة وفي أسعار النفط في البورصة العالمية،

¹ مريم شطيبي محمود، مرجع نفسه، ص 9.

² قانون المالية 2016.

³ ويتاس، تقرير ويتاس العقاري، قراءة لواقع السوق خلال 2015 في ظل أزمة النفط، 10 أكتوبر 2016.

تبعاً لذلك تلتها العراق لتأتي دولة الكويت في المرتبة الرابعة في قائمة الدول العربية، فهذه الأخيرة تنتج حوالي 2.7 مليون ب/ي من النفط، وبذلك احتلت المرتبة العاشرة عالمياً من أكثر الدول إنتاجاً للنفط¹.

والجدول التالي يوضح الطاقة الإنتاجية والتصديرية للدولتين.

الجدول رقم 2-7: تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية والإستهلاكية من النفط في المملكة العربية السعودية

والكويت

2015	2014	2013	2012	2011	الدول	
20.73	%20.79	%20.73	%20.99	%21.38	السعودية	الإحتياطيات المؤكدة من النفط
7.90	%7.92	7.92	%8.01	%8.18	الكويت	الخام من إجمالي العالم % في نهاية السنة
266.5	266.6	266.8	265.9	265.4	السعودية	الإحتياطيات المؤكدة من النفط
101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	الكويت	الخام (مليار برميل في نهاية السنة)
11347.8	10812.3	10730.4	10856.5	10319.0	السعودية	إنتاج النفط الخام وسائل الغاز
3024.2	2828.8	2848.4	3013.4	2795.6	الكويت	
10.192	9.712	9.637	9.763	9.310	السعودية	إنتاج النفط الخام (مليون ب/ي)
2.883	2.692	2.708	2.870	2.658	الكويت	
7163.0	7153.5	7570.7	7556.8	7218.1	السعودية	صادرات النفط الخام (مليون ب/ي)
1963.8	1994.8	2059.5	2071.2	1814.9	الكويت	
2696.3	2536.6	2329.5	2286.5	2173.4	السعودية	استهلاك النفط (ألف برميل مكافئ نفط/ي)
320.6	304.8	326.9	300.5	298.0	الكويت	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2016.

تجدر الإشارة إلى أن إنتاج النفط بالمملكة العربية السعودية والكويت شهد تذبذباً خلال الفترة (2011-2015)، كما يوضحه الجدول رقم (2-7) ففي السعودية نلاحظ ارتفاع إنتاج النفط سنة 2012 الذي قدر بـ 9.763 مليون ب/ي مقارنة بسنة 2011 الذي قدر فيها بـ 9.310 مليون ب/ي، أي بفارق 453 ألف

¹ عامر ذياب التميمي، الكويت وتحديات سوق النفط، ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 7 نوفمبر 2015، ص 6.

ب/ي، ثم شهد تراجعاً سنة 2013 قدر إنتاج هذه السنة بـ 9.637 مليون ب/ي، إلا أن هذا الانخفاض لم يستمر فقد عرف ارتفاعاً سنة 2014 و 2015 حيث قدر الإنتاج على التوالي بـ (9.712 مليون ب/ي، 10.192 مليون ب/ي) وهذا ما يعكس التحكم التام للسعودية في عملية إنتاج النفط والسبب الرئيسي في تراجع أسعاره.

أما فيما يخص الكويت فإن هذا التذبذب في الإنتاج كان على الشكل التالي ولم يختلف كثيراً عما شهدته الإنتاج في السعودية، فنلاحظ ارتفاعاً في مستوى إنتاج النفط لسنة 2012 الذي قدر بـ 2.870 مليون ب/ي مقارنة بسنة 2011 الذي قدر بـ 2.658 مليون ب/ي، ثم شهد تراجعاً سنة 2013 لينخفض إنتاج النفط بها إلى 2.708 مليون ب/ي أي بفارق 162 ألف ب/ي، هذا التراجع استمر إلى غاية 2014 أين قدر الإنتاج بـ 2.692 مليون ب/ي، إلا أنه في السنة الموالية سنة 2015 شهد إنتاج النفط ارتفاعاً قدر هذا الإنتاج بـ 2.883 مليون ب/ي.

بالنسبة للصادرات من النفط في الدولتين فهي الأخرى شهدت تذبذباً، مع اختلاف في الأرقام نظراً للمكانة التي تحتلها السعودية في سوق النفط، فنلاحظ أن إجمالي الصادرات من النفط في السعودية شهد ارتفاعاً خلال السنوات (2011.2012.2013) حيث قدرت على التوالي بـ (7.218 م ب/ي، 7.556 م ب/ي، 7.570 م ب/ي)، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر في 2014 فقد عرف تراجعاً بـ 7.15 م ب/ي، وعاود الارتفاع سنة 2015 بنسبة طفيفة قدر حجمها بـ 7.163 م ب/ي.

أما بالنسبة للكويت فقد سجلت صادراتها ارتفاعاً سنة 2012 قدر بـ 2.071 م ب/ي مقارنة بصادرات سنة 2011 التي قدرت قيمتها بـ 1.814 م ب/ي، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر فقد شهد تراجعاً خلال الفترة (2013-2015) والذي قدر على التوالي بـ (2.059 م ب/ي، 1.994 م ب/ي، 1.963 م ب/ي).

كما شهد استهلاك النفط في كل من السعودية والكويت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2011-2015)، فالنسبة للسعودية نلاحظ من الجدول رقم (2-7) أن قيمة الاستهلاك في سنة 2011 قدرت بـ 2173.4 ألف برميل مكافئ نفط يومياً، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2015 حيث قدرت قيمته بـ 2696.3 ألف برميل مكافئ نفط يومياً، أما بالنسبة للكويت هي الأخرى كما ذكرنا عرف فيها الاستهلاك ارتفاعاً خلال نفس الفترة، فبعدما قدر سنة 2011 بـ 298.0 ألف برميل مكافئ نفط يومياً، استمر هذا الارتفاع إلى أن قدر الاستهلاك بسنة 2015 بـ 320.60 ألف برميل مكافئ نفط يومياً.

المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط 2014 على التوازنات الكلية في السعودية والكويت

لاتزال دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على النفط على نحو كبير في عام 2014 شكل مانسبته 96% من مجموع صادراتها، و 84% من مداخيل ميزانياتها، و 33% من ناتجها المحلي الإجمالي¹، وهذا ما جعل أزمة انهيار أسعار النفط 2014 تؤثر في مختلف التوازنات الخاصة بها، ولو بدرجات مختلفة حسب اقتصاد كل دولة ، وقد تم أخذ دولتي الكويت والسعودية على سبيل المثال للتعرف على مدى تأثيرهما بهذا الانخفاض.

1-2 انخفاض أسعار النفط

واصلت أسعار النفط تراجعها وبالتالي تداعياتها السلبية على الدول المنتجة والمصدرة، ولكن بنسب مختلفة وهذا ما لم تسلم منه دول مجلس التعاون الخليجي ومن بينها السعودية والكويت، الجدول التالي يوضح أسعار بعض أنواع النفوط الفورية بالسعودية والكويت.

الجدول رقم 2-8: الأسعار الفورية لأنواع النفوط في السعودية والكويت

الوحدة: دولار للبرميل

2015	2014	2013	
49.85	97.18	106.53	السعودية- عربي خفيف
47.01	93.68	103.89	السعودية- عربي ثقيل
48.13	95.32	105.04	الكويت- كويت تصدير

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2016، ص 110.

شهدت أسعار النفط بصفة عامة وجميع أنواعها التي يزيد عددها عن أكثر من 100 نوع من أنواع نفوط العالم، انخفاضا محسوسا قدر بأكثر من 50% من قيمها، ومن بين هذه الأنواع نجد أنواع النفط الخاصة بكل من السعودية والكويت التي واجهت هي الأخرى هذا التراجع، فكما هو موضح في الجدول رقم (2-8) نلاحظ أن النوع الأول ألا وهو عربي خفيف الخاص بالمملكة العربية السعودية قد شهد تراجعاً سنة 2014 قدر فيه السعر بـ 97.18 دولار للبرميل ، بعدما حقق أعلى مستويات له في السنتين (2012 و 2013) حيث قدر سنة 2013 بـ 106.53 دولار للبرميل، إلا أن هذا التراجع تضاعف في سنة 2015 حيث قدر فيه سعر هذا النوع بـ 49.85 دولار للبرميل.

¹ خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 12.

كما نلاحظ أن النوع الثاني ألا وهو عربي ثقيل والذي يخص أيضا المملكة العربية السعودية هو الآخر لم يسلم من هذا التراجع فبعدما حقق أسعار خيالية وهذا ما يعكسه السعر سنة 2013 - 130.89 دولار للبرميل، شهد تراجعاً في سنة 2014 إلى 93.68 دولار للبرميل، استمر هذا التراجع سنة 2015 حيث وصل إلى 47.01 دولار للبرميل وهو ما يعكس مدى تأثير أزمة 2014 في انخفاض مستويات أسعار النفط إلى مستوى كبير.

كما تجدر الإشارة إلى أن النوع الثالث ألا وهو كويت تصدير هو نوع يخص دولة الكويت، الذي شهد تراجعاً سنة 2014 بعدما قدر بـ 95.32 دولار للبرميل، بعدما قدر بـ 105.04 دولار للبرميل، استمر هذا التراجع سنة 2015 أين شهد انخفاضاً بقيمة مضاعفة قدر بـ 48.13 دولار للبرميل.

2-1 أثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية في كل من السعودية والكويت

أولاً- تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

لقد فرضت التقلبات التي شهدتها أسعار النفط عدة أبعاد -سواء كانت اقتصادية أو حتى سياسية- على مستقبل اقتصاديات العديد من الدول خاصة تلك المصدرة للنفط والتي تعتبره كمصدر أساسي للتمويل، من بين هذه الدول دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن ارتفاع أسعار النفط من شأنه زيادة معدلات نمو الصادرات بشكل كبير، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط يحسن من الموازين التجارية وزيادة الإيرادات الحكومية والتي تستعمل للتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة. وعليه، يمكن القول أن ارتفاع أسعار النفط سينعكس إيجاباً على الموازين التجارية، خاصة بالنسبة للدول المصدرة للنفط وذلك نظراً للمكاسب المالية التي تحققها هذه الدول جراء هذا الارتفاع، فتلك الأسعار المرتفعة ستؤدي إلى زيادة الفوائض المالية في موازينها التجارية وبالتالي يمكن استخدام قسم من العائد من هذه الصادرات لاستيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية أو تمويل صناعات إحلال الواردات، لكن هذا الحال لا يستمر طويلاً خاصة عندما تشهد أسعار النفط هبوطاً لأدنى مستوياتها وهذا بدوره يقلل من حظوظ الدول المصدرة للنفط وتقلب الموازين لغير صالحها، إلا أن هذا الانخفاض سينعكس إيجاباً على الدول المستهلكة أو المستوردة للنفط لأن هذا سوف يخفف من فاتورة وارداتها النفطية مما يؤدي في أغلب الأحيان إلى زيادة فوائض موازينها التجارية،¹ وبهدف تبيان أثر ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري سيتم أخذ المملكة العربية السعودية كمثال للتوضيح فقط باعتبارها أكبر دول مجلس التعاون الخليجي والعالم تصديراً للنفط، والتي ظلت محافظة على ميزانها التجاري منذ استحداث البيانات التجارية في عام 1961 باستثناء عام 1986 الذي ظهر فيه عجزا والذي قدر بـ 935.6 مليون

¹ طاهر جميل، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: فرص وتحديات.

ريال نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار النفط،¹ وفي سنة 2003 شهد الميزان التجاري نموا كبيرا إثر ارتفاع أسعار النفط، كما سجل أيضا فائضا قارب 294.832 مليون ريال عام 2004 حيث قدرت قيمة الصادرات بـ 472.491 مليون ريال لنفس السنة وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، وفي سنة 2006 أيضا حقق الميزان التجاري فائضا إيجابيا قدره 147.6 مليار دولار أمريكي.² ويلاحظ أنه في سنة 2008 وبالرغم من الأحداث التي شهدتها العالم إلا أن الميزان التجاري سجل فائضا قدر بـ 536.315 مليون ريال وبلغت قيمة الصادرات النفطية 874.403 مليار ريال سعودي،³ وأوضحت العديد من المصادر أن فائض الميزان التجاري للمملكة بلغ نحو 145.49 مليون ريال سعودي سنة 2010 بنسبة ارتفاع بلغت 19.1%.⁴ وبالنسبة لسنة 2012 حقق الميزان التجاري السعودي فائضا قدر بـ 873.030 مليون ريال وهو فائض منخفض مقارنة بسنة 2011 حيث قدر بـ 874.171 مليون ريال. إلا أنه وبحلول سنة 2013 تراجع الفائض و قدر بـ 224.3 مليار دولار ولكنه ظل مرتفعا حيث بلغ 18% من الناتج المحلي وذلك بسبب انخفاض إيرادات الصادرات النفطية انخفاضا طفيفا مع تراجع متوسط أسعار النفط.⁵ واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2014 حيث سجل انخفاضا مقارنة بسنة 2013 وقدر هذا الفائض بـ 214.6 مليار دولار وذلك راجع لانخفاض الصادرات النفطية وهذا ما أدى إلى انخفاض فائض الميزان التجاري إلى 12.8 مليار ريال وذلك راجع أيضا إلى التغيرات التي شهدتها أسعار النفط، أما سنة 2015 فسجل فيها الميزان التجاري السعودي أيضا فائضا لكنه تراجع مقارنة بسنة 2014 وقدر هذا الفائض بـ 193.9 مليار دولار وذلك بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط والتي أثرت بدورها على تراجع الصادرات النفطية، وقدر هذا التراجع سنة 2016 ليبلغ 174.4 مليار دولار متأثرا بانخفاض أسعار النفط.⁶ ومما سبق يمكن القول أن أسعار النفط المنخفضة أثرت بالسلب على الموازين التجارية للدول التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي للتمويل، على العكس تماما من البلدان التي تعتمد على استيراد النفط التي ستستفيد من انخفاض أسعاره لأن هذا الانخفاض سوف يخفض من قيمة الفاتورة التي تدفعها هذه الدول سنويا للبلدان المنتجة بالإضافة إلى تخزين احتياطي نفطية مستغلة بذلك تهاوي الأسعار.⁷ وعلى رأس هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية المستفيدة من تراجع أسعار النفط بتوفيرها لما يقارب 90 مليار دولار، إلى جانب معظم

¹ بنك الرياض، التغيرات في حجم الصادرات والواردات السعودية تتماشى مع الأسس الاقتصادية والسوقية.

²: <http://www.alriyadh.com/>, accessed: 10/03/2017

³ نورة زيد العثمان، نشوى مصطفى علي، أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية.

⁴ قطاع الشؤون الاقتصادية ومركز المعلومات، المكافحة العالمية لصادرات المملكة العربية السعودية، ديسمبر 2011، ص. 2.

⁵ التقرير القطري رقم 14/ 292 الصادر عن صندوق النقد الدولي سبتمبر 2014، ص. 7.

⁶: <http://www.alriyadh.com/> 474174/, accessed: 10/03/2017

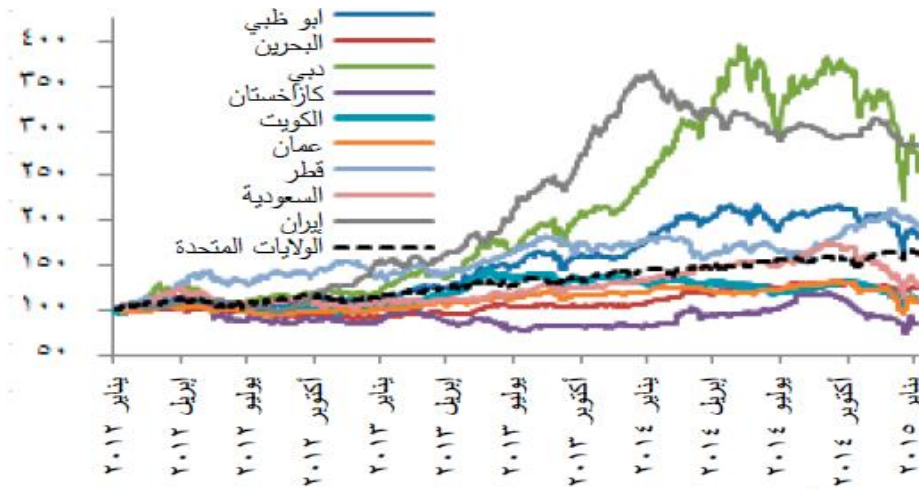
⁷: <http://www.noonpost.net/>, accessed: 5/03/2017.

الدول المستوردة للنفط والتي ستمكن من خفض نسبة عجز موازينها التجارية، حيث اعتبر صندوق النقد الدولي أن المغرب، الأردن ومصر من أكبر المستفيدين من انخفاض أسعار النفط.

ثانياً- الأسهم: إن انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول المنتجة له يعني توقع تراجع الإيرادات وتراجع أرباح الشركات المنتجة للنفط، وبالتالي تراجع استباقي لأسعار أسهم تلك الشركات.¹ وقد شهدت أسواق الأسهم في عدد من البلدان منها: الكويت، المملكة العربية السعودية هبوطاً حاداً في أواخر عام 2014 نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثير اقتصاداتها بانخفاض أسعار النفط، وخاصة احتمال قيام الحكومات التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط، وقد يؤدي انخفاض أسعار الأسهم إلى زيادة الأعباء على الاستهلاك رغم سهولة التعامل مع آثارها، ويحدث العكس في حالة ارتفاع الأسعار، أين تنتعش أسواق الأسهم، فيرتفع سعر السهم وتزداد أرباح الشركات.²

الشكل رقم 2-4 يوضح مؤشرات أسواق الأسهم في عدد من البلدان

الشكل رقم 2-4: مؤشرات أسواق الأسهم



المصدر: صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص.12.

يتضح من الشكل رقم 2-4 أن معظم الدول قد عانت من تدهور حاد في أسواق الأسهم، باستثناء دبي وإيران اللتين حتى وإن تعرضت أسواقهما للتدهور ولكن ليس بنفس حدة باقي الدول وقد بدأت في التحسن منذ

¹ : <http://www.uabonline.org/en/magazine/15831585>, accessed :09/03/2017

² صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص.12.

جويلية 2013، وأدى هذا الانخفاض إلى تهاوي أسعار النفط بالنسبة للمملكة العربية السعودية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية تحملت سوق الأسهم خسائر فادحة خلال عام 2008 وصلت إلى 56.2%، ومع عام 2010 ونتيجة لارتفاع أسعار النفط بدأت التدفقات النقدية الخارجية لصافي استثمارات الحافظة تنتعش، حيث بلغت 65 مليار ريال.

ثالثاً- تأثير تقلبات أسعار النفط على حساب التسويات الرسمية

يتأثر هذا الحساب هو الآخر بتقلبات أسعار النفط، فالدول التي بنت احتياطات جيدة من الارتفاعات السابقة في الأسعار يمكنها تغطية عجزها لفترة معينة، أما الدول التي ليست لديها احتياطات كافية فإن وضعها أصعب، فإما أن تقتصر لتغطية العجز أو تخفض الإنفاق.¹ فالاحتياطات الرسمية هي الأخرى باعتبارها عنصراً من عناصر حساب التسويات الرسمية تتأثر بانخفاض أسعار النفط، حيث تنخفض بتدهور أسعار النفط وذلك نتيجة السحب منها من أجل تغطية العجز في الميزان التجاري. أما فيما يخص السعودية فإن ميزان المدفوعات الخاص بها بدأ منذ سنة 1982 يتأثر بانخفاض عائدات النفط، وظهر به عجز حيث تمت تغطيته بالسحب من احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، وقد استمر السحب حتى أوائل 1986 لدرجة أن احتياطاتها النقدي انخفض من 160 مليار دولار إلى ما يقل عن 70 مليار دولار.² وقد أنفقت المملكة العربية السعودية ما يقارب من 47 مليار دولار من احتياطات النقد الأجنبي بين أكتوبر وماي 2015 وفقاً لأرقام البنك المركزي السعودي. كما انخفضت هذه الاحتياطات بقيمة 36 مليار دولار أي بنسبة 5% على مدى شهري مارس وأفريل 2015، وهو أمر يؤثر بشكل سلبي على كفاءة الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.³ (أنظر الملحق رقم 3 و 4).

أما فيما يخص دولة الكويت فقد كان تداعيات انخفاض أسعار النفط عليها بالشكل التالي:

أولاً- الآثار الإيجابية:

- عودة العجز المالي مرة أخرى: أشارت الإحصائيات إلى تراجع حجم الإنفاق في الميزانية الجديدة (2015) من 23.2 مليار دينار كويتي إلى حوالي 19 مليار دينار كويتي، أي أن الانفاق تراجع بنسبة 18.1%، في الوقت الذي قدرت فيه الإيرادات في ظل ثلاثة سيناريوهات لأسعار النفط وهي 45 دولار للبرميل، و50 دولار للبرميل، و55 دولار للبرميل، وفقاً لهذه السيناريوهات تبلغ الإيرادات المتوقعة 11.9 مليار دينار، و13.3 مليار دينار،

¹ <http://www.maspolitiques.com/>.

² <http://www.maspolitiques.com/> accessed :21/01/2017, at : 22 : 13.

³ أحمد حلمي، قضايا اقتصادية: تحديات الاقتصاد السعودي في ظل انخفاض أسعار النفط، 20 ديسمبر 2015،

و14.7 مليار دينار على التوالي، وبالمقارنة ببيانات الحسابات الختامية للسنة المالية 2014/2013 فقد بلغت إيرادات الوزارات والهيئات الحكومية 31.8 مليار دينار، وهو ما يعني تراجع الإيرادات بحوالي نصف مستوياتها في 2014/2013، وهو تراجع كبير جدا في الإيرادات¹، وباعتبار أن الكويت هي إحدى أكثر دول الخليج انكشافا على أسعار النفط من ناحية اعتماد ميزانياتها على أسعار النفط، فإن عجز موازنتها للسنة المالية 2016/2015 حوالي 26 مليار دولار وهي نسبة مرتفعة، إلا أنها معقولة إذا ما قورنت بالإحتياطي الكويتي المقدّر بـ 592 مليار دولار.²

- **تراجع مستويات النشاط الاقتصادي والنمو:** سوف يترتب على تراجع القيمة المضافة في القطاع النفطي، الناتجة عن تراجع أسعار النفط، انخفاض مساهمة القطاع في الناتج، وهو ما يترتب عليه تراجع مستويات الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج، وضعف معدلات النمو.

ووفقا للمراجعة التي قام بها صندوق النقد الدولي في شهر جانفي 2015، قدر هذا الأخير أن ينخفض النمو في الناتج الحقيقي في الكويت إلى 1.7% في 2015، و 1.8% في 2016، مقارنة بالتقديرات السابقة التي كان قدر فيها الصندوق أن تحقق الكويت نموا حقيقيا في 2014 بمعدل نمو 3%، أما بالنسبة للناتج الإسمي يتوقع الصندوق أن ينخفض من 172.4 مليار دولار في 2014 إلى 133.4 مليار دولار سنة 2015، أي بنمو سالب يساوي 22.6%، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط.³

- **تراجع أسعار الأصول:** لعل أوضح آثار تراجع أسعار النفط على القطاع الخاص والعائلي في الكويت، هو في تراجع أسعار الأصول سواء المالية أو الحقيقية، فقد تراجع مؤشر سوق الأوراق المالية في الكويت، ففي شهر سبتمبر الماضي (2014) بلغ مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية 7621.5 مليار دولار، ومع تراجع أسعار النفط أخذ المؤشر بالتراجع حتى بلغ 6497.1 يوم 5 جانفي، من ناحية أخرى فإن المؤشرات تشير إلى تراجع أسعار العقارات والأراضي في الكويت عكس السعودية التي ساهمت فيها العقارات في زيادة الاستثمارات بالرغم من أزمة انخفاض أسعار النفط التي زاد عليها الطلب سواء محليا أو من قبل الأجانب، هذه التراجعات في أسعار الأصول تمثل فقدان جوهري للثروات في الكويت، بالطبع من المتوقع أن ينخفض الإنفاق الإستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة.

¹ حمد الحساوي، مرجع سابق، ص 10.

² محمد الدوسري، التقلبات في أسعار النفط وآثارها على ميزانيات دول الخليج العربية، مقارنة بين أزمة عقد الثمانينات وأزمة الألفية الثالثة، مركز الخليج لسياسات التنمية.

³ حمد الحساوي، مرجع نفسه، ص 10.

- تراجع قدرة الحكومة على تدبير وظائف للمواطنين: لاشك في أن تراجع أسعار النفط الحالي يهدد قدرة الحكومة على تدبير الإعتمادات اللازمة لتوفير الوظائف اللازمة، لاستيعاب فائض الخريجين في سوق العمل، والذين تتزايد أعدادهم على نحو كبير بمرور الوقت، حيث أصبح الإنفاق على الرواتب يمثل الجانب الأكبر من الإنفاق في الميزانية، ولاشك أن مثل هذه التطورات لا بد وأن يصاحبها رفع قدرة القطاع الخاص على استيعاب فوائض الخريجين حتى لا تتزايد معدلات البطالة في الدولة لما لها آثار اقتصادية واجتماعية فادحة.

ثانيا- الآثار الإيجابية لتراجع أسعار النفط على الكويت:

لكن من المؤكد أن هذه الآثار السلبية يواجهها على الطرف الآخر آثار إيجابية يمكن حصر بعضها فيما يلي:¹

- زيادة الوعي بخطورة الأوضاع الراهنة للمالية العامة للكويت: لعل أهم التأثيرات الإيجابية لتراجع أسعار النفط هو الصدمة التي يمكن أن يحدثها لدى المواطنين، وزيادة وعيهم بخطورة الأوضاع المالية للدولة، على الرغم من الموقف المالي الذي يبدو متينا من الناحية الظاهرية، وأن أوضاع الوفرة التي مرت بها الكويت لحقبة من الزمن يمكن أن تنقلب رأسا على عقب في أي وقت، وأن تتحول الأوضاع المالية للدولة من تحقيق فوائض ضخمة إلى تحقيق عجز مالي ضخم.

- تهيئة البيئة لقبول جهود الإصلاح الاقتصادي الجذري: مثل هذه التطورات لا بد وأن تبني عليها الحكومة لنشر الوعي بخطورة استمرار الأوضاع الحالية بالاعتماد على مصدر شبه وحيد للدخل، وأن الأوان لبدء برنامج جاد للإصلاح المالي والسيطرة على نمو الإنفاق العام ورفع كفاءة الإنفاق العام والسيطرة على جوانب الهدر المختلفة فيه.

كما أن الضغوط المالية تدفع الدولة إلى الحد من الدور الذي تمارسه في النشاط الاقتصادي، والذي تهيمن من خلاله على هذا النشاط بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو مايكلف الكويت أموالا طائلة لكي تتمكن الدولة من ممارسة الدور القائد للنشاط الاقتصادي، وهو مايمثل هدرا للثروة الاشتثنائية التي تتمتع بها الكويت في الوقت الحالي. لقد آن الأوان لكي تفسح المجال للقطاع الخاص لكي يقود قاطرة النمو في الاقتصاد المحلي، وتهيئة بيئة الأعمال على النحو الذي يدفع المشروع الخاص في إطار حزمة الحوافز في القطاعات والأنشطة التي ترغب الحكومة للقطاع الخاص أن تمدد فيها، من ناحية أخرى فإن على الحكومة أن تهيئ بيئة أعمال إجرائية وتشريعية صديقة للاستثمارات الأجنبية الخاصة.

- دعم اتجاهات السيطرة على الإنفاق الجاري: لعل أهم الآثار الإيجابية المترتبة على الضغوط المالية العامة والناجمة عن تراجع أسعار النفط هي أنها ستدفع الحكومة للسيطرة على النمو في انفاقها الجاري، خصوصا على الرواتب والدعومات الضخمة التي تلتهم الغالبية العظمى من الإنفاق العام للدولة في الوقت الحالي، فوفقا للحساب

¹ حمد الحساوي، مرجع سابق، ص 11.

الختامي 2014/2013 بلغ الإنفاق على المرتبات وما في حكمها 10.2 مليار دينار، والإنفاق على الدعومات 4.3 مليار دينار، أما مشروع ميزانية 2015/2014 فقد قدر الإنفاق على المرتبات وما في حكمها بحوالي 11.2 مليار دينار، والإنفاق على الدعومات بحوالي 5.8 مليار دينار، وبالنظر إلى حجم الإنفاق العام في هاتين السنتين والذي يبلغ 18.9 مليار دينار، و 23.20 مليار دينار على التوالي، فإن الإنفاق على هذين البندين يشكل في المتوسط 77% من الإنفاق العام في السنة المالية 2014/2013، و 74% من الإنفاق في السنة المالية 2015/2014، في الوقت الذي لم يزد فيه الإنفاق الإستثماري الفعلي في السنة المالية 2014/2013 عن 11.6% من إجمالي الإنفاق العام، بينما تم تخصيص 13.8% من الإنفاق في مشروع ميزانية 2015/2014 للإنفاق الإستثماري، مثل هذا الهيكل للإنفاق لا يمكن أن يستمر هكذا على المدى الطويل، والأمر الذي يحتاج إلى وقفة للسيطرة على النمو على الإنفاق الجاري، ولعل الأزمة النفطية محل الدراسة تهيئ الأرضية المناسبة لذلك.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لإحتواء الأزمة بالمملكة العربية السعودية والكويت

إن النقاط التي اشتركت بها الدول المصدرة للنفط، وبشكل أساسي تلك التي تعتمد في إنفاقها العام بشكل كبير على إيرادات النفط، و التي من بينها دول مجلس التعاون الخليجي وكأتمثلة منها السعودية والخليج هي الإجراءات المتخذة لإحتواء هذه الأزمة والتي تمثلت في الآتي:

- هناك الإجراءات المرغوبة لسياسات المالية العامة حيث ينبغي على معظم البلدان إعداد خطط لتصحيح أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط بمقايير كبيرة لتأمين استمرارية المالية والمساواة بين الأجيال القادمة، فينبغي لضبط أوضاع المالية العامة أن يكون غير ضار بالنمو، ويتسم بالإنصاف قدر الأمكان، وأن يركز على إطار متوسط الأجل للمالية العامة، وتشمل العناصر الرئيسية لهذه العملية مايلي:¹

- فرض ضرائب عادلة (توسيع الأوعية الضريبية).
- زيادة الإيرادات غير النفطية: رغم قيام بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخرا بتكثيف جهودها لوضع إطار إقليمي لضريبة القيمة المضافة، خطوة جديرة بالترحيب، فإنه ينبغي إحراز مزيد من التقدم لتثبيت خطط محددة بما في ذلك وضع جدول زمني للتنفيذ.
- تقييد الإنفاق الجاري: من شأن إعادة الإنفاق الجاري بخلاف مدفوعات الفائدة إلى مستويات ماقبل طفرة الإيرادات النفطية أن يوفر أكثر من 3% من إجمالي الناتج المحلي في منطقة مجلس التعاون الخليجي، وينبغي بقدر الإمكان عدم المساس بالإنفاق على الصحة والتعليم، وغيرها من أوجه الإنفاق الإجتماعي الضرورية.

¹ صندوق النقد الدولي، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العامة: آفاق الإقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2015، ص ص 36-37.

وسيكون من المرغوب بشدة تنفيذ إصلاحات تكميلية لنظم الخدمة المدنية، وخلق حوافز للعاملين للبحث عن عمل في القطاع الخاص.

- ترشيد الإستثمار العام مع زيادة كفاءته.

كما اتخذت إجراءات في كل دولة على حدا تمثل فيمايلي:¹

- بالنسبة للكويت: إصلاح دعم الوقود، فقد رفعت أسعار الديزل والكيروسين (بما حقق وفرا قدره 0.5% من إجمالي الناتج المحلي)، وفي الوقت نفسه تم تقييد الإنفاق الجاري غير الأساسي.

- بالنسبة للسعودية: أعلنت حزم إنفاق كبيرة في المالية العامة في جانفي وأفريل 2015.

فضلا عما سبق تم تطوير وتعميق أسواق الدين العام بالعملية المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يمثل الإقتراض السيادي أحد خيارات تمويل عجز المالية العامة، واللجوء إلى هذا الخيار يمكن أن يقدم فرصة لبلدان مجلس التعاون الخليجي لتطوير أسواق الدين المحلي لديها، بسبل تشمل إصدارات سيادية لأدوات إسلامية طويلة الأجل، ويمكن أن يؤدي تطوير أسواق دين محلية تتمتع بالسيولة والعمق، إلى تعزيز قدرة هذه الإقتصاديات على مواجهة الصدمات المعاكسة.²

¹ صندوق النقد الدولي، دراسة استقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العامة: آفاق الإقتصاد الإقليمي، منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مرجع سابق، ص 35.

² <http://www.gulfpolicies.com>.

المبحث الثالث: أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 وتأثيرها على الإقتصاد العراقي

تستمر تداعيات انخفاض أسعار النفط على كل الدول التي تعتمد موازينها بنسب كبيرة على عائدات النفط، والعراق واحدة من بين الدول التي تعتمد على النفط في تغطية نفقاتها هي الأخرى لم تسلم من تأثيرات انخفاض أسعار النفط، وهذا ماسنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، تناولنا في المطلب الأول الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط بالعراق، ثم تناولنا في المطلب الثاني أثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية بها، أما المطلب الأخير فقد خصص للإجراءات المتخذة لاحتواء الأزمة.

المطلب الأول: الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط في العراق

على الرغم مما حدث في العراق من غزو أمريكي على أراضيها ومايلقاه أهل بلاد الرافدين من صعوبات أمنية، إلا أنها تحتل المرتبة الثالثة على قائمة الدول العربية المنتجة للنفط، حيث أنها تنتج 3.4 مليون برميل يوميا من النفط، وبذلك تحتل المرتبة التاسعة عالميا من حيث إنتاجها للنفط، كما أنها تحتوي على كم لا بأس به من الاحتياطات وما إلى ذلك وهذا ماسيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-9: تطور الطاقة الإنتاجية والإستهلاكية والواردات من النفط في العراق للفترة

(2011-2015):

2015	2014	2013	2012	2011	
11.13	11.16	11.16	11.30	11.38	الإحتياطيات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالمي % في نهاية السنة
143.1	143.1	143.1	143.1	141.4	الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام مليون برميل في نهاية السنة
3523.0	3153.0	3025.0	2983.0	2403.0	إنتاج النفط الخام وسائل الغاز
3482.0	3110.0	2980.0	2942.0	2359.0	إنتاج النفط الخام (ألف برميل / اليوم)
3004.0	2514.0	2389.0	2430.0	2164.0	صادرات النفط (ألف برميل / اليوم)
632.1	636.1	696.0	647.5	603.2	استهلاك النفط (ألف برميل مكافئ نفط/ يوم)

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2016.

1-1 احتياط النفط بالعراق: نلاحظ من خلال الجدول (2-7) أن احتياطي النفط بالعراق عرف ارتفاعاً في سنة 2012 قدر بـ 143.1 مليون برميل مقارنة بسنة 2011 حيث قدر بـ 141.1 مليون برميل في نهاية السنة، لتشهد بذلك هذه القيمة ثباتاً على مدار السنوات اللاحقة والمتمثلة في (2013-2014-2015).

1-2 إنتاج النفط الخام بالعراق: شهد إنتاج النفط بالعراق ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2011-2015)، حيث قدر سنة 2012 بـ 2942.0 م ب/ي مقارنة بسنة 2011 الذي قدر بـ 2359.0 م ب/ي، ليستمر هذا الارتفاع خلال السنوات (2013/2014/2015) التي قدر فيها الإنتاج على التوالي بـ (2980.0 م ب/ي، 3110.0 م ب/ي، 3482.0 م ب/ي)، لكن هذه الزيادة في الإنتاج ليست هي المستوى الذي كان من ضمن المشاريع التي تم التخطيط لتنفيذها، بل أن الإنتاج المخطط في ميزانية عام (2015) 3.3 مليون ب / ي لم يتحقق منه سوى 3 م ب/ي، وتبين أن الأضرار الناجمة عن تأخير تنفيذ خطة زيادة الإنتاج على الرغم من التعاون مع شركات النفط العالمية، ألحق خسائر جمة بالعراق الذي أضاع على مدى خمس سنوات فرصة ذهبية للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تأخير هذه الزيادة، القرار بسحب مشروع حقن الحقول النفطية بالمياه للحفاظ على توازن الضغط في المكامن النفطية من شركة "أكسون*" لصالح "شركة المشاريع النفطية الحكومية"، التي لم تكن مؤهلة للقيام بهذا المشروع الضخم، مما تسبب في تأخير المشروع لأكثر من ثلاثة سنوات وألحق أضراراً في المكامن الجنوبية يصعب تعويضها، بالإضافة لعدم إنجاز مشاريع الخزانات النفطية ومنافذ التصدير كي تستطيع من استيعاب الزيادة في الإنتاج.¹

1-3 الصادرات من النفط الخام لدولة العراق: نلاحظ من الجدول (2-7) تطور في صادرات النفط الخام مع تسجيل تراجع بسيط في سنة 2013 الذي قدر بـ 2.389 م ب/ي، مقارنة بسنة 2012 حيث قدر بـ 2.430 م ب/ي، إلا أن هذه الأخيرة عاودت لتسجل ارتفاعاً خلال السنتين (2014/2015) بحيث قدرت قيمة الصادرات على التوالي بالنسبة لهاتين السنتين كمايلي (2.5140 م ب/ي، 3.0040 م ب/ي، تعود أسباب هذه الزيادة في قيمة الصادرات إلى إنهاء النزاع القائم بين منذ وقت طويل بشأن توزيع عائدات تصدير النفط بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان شبه المستقل، وبموجب الإتفاق الجديد الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من جانفي

¹ سمير حسن ليلو، تأثير هبوط أسعار النفط على الإقتصاد العراقي وعلى التنمية المستدامة، شبكة الإقتصاديين العراقيين، 2015/12/6، ص 5.

2015، سيقوم إقليم كردستان بتصدير 250 ألف برميل من النفط يوميا وتقوم محافظة كركوك ببيع 300 ألف برميل يوميا.¹

1-4 الإستهلاك من النفط بالعراق: شهد استهلاك النفط بالعراق في الفترة (2011-2013) ارتفاعا قدرت قيمته على التوالي بـ (603.2 لألف ب/ي، 647.5 ألف ب/ي، 696.0 ألف ب/ي)، إلا أن الإرتفاع لم يستمر فقد سجل الاستهلاك تراجعاً بالنسبة للسنتين 2014، 2015 على التوالي قدر هذا التراجع بـ (636.1 ألف ب/ي، 632.3 ألف ب/ي).

المطلب الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية في العراق

لتوضيح آليات هذه التأثيرات لابد من تناول الجوانب الآتية:

2-1 الأهمية الاستراتيجية للنفط في الإقتصاد العراقي: للنفط أهمية استراتيجية في الإقتصاد العراقي منذ اكتشافه تجاريا في عشرينيات القرن الماضي، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وإجمالي الصادرات العامة والموازنة العامة وبناء التنمية حيث تشكل عوائد النفط المصدر الأساسي لتحويل برامج التنمية الشاملة فيه، هكذا يعتمد الإقتصاد العراقي على النفط بدرجة كبيرة، فإقتصاد نفطي بالدرجة الأولى، إذ تغذي العوائد النفطية ميزانية الحكومة العراقية بقسط كبير من مواردها، وتساهم في بناء الإحتياطي النقدي للإقتصاد الوطني، ويمكن بيان أهمية النفط في الإقتصاد العراقي من خلال الجوانب التالية:²

* **نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي:** بلغت نسبة مساهمة النفط في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العراق (65%) في العام 2008 وهي تعد نسبة مرتفعة، وكما هو معروف فإن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي هي إحدى مقاييس درجة التنوع الإقتصادي، فزيادة هذه الأهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنوع الإقتصادي.

* **نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات:** تحتل الصادرات النفطية بنسبة مرتفعة في إجمالي الصادرات العراقية، مما يدل على انخفاض درجة التنوع في هيكل الصادرات إذ بلغت هذه النسبة حوالي (99%) في عام 2008، وهذا يجعل العراق يعتمد على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية، وهذا المؤشر يترتب عليه مشاكل اقتصادية أهمها ارتباط الإقتصاد العراقي بالدخل النقدي للنفط فقط.

¹ البنك الدولي، الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (انخفاض أسعار النفط)، العدد الرابع، يناير/كانون الثاني 2015، ص 21.

² سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية (دراسة تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2013، ص 10 و 11.

* نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية: إن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة للعراق مرتفعة جدا فقد بلغت (97%) في العام 2008، ويرجع السبب في ذلك إلى تفاقم المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وهذا أدى إلى انخفاض نسبة مساهمتها في تحقيق الإيرادات العامة، كما أن ارتفاع صادرات العراق النفطية والتي بلغت حوالي (1.850 م ب/ي) في نفس العام كان له أثر كبير في ارتفاع الأهمية النسبية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط منذ العام 2004 التي أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية العراقية.

* دور النفط في الموازنة العامة: تعتمد الموازنة العامة في العراق اعتمادا كليا على إيرادات النفط منذ اكتشاف النفط تجاريا وحتى الوقت الحاضر.

* دور النفط في تمويل التنمية: إن عملية تمويل برامج التنمية في العراق في جميع مراحلها اعتمدت بشكل شبه تام على العائدات النفطية، فقد بدأت أهمية النفط تزداد بشكل كبير حيث بدأت الحكومة بوضع خطط اقتصادية تنموية ووصلت نسبة مساهمة العائدات النفطية في مناهج الإعمار والخطط التنموية حوالي 98.8%.

2-2 انخفاض أسعار النفط العراقي

إن تدهور أسعار النفط العالمية له تأثيراتها في مختلف التوازنات الكلية، فالعراق شأنه شأن الدول التي تعتمد بنسب كبيرة على عائدات النفط، ويتأثر بصفة مباشرة بانخفاض أسعاره، والجدول التالي يوضح أنواع النفوط العراقية وأسعارها.

الجدول رقم 2-10: متوسط أسعار النفوط الفورية العراقية

دولار أمريكي / للبرميل

2015	2014	2013	
47.87	94.45	103.6	العراق - بصرة خفيف

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2016، ص 110.

شهدت أسعار النفط العراقي انخفاضا محسوسا، هذا ما يوضحه الجدول رقم (2-8)، شأنها شأن باقي أنواع النفوط العالمية، فبعدما سجلت أعلى سقف من مستويات الأسعار تعود مرة أخرى لتحقيق تراجعها خلال الفترة (2013-205)، فقد قدر سعر النفط الخاص بالعراق والمسمى بصرة خفيف سنة 2013 بـ 103.6 دولار برميل فهو سعر مرتفع ولم يسجل انخفاضا كبيرا مقارنة بسنة 2012، إلا أنه تراجع سنة 2014 ليقدّر بـ 94.45

دولار للبرميل، ليشهد بعد ذلك تراجعاً محسوساً قدر بحوالي النصف من سعر السنة التي قبله، حيث قدر بـ 47.87 دولار للبرميل.

2-3 أثر انخفاض أسعار النفط على التوازنات الكلية في العراق

أولاً- المالية العامة: سيلاحظ الأثر الرئيسي ذلك على ميزان المالية العامة، باعتبار العراق تأثرت بشكل كبير خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية وذلك للأسباب التالية¹:

- ان النفط هو المورد الأساسي للمال العام في العراق؛
- ليس للعراق محافظ أو صناديق سيادية أو استثمارية؛
- النظام المصرفي في العراق غير متداخل مع النظام المصرفي العالمي.

مما تقدم يتضح أثر تقلبات أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق خلال 2009/2008 والتي أثرت على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للعراق، مما أدى إلى اتباع هذا الأخير سياسة مالية توسعية في العام 2008 بعد الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية آنذاك، حيث ازداد الإنفاق بنسبة 86% كما تمت زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 140% وازدادت الأجور بشكل كبير، ومع تراجع الإيرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط الخام في العام 2009، فقد اتبع العراق سياسة مالية انكماشية تمثلت في تخفيف الإنفاق العام بنسبة 44.3% مع تراجع الإنفاق الجاري. أما بالنسبة للموازنة العامة للعراق لسنة 2010 فقد أعدتها وزارة المالية دائرة الموازنة العامة، وسط توقعات بزيادة حجم الصادرات العراقية من النفط الخام مع افتراض سعر البرميل المصدر بـ 60 دولار للبرميل، إلى جانب توقع زيادة في حجم الإيرادات المالية من القطاعات الأخرى عدا النفط، وكانت نسبة مساهمة إيرادات النفط في الموازنة لهذا العام 85%، وهذه الموازنة شهدت فائضاً مقداره 13.3 مليار دولار نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى أعلى ما كان متوقعاً عند إعداد الميزانية، واستخدام هذا الفائض فيما بعد لتغطية العجز الذي حدث في الموازنة العامة لعام 2011.²

وتتمثل أهم ملاحظات لموازنة سنة 2011 فيمالي:

- احتسبت سعر النفط بمعدل 73 دولار للبرميل غير أن سعر النفط ارتفع حتى تجاوز 116 دولار للبرميل، وازداد حجم تصدير النفط العراقي حتى بلغ 2550000 برميل.
- بلغت تخصيصات الموازنة حوالي 79 مليار دولار.

¹ سهام حسين البصام، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

² سهام حسين بصام، مرجع نفسه، ص 16.

- بلغ مجمل إيرادات النفط لعام 2011 حتى نهاية تشرين الأول حوالي 69 مليار دولار فازدادت واردات الموازنة حتى بلغت 82.6 مليار دولار.
 - في بداية العام 2011 كان عجز الموازنة قد بلغ 13.3 مليار دولار تمت تغطيته من فائض الموازنة السابقة.
 - تضمنت هذه الموازنة نفقات تشغيلية (رواتب و أجور) بواقع 56.4 مليار دولار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية 25.4 مليار دولار .
 - إجمالي الإيرادات النفطية 68.6 مليار دولار على أساس تصدير 2.2 مليون برميل نفط يوميا وبسعر 76.5 دولار للبرميل، بضمنها 100000 ب/ي من إقليم كردستان.
 - تمكنت وزارة النفط من بيع النفط خلال عام 2011 بأسعار مرتفعة وصلت إلى 116 دولار للبرميل، فتمكنت من سد العجز في الموازنة العامة أما العوامل التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة فهي نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط وزيادة عرض النفط الخام في السوق النفطية، كذلك انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى.
- في موازنة 2012 تم احتساب الإيرادات الناجمة عن تصدير النفط الخام على أساس معدل سعر قدره 85 دولار للبرميل، ومعدل تصدير حجمه 2600000 برميل يوميا بضمنها 175000 برميل نفط كردستان المصدر، وتدخل جميع حصيلة الإيرادات المتحققة فعلا في صندوق تنمية العراق (DFI)، أي أنها تشكل آخر حصيلة بعد خصم 5% عن تعويضات الكويت. هذه الموازنة تعد أكبر موازنة عامة للعراق منذ 1921 إذ بلغت 100 مليار دولار، غير أنه وحسب تقدير خبراء اقتصاديون أن تتأثر هذه الموازنة نتيجة لتوقع انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، خلال الفترة المقبلة لسبب يعود لتلاشي المخاوف من اضطراب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط ولربما يكون الوضع عكس التوقع أي لا يمكن الاعتماد كثيرا على التوقعات السياسية، وفعلا هذا ما حصل.¹
- على الرغم من الفوضى التي شهدتها البلاد سنة 2014، فإن صادرات العراق من النفط زادت لتصل في المتوسط 2.9 مليون برميل يوميا في ديسمبر 2014 وهو أعلى مستوى لها منذ عام 1980، غير أنه بسبب انخفاض أسعار النفط كانت العائدات النفطية خلال هذه الفترة أقل بكثير مما كانت عليه في الأشهر الأولى من سنة 2014، وأدى ذلك إلى تفاقم عجز المالية العامة الذي كان مقدرا أن يبلغ 7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014، وبأتي ذلك في وقت يزيد فيه الإنفاق على المستويات المعتادة حيث تقاثل الحكومة لاستعادة ما خسرت من أراضي من تنظيم الدولة الإسلامية، ويؤلف الإنفاق الجاري في العراق أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي، ويبلغ الإنفاق الرأسمالي

¹ سهام حسين بصام، مرجع سابق، ص 16.

نصف ذلك الرقم، وقد هبطت عائدات تصدير النفط بشدة في النصف الثاني من العام من جراء انخفاض أسعار النفط، وفي الفترة نوفمبر 2014 انخفضت قيمة صادرات النفط الشهرية للعراق من ثمانية مليارات دولار إلى 5.4 مليار دولار، والسبب الرئيسي لهذا الهبوط الحاد هو ان سعر تصدير النفط العراقي (الذي يباع بخخص عن أسعار القياس الدولية) هوى من 100.7 دولار إلى 70.4 دولار خلال نفس الفترة، وعرقل غياب الأمن بشدة جهود إعادة الإعمار والاستثمارات، الأمر الذي أدى إلى نمو أقل من المتوقع للإنتاج، ومن ثم انخفاض النمو الإقتصادي، قدم مشروع ميزانية 2015 إلى مجلس الوزراء في نهاية نوفمبر على أساس افتراض 70 دولار سعرا لبرميل النفط مع إعطاء أولوية للرواتب والإنفاق العسكري وعمليات الاغاثة الإنسانية، وتضمن مشروع الميزانية عجزا قدره 39 مليار دولار أو 17% من إجمالي الناتج المحلي، واعتبر هذا الافتراض غير معقول، لذا قامت الحكومة بتعديل مشروع الميزانية والتركيز بدلا من ذلك على تجميد تعيينات الموظفين وتقليل الانفاق) ولاسيما تحديد هوية 50 ألف جندي وهمي)، وسيساعد التقارب مع حكومة إقليم كردستان بشأن صادرات نفط شمال العراق سواء للصادرات النفطية من المنطقة الكردية أو لمرور النفط القادم من كركوك عبر أراضي هذه المنطقة على تخفيف بعض الضغوط، ومن منظور سوق النفط العالمية ستضيف إعادة فتح طريق التصدير الشمالي 550 ألف برميل يوميا من إمدادات العرض من الخام، مع أن جزءا من هذا الرقم يمثل صادرات المنطقة الكردية التي تخرج من السوق الموازية وكذلك التغيرات في تركيبة الصادرات الكلية للعراق.¹

ثانيا- الإنفاق الحكومي: ظهر الأثر الأكثر احتمالا لانخفاض أسعار النفط على الإنفاق الحكومي من خلال تخفيض الانفاق الرأسمالي، بالحد من عدد الإستثمارات وهو ماأدي إلى إعادة احتياجات القروض لدى القطاع العام إلى مستوى 2014 (أي ما يتراوح بين 4 و8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، وسعت الحكومة إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لبرنامجها للاستثمارات الرأسمالية (لاسيما من خلال هيئات ائتمانات التصدير والتمويل الشئائي متعدد الأطراف بخلاف المعونات من الجهات المانحة لأسباب إنسانية)، وقد طلبت الحكومة تأجيل سداد آخر دفعة من التعويضات إلى الكويت، وهو ماسيؤدي إلى تأجيل سداد التزامات تقدر بحوالي 5مليارات دولار، وحتى في ظل سيناريوهات التمويل الخارجي المتفائلة، لا يمكن لهذه الخيارات مساندة برنامج الاستثمارات الرأسمالية بالكامل، وتتمثل الاحتياجات التمويلية المتبقية في احتياطات البنك المركزي والجهاز المصرفي المحلي وصندوق تقاعد موظفي الدولة، وتثير الاستفادة من أي هذه الموارد (بأكثر ما هو معمول به حاليا) تساؤلات جوهرية حول سلامة مؤسسات المالية العامة الضعيفة بالفعل.²

¹ البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص ص 22- 23.

² البنك الدولي، مرجع نفسه، ص 22.

ثالثاً- الفقر: نظراً لأن مختلف أسعار المستهلكين لا تزال تتحدد بقرارات إدارية في العراق، فإن الأثر على أوضاع الفقر سينعكس بالأساس من خلال الأثر على المالية العامة، ولأن شمال العراق هو طريق العبور البري الرئيسي لجميع أنحاء العراق، فإن الزيادة في تكاليف النقل جراء أزمة داعش في معظم تجارة السلع غير النفطية، ومن المتوقع بوجه خاص أن تزيد تكلفة نظام توزيع الحخصص الغذائية للحكومة، ولأنه ينظر إلى هذا البرنامج على أنه غير قابل للتفاوض، فإن زيادة أسعار الغذاء ستنعكس في الأثر على المالية العامة.

رابعاً- سعر الصرف: ينتهج العراق سياسة ربط عملته بالدولار الأمريكي بحكم الأمر الواقع، وبالتالي هناك قيود تخضع لها السياسة النقدية في التصدي للأزمة الحالية، وقد حافظ البنك المركزي العراقي على ثبات سعر الدينار حتى جانفي 2009، وفي عام 2014 ظل سعر الصرف الإسمي في السوق الرسمية مستقراً مقابل الدولار عند مستوى 11.66 دينار عراقي مقابل 1 دولار، لكن السعر ارتفع في السوق الموازية، واتخذ البنك المركزي العراقي مؤخراً خطوات لتبسيط لوائح سوق النقد الأجنبي، لكنه لم يقم بإلغاء جميع القيود الموجودة على النقد الأجنبي ونظام تعدد سعر صرف العملة، تتحمل السياسة المالية العامة عبء تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، في هذه الحالة لا تملك الحيز المالي الذي يمكنها من القيام بذلك.¹

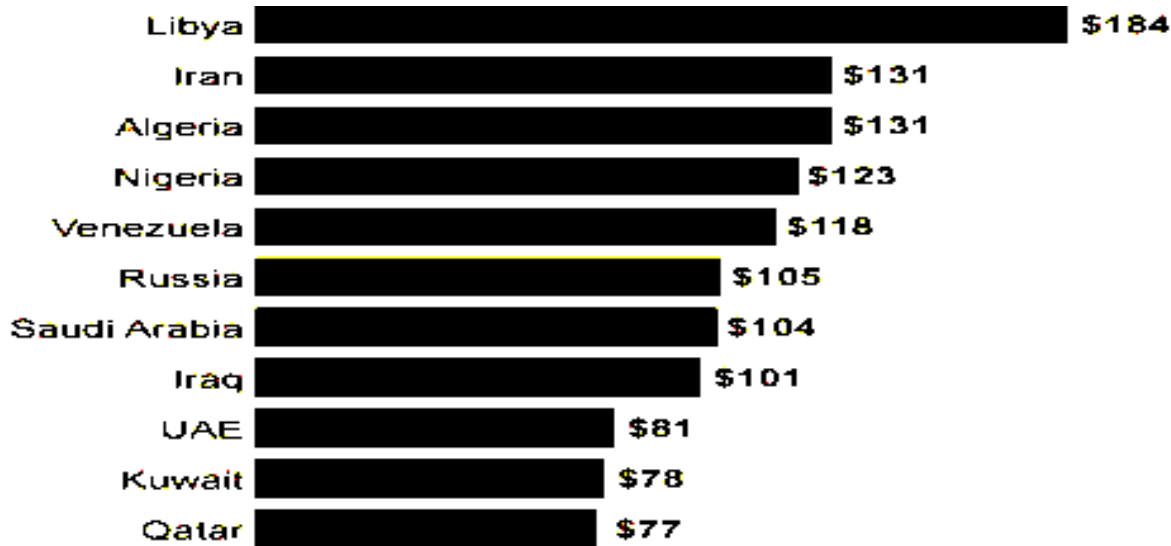
¹ البنك الدولي، البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لإحتواء الأزمة في العراق

شأنها شأن باقي الدول التي تعتمد اقتصادياتها على عائدات النفط، والتي أثر فيها تأثيراً جدياً بالانخفاض المحسوس في أسعار النفط، فقد سعت جاهدة من أجل العمل على احتواء هذه الأزمة ولو جزئياً، فقد اتخذت الإجراءات التالية:

- تضمنت ميزانية 2015 زيادات في الضرائب غير النفطية وتهدف إلى احتواء الإنفاق، بسبل تشمل إعادة ترتيب أولويات النفقات الرأسمالية وفرض تدابير أكثر صرامة في إدارة النقدية للإنفاق الجاري.¹
 - كما تم التركيز على تحسين الأوضاع الأمنية بالعراق كشرط أساسي لمواصلة التنمية وتنويع النشاط.²
 - العمل على تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في العراق لمواجهة مخاطر وإشكالية انخفاض أسعار النفط باستخدام جميع الأدوات والسياسات المالية، الإذخار، الإستثمار الخ.³
- عموماً رغم الإجراءات المتخذة من كافة الدول لإحتواء الأزمة، فإنه ورد حسب تقرير صندوق النقد الدولي والبنك الألماني سنة 2014 أن الأسعار اللازمة من أجل أن تحقق (كل دولة مصدرة للنفط تعتمد موازنتها بشكل كلي على إيرادات النفط) الموازنة لميزانياتها حسب الشكل التالي رقم (2-5)؛

الشكل رقم (2-5): الأسعار اللازمة لموازنة ميزانيات الدول المصدرة للنفط



المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الألماني .

¹ صندوق النقد الدولي: مرجع سابق، ص 37.

² إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، مرجع سابق، ص 6.

³ سهام حسين البصام، مرجع سابق، ص 18.

يتضح من الشكل 2-5 أنه تطلب يسعر النفط ب 131 دولار للبرميل لكي تحقق الجزائر التوازن بموازنتها، وبهذا تتجنب العجز خلال سنة 2014، إلا أن هذا ما لم يتحقق، ويرجع السبب إلى التراجع في أسعار النفط الذي تواصل على مدى السنوات الأخيرة 2015/2016/2017، وهذا ماعمى مع باقي الدول وخصوصا الدول العربية محل الدراسة (العراق،السعودية، والكويت).

خلاصة الفصل:

من منطلق أن قطاع النفط يعتبر من بين الدعائم الأساسية التي يعول عليها بمختلف اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة، ونتيجة لهذا التعويل والإعتماد المبالغ فيه تضررت إقتصاديات هذه الأخيرة بدرجة كبيرة نتيجة لجملة التقلبات التي شهدتها أسعار النفط، والتي أحدثت أزمة وزعزعة كبيرة على استقرار هذه الإقتصاديات سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي، وقد اتضح ذلك من خلال عدة متغيرات اقتصادية خصت بمختلف هذه الإقتصاديات، أهمها النمو الإقتصادي الذي شهد انخفاضاً في مختلف الدول محل الدراسة، و الميزان التجاري الذي شهدت أرصدته تراجع إثر انخفاض أسعار النفط، فقد سجل تراجعاً بمستويات كبيرة، ويعود السبب لسيطرة قطاع النفط على الصادرات في كل من الجزائر، السعودية، العراق، الكويت.

مما سبق ذكره يتضح جلياً مدى تأثير مختلف التوازنات نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة محل الدراسة، وهذا ما يعكس الاعتماد المبالغ فيه على الإيرادات النفطية في تغطية مختلف النفقات، وفي إعداد الموازنة العامة بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول.

الخاتمة العامة

تعتمد اقتصاديات البلدان العربية المصدرة للنفط اعتماداً شديداً على مورد ناضب، يتميز بالتقلب الشديد في أسعاره، مما يجعل اقتصاديات هذه الدول غير مستقرة ومعرضة لمخاطر عديدة جراء تقلبات الأسعار على المستوى العالمي. من بين هذه الدول تظهر كل من الجزائر، السعودية، العراق والكويت، كأهم دول عربية مصدرة للنفط والمنظوية تحت منظمة الأوبك، كما تعد الأكثر تأثراً بأزمة انهيار أسعار النفط 2014 بسبب ضعف التنوع في مصادر إيراداتها واعتماد الموازنات فيها على إيرادات النفط. غير أن تداعيات الأزمة اختلفت من دولة إلى أخرى، واختلفت تبعاً لذلك الإجراءات المتخذة لاحتوائها.

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة فيما يلي:

- تتمتع الصناعة النفطية بجملة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من الصناعات، تتمثل في الكثافة العالية من رأس المال والتكنولوجيا العالية، وازدياد التركيز الإنتاجي بتواجد النفط في عدد قليل من البلدان، والطابع الإستنفاذي للنفط، واحتمالية عملية اكتشافه.
- من خلال استعراضنا لمكانة النفط ضمن مصادر الطاقة البديلة، فإن النفط سيبقى من أكثر أنواع الوقود المستهلكة على الرغم من أن حصته في الطلب العالمي على الطاقة ستتناقص.
- إن تسعير النفط يعتبر من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض، إذ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أمر من الصعب فهمه، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه، واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.
- يمكن أن تكون الهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية على مستوى بعض الدول، السبب الرئيسي في حدوث تأثيرات كبيرة للتغيرات في أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى ميزانيات هذه الدول.
- اختلفت أسباب أزمة انهيار أسعار النفط 2014 بين أسباب سياسية وأخرى اقتصادية، من بين الأسباب السياسية الصراعات الأيديولوجية التي تحدث على المستوى الدولي، أما الأسباب الاقتصادية فتتمثل أهمها في فائض المعروض من النفط. وانخفاض وتباطؤ معدلات النمو للدول (المتقدمة)، مما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط.
- اختلفت تداعيات الأزمة على مختلف الدول محل الدراسة:

* بالنسبة للجزائر: حققت فائضا في الميزان التجاري قدر ب 5.39 مليار دولار مسجلا انخفاضا بالسنة التي قبله والتي قدرت ب 6.6 مليار دولار، حسب تقرير صندوق النقد الدولي.

أما فيما يخص النمو بالجزائر فقد شهد ارتفاعا سنة 2014 قدر ب 3.8%، مقارنة بسنة 2013 حيث قدر ب 2.8

* أما بالنسبة للعراق فقد سجلت الميزانية العامة سنة 2014 عجزا قدر ب 7% من إجمالي الناتج المحلي.

فيما يتعلق بالنمو بالعراق سجل تراجعاً قدرت نسبة النمو ب 2.1%.

* بالنسبة للسعودية: حققت فائضا في الميزانية سنة 2014 قدر ب 214.6 مليار دولار يعتبر منخفضا مقارنة بسنة 2013، قدر هذا الإنخفاض ب 12.5 مليار دولار.

أما فيما يخص النمو بالسعودية فقد سجل تراجعاً قدر ب 2% مقارنة بسنة 2013 أين قدر النمو فيها ب 2.4%.

* أما بالنسبة للكويت: قدر العجز المالي سنة 2014 ب 26 مليار دولار، أما النمو فقد شهد تراجعاً قدر بنسبة 3%، كما سجل تراجعاً لسنة 2015 قدر ب 1.7%.

- أما فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة بالنسبة لكل دولة من الدول محل الدراسة فقد اعتبرت حلول مشتركة كما أنها تعتبر حلول مؤقتة تمثلت في الجمل في:

- إعلان اجراءات تقشفية؛

- مراجعة سياسة دعم الوقود والكهرباء؛

- لمواجهة هذا الإنخفاض عمدت إلى ترشيد النفقات العمومية؛

- زيادات في الضرائب غير النفطية؛

- كما تم التركيز على تحسين الأوضاع الأمنية في دولة العراق كشرط أساسي لمواصلة التنمية وتنويع النشاط.

ثانيا- اختبار الفرضيات:

- تم تأكيد الفرضية الأولى أثرت، فهي صحيح أثرت بالسلب من خلال التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية لكل دولة من الدول محل الدراسة المصدرة للنفط بسبب اعتمادها بشكل كلي على عائدات النفط، النفط، النفطي،
 - فيما يخص الفرضية الثانية التي تنص على أن أسباب انهيار أسعار النفط تعود لأسباب سياسية واقتصادية، فقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية، بالنسبة للأسباب السياسية فهي تتمثل أساسا في الصراعات الأيدولوجية بين القوى الكبرى وبالتالي تتحمل تبعاتها الدول العربية، وأيضا ما يحدث بالشرق الأوسط من أحداث سياسية متوترة، أما الأسباب الاقتصادية فتتمثل في زيادة المعروض من النفط على الطلب عليه نتيجة لكثافة الإنتاج الذي تسببت فيه السعودية بالدرجة الأولى وبعض الدول الناشئة الداخلة حديثا لأسواق النفط.
 - بالنسبة للفرضية الثالثة أثبتت الدراسة صحتها حيث أثرت أزمة انهيار أسعار النفط بنسب متفاوتة على النمو في الدول محل الدراسة حسبما ما يوضحه التحليل بالدراسة،
 - بالنسبة للفرضية الرابعة هي الأخرى أثبتت الدراسة صحتها، فقد تسببت هذه الأزمة في اختلال وعجز ميزانيات الدول محل الدراسة، مما أثر على السياسة المالية مما اضطر هذه الدول إلى اعتماد السياسة الإنكماشية لمواجهة الأزمة.
- ### ثالثا- الاقتراحات:

- بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تتمثل فيما يلي:
- *عدم الاعتماد على مداخل المحروقات بشكل كبير والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال زيادة دعم القطاع الصناعي والزراعي في هذه الدول، والعمل على تشجيع صناعة المشتقات النفطية.
 - *تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر في ظل ارتفاع أصوات تنادي بصدقة البيئة، خصوصا في مجال الطاقة الشمسية لما تتمتع به الجزائر من موقع جغرافي هام يسمح لها باستغلال هذه الطاقة.
 - *تحضير هذه الدول لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل مختلف اقتصادياتها للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات سواء من الجانب الأمني أو الجانب الإداري المشجعة لجلب الاستثمارات الأجنبية.

* ضرورة عمل الدول العربية على استقرار أسعار النفط لما لها من تأثير على خطط التنمية وموازنتها العامة من جهة، وعلى حصتها في أسواق النفط العالمية من جهة أخرى، وذلك لما لها من ثقل في السوق المالية العالمية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تعزيز الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، بالإضافة إلى استمرار التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة من أوبك وخارج الأوبك.

* ضرورة إتباع سياسات مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبياً، بحيث تتيح المرونة الكافية لممارسة سياسة مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية.

قائمة المراجع

-المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب باللغة العربية:

- أبو العلا محمد يسري، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل، (الاسكندرية: الطبعة الأولى، 2008).
- بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية النابضة وأثرها على النمو الاقتصادي، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).
- بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013).
- دن سيث، أترخاوف البيئة غي مستقبل النفط: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط01، 2005).
- كليلكار موهان، تطورات جديدة في صناعة النفط: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط01، 2005).
- محمد مقلد رمضان، نعمة الله أحمد رمضان، عبد العزيز عفاف، اقتصاديات الموارد والبيئة، (مصر: الدار الجامعية الإسكندرية، 2003).
- سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).
- عبد الوهاب طه ابراهيم، محاسبة البترول، (مصر: المكتبة العصرية، 2005).
- عبد الكريم قصي إبراهيم ، أهمية النفط: في الاقتصاد والتجارة الدولية (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
- عبد المجيد ضياء، الإقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2015).
- روس مايكل، ترجمة محمد هيثم الشواقي، نقمة النفط، (قطر: دار الكتب القطرية، 2014).

ثانيا: المذكرات:

- إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية: دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري 1980-2014، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
- بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2002.
- بلقلة براهيم، سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، الجزائر، 2014.

- جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات: دراسة حالة الجزائر، 1970-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2008-2009.
- موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

ثالثا: الملتقيات:

- بودرامة مصطفى، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 7-8 أبريل 2008.
- طارق بن قسمي، الزهرة فرحاتي، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1996-2013، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014.
- محمود مريم شطبي، مداخللة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، ضمن المحور الثاني: التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الإقتصاد الجزائري، مقدمة في إطار أشغال الندوة من طرف قسم الإقتصاد والإدارة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015.
- مهداوي هند وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط: حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- حمد الدوسري، التقلبات في أسعار النفط وآثارها على ميزانيات دول الخليج العربية، مقارنة بين أزمة عقد الثمانينات وأزمة الألفية الثالثة، مركز الخليج لسياسات التنمية.

رابعا: المجلات:

- بن راشد الخاطر خالد، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015.

- حسين سهام البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية: دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2013.
- موري سمية، خديجي عبد الحميد، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015.
- البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد الرابع، يناير/ كانون الثاني 2015.
- الحساوي أحمد، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف، العدد 135، فيفري 2015.
- خضر حسان، أسواق النفط العالمية، جسر التنمية العدد 57، نوفمبر السنة الخامسة.
- سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار، 2008-2010، مجلة الباحث، العدد 9، 2011.
- سند السويدي جمال، مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
- صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، جانفي 2015، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.
- رجب علي، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) العدد 141، المجلد 58، 2012.
- رجب علي، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية والأقطار، مجلة النفط و التعاون العربي، العدد 127، المجلد 127، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، الكويت، خريف 2008.
- معهد الدراسات المصرفية، الذهب الأسود، مجلة إضاءات العدد 6، 2013.
- لوناسة سهام، سياسة الجزائر اتجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الإقتصاد " بدائل مطروحة"، المركز الديمقراطي العربي، جامعة باتنة 01، الجزائر.
- تشودري سوجيت، دينيسي ريتشارد، النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية لمنظمة الشرق الأوسط، مركز العمليات الإنتقالية الدستورية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

خامساً: الدراسات:

- أرزقي رباح وأوليفيه بلانشار، مدونة الصندوق، سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخراً،
- بنك الرياض، التغيرات في حجم الصادرات والواردات السعودية تتماشى مع الأساسيات الاقتصادية والسوقية،

قائمة المراجع

- جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: فرص وتحديات،
- حلمي أحمد ، قضايا اقتصادية: تحديات الاقتصاد السعودي في ظل انخفاض أسعار النفط، 20 ديسمبر 2015،
- زيد العثمان نورة، علي مصطفى نشوى، أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية،
- صندوق النقد الدولي، التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،
- عبد الجليل عباس علي ، الصدمات النفطية ، متاح على الرابط:
<http://www.maspolitiques.com/mas>

مأخذ: التقارير:

- بنك الرياض، التغير في حجم الصادرات والواردات السعودية تتماشى مع الأساسيات الاقتصادية والسوقية .
- ويتاس، تقري ويتاس العقاري، قراءة لواقع السوق خلال 2015 في ظل أزمة النفط، 10 أكتوبر 2016.
- علي عباس النقي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)، التقرير الاحصائي السنوي، الكويت، 2016.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، 2016، على الموقع: WWW.OAPECORG.ORG
- التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر (2008-2010-2013-2014)،
- التقرير القطري رقم 14 / 292 الصادر عن صندوق النقد الدولي سبتمبر 2014.
- التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبيك (2015).
- قطاع الشؤون الاقتصادية ومركز المعلومات، المكانة العالمية لصادرات المملكة العربية السعودية، تقرير ديسمبر 2011.
- قانون المالية الجزائري 2016.
- تقارير بنك الجزائر 2016.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

- Banque d'Algérie. *Évolution Économique et Monétaire en Algérie 2015, Rapport* (Juillet 2015.)
- Banque d'Algérie. *Tendances financières et monétaires au premier semestre 2015, Rapport* (Septembre 2015)
- Direction général des douanes, Évolution de balance commerciale de l'Algérie période. Années 2005-2014, série PDF.

- Ghazi M.Haider, Economies of oil fields development ventures in Iraq in Middle East Economic, Survey*MEES*, February, 2004.
- International Energy Agency (IAE), Word Energy Investment Outlook 2010.
- James D. Hamilton. **What Is An Oil Shock?** Working Paper7755, National Bureau of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138, June 2000.
- James Hamilton. **Historical Oil Shocks**, Department of Economics, University of California, San Diego, December 22, 2010, Revised: February 1.
- John Buffers ital. **Understanding the Plunge in Oil Prices: Sources and I implications**, In: World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Prospects, January 2015.
- Médan Michael. **Le pétrole et la Chine: plus qu'une relation**, Afrique contemporaine n 228 (2008).
- Office National Des Statistiques. Office National Des Statistiques. *Évolution D'Exchange extérieurs de marchandises de 2003a 2013*.
- OPEC Annual Statistical Bulletin 2005.
- OPEC Annual Statistical Bulletin, 2008 & 2015.
- Tim Bowler, **falling oil prices: who are the winners and losers**, BBC news business, 21/02/2015

المواقع الإلكترونية بالأجنبية:

- <http://www.alrbiyadh.com>
- <http://www.Bank-of-algeria.dz>.
- <http://www.OAPECORG.ORG>.
- <http://www.iea.org>. [international Energy Agency].
- <http://www.mf.gov.dz>.
- <http://www.OPEC.ORG>.
- <http://www.albankaldawli.org>.
- La finance pour tous.com, Le site pédagogique sur l'argent et la finance, <http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/Le-prix-de-l-energie/Le-prix-du-petrol>

الملاحق

قائمة المصطلحات

المصطلح	شرحه
الكارتل النفطي (الشقيقات السبع)	يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينيات.
النفط الحلو	هو ذلك النوع من النفط الذي تقل فيه نسبة الكبريت عن 1%.
خام برنت	يتكون "برنت Brent" من مزيج نفطي من 15 حقلاً مختلفاً في منطقتي "برنت" و "نينيان" في بحر الشمال اللتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يومياً، ويعتبر "برنت Brent" من النفوط الخفيفة الحلوة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 0.37%، يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية.
خام غرب تكساس	من النفوط الخفيفة الحلوة، وزنها النوعي 396 درجة ويحتوي على 24% من الكبريت فقط، وهو يباع في المتوسط بسعر أعلى من سلة نفوط الأوبك بنحو دولارين، وكما يدل اسمه فإن أغلبه ينتج في غرب تكساس، وهذا النوع من النفوط احتياطاته وإنتاجه في انخفاض دائم، الأمر الذي قد يجبر المتعاملين في أسواق النفط العالمية على تجاهله يوماً ما وإيجاد بديل له.
سلة الأوبك	هي مزيج من النفوط الخفيفة والثقيلة وسعرها يكون عادة أقل من سعر "برنت" و "غرب تكساس"، وتعتمد الأوبك على المتوسط الحسابي لسعر هذه السلة في سياساتها الإنتاجية، وتختلف أسعار هذه الخامات بسبب اختلاف وزنها النوعي وكمية الكبريت فيها وموقعها الجغرافي. تضم سلة الأوبك الجديدة التي تعد مرجعاً في مستوى سياسة الإنتاج 12 نوعاً من خام مربان الإماراتي، خام مزيج صحاري الجزائري، الإيراني الثقيل، البصرة الخفيف العراقي، خام التصدير الكويتي، خام السدر الليبي، خام بوني الخفيف النيجيري، الخام البحري القطري، الخام العربي الخفيف السعودي، الخام الفنزويلي، ميراي وجيراسول الأنغولي وأورينت الكوادوري.
الغالون	إحدى وحدات قياس حجم المشتقات النفطية خاصة في الولايات المتحدة، وهو يساوي 378 لتر.
المشتقات النفطية	هي تلك المركبات النفطية التي نتجت عن عملية تكرير النفط الخام.
نظرية المرض الهولندي	تعد من أبرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على المستوى العالمي للتعبير عن مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي اكتشفها علماء الاقتصاد في هولندا عقب اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال، حيث واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً وبالتالي انخفاض سعر الواردات الشيء الذي أدى إلى تلاشي وتدهور النشاط الإنتاجي الصناعي في هولندا وهذا ما عُرف بظاهرة اللاتصنيع.
الحفر الاستكشافي	هو حفر آبار في حقول جديدة بهدف الحصول على اكتشافات نفطية أو غازية جديدة.
الحفر التطويري	هو حفر آبار في حقول سبق اكتشافها وثبت وجود المحروقات فيها، ويهدف إلى تقييم دقيق

الملاحق

للاحتياجات الموجودة في هذه الحقول.	
تأسست في عام 1960 مقرها العاصمة النمساوية "فيينا"، تعمل من أجل تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء الإثني عشر وهي: الجزائر، أنغولا، أندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.	مُنظمة الأوبك
هي منظمة دولية تشكلت عام 1973 تعمل في مجال البحث والتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخدامها، كما تملك المنظمة رصيда استراتيجيا من النفط يُمكنها من التدخّل في السوق، وتتكوّن من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والترويج.	الوكالة الدولية للطاقة
هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول التي تقوم باستخراجه الشركات البترولية العاملة في البلدان ومناطق العالم البترولية، مضافا إليه عائدا تدفعه هذه الشركات البترولية لحكومات البلدان البترولية المعنية،	سعر التكلفة الصربية
هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر يتأثر كثيرا إذا كانت هناك إختلالات في السوق البترولية وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن.	السعر الفوري
هو الكمية المكتشفة علميا والمقدرة كمياتها بصورة دقيقة لكن جزئية وغير نهائية، ويُمكن استخراجها بوسائل الإنتاج المتوفرة.	الاحتياطي البترولي
هو تلك الكميات من السلعة البترولية التي يحتاج إليها الإنسان عند مستوى معين وخلال فترة زمنية محدّدة لغرض إشباع حاجيات متنوعة.	الطلب البترولي
وهي الكميات التي قُدرت على أساس علمي وعُرف تواجدها والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديا بالإمكانات التقنية المتاحة حاليا.	الاحتياطيات المؤكدة أو المبرهنة
هي الكميات المكتشفة وغير المقدّر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها، والتي يتوقف استغلالها على التطوّر التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.	الاحتياطيات المحتملة
وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يُحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقّعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للنفط والغاز.	الاحتياطيات الممكنة
هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مُهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يُحرّك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق.	السوق البترولية
عبارة عن سُفن بُنيت خصيصا لنقل النفط، وأكبر ناقلة نفط في العالم هي "نوك نيفس Knock Nevis" وهي أيضا أكبر باخرة في العالم، وتُصنّف ناقلات النفط حسب حمولتها بالطن (الطن = 7 براميل تقريبا).	ناقلات النفط

الملاحق

الاحتياطات النفطية	النفط الموجود في باطن الأرض الذي لم يستخرج بعد بما في ذلك الذي لم يتم اكتشافه.
المخزونات النفطية	هو نفط تم استخراجه ويمثل كميات النفط الخام والمشتقات النفطية التي تخزنها الشركات والحكومات لأهداف تجارية أو إستراتيجية.
الاحتياطات الإستراتيجية	كمية النفط والمشتقات النفطية التي تخزنها الدول لاستخدامها في حالات الطوارئ وانقطاع الإمدادات، وهناك الكثير من الدول التي تملك احتياطات إستراتيجية أغلبها أعضاء في وكالة الطاقة الدولية، إضافة إلى دول أخرى مثل: السعودية.
أسواق النفط الآجلة	تختلف هاته الأسواق عن الأسواق الفورية في أن النفط المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل حتى بعد سنوات من الآن، ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم.
أكبر الدول المنتجة للنفط	المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيران، المكسيك، الصين، نرويج، كندا، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا، المملكة المتحدة، الكويت ونيجيريا.
أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم	أمريكا بنسبة 38.33% واليابان بنسبة 10.97%.
لعنة الموارد	عبارة عن التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي سواء كانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية.
السعر المتحقق	هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين كحالة بيع نفط خام لمصانع التكرير وقيام البائع بشراء منتجات نفطية، أو الطرف المشتري يزود البائع مقابل النفط الخام بقيم سلعية غير نفطية.
سعر الإشارة	عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات.
السعر المعلن	أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة "ستاندار أويل نيوجرسي Standard Oil of New Jersey Company " الأمريكية سنة 1880، حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وقد فرضت هذه الشركة سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ سنة 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة دون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير.
السعر الترجيعي	هو تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش ربح التكرير، وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر الترجيعي للنفط الخام.

الملاحق

البرميل	وحدة قياس أمريكية للنفط تساوي 159 لتر.
برميل نفط مكافئ	وحدة طاقة تساوي كمية الطاقة التي يحتويها برميل واحد من النفط الخام.
الشقيقات السبع	الشركات النفطية أو الشقيقات السبع الكبرى في العالم هي: اكسون موبيل الاميركية وشل الهولندية وبريتش بتروليوم "بي بي" البريطانية وشيفرون الاميركية وتوتال الفرنسية وكونكو فيليبس الاميركية وايني الايطالية.

الملحق رقم 05: الجزائر: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة 2013-2017

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي: 4318 دولار أمريكي (2015) معامل جيني: 0.31 (2015) السكان: 39.5 مليون: 2014 الحصة (القديمة): 1254.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أهم أسواق التصدير: الاتحاد الأوروبي أهم الصادرات: النفط والغاز					
2017	2016	2015 تقديرات	2014	2013	
					النتائج
2.9	3.4	3.9	3.8	2.8	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
3.1	3.7	5.5	5.6	7.1	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني %
					التوظيف
..	..	11.2	10.6	9.8	معدل البطالة (%، نهاية الفترة)
					الأسعار
4.0	4.3	4.8	2.9	3.3	التضخم (%، متوسط)
28.0	26.8	30.1	33.4	35.8	مالية الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)
					مجموع الإيرادات
11.2	10.2	14.1	19.7	22.1	منها ، هيدروكربونية
40.2	42.4	46.5	41.3	36.7	مجموع النفقات
12.2-	15.6-	16.4-	8.0-	0.9-	رصيد الموازنة الكلي (عجز -)
25.4	15.4	9.0	8.0	7.7	إجمالي الدين الحكومي
					النقود والإئتمان
10.0	1.1	0.5	14.4	8.7	النقود بمعناها الواضح (التغير %)
10.0	9.0	16.1	25.7	19.9	الإئتمان المقدم للاقتصاد (التغير %)
					ميزان المدفوعات
17.0-	17.9-	16.2-	4.4-	0.4	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.1	0.9	0.4-	0.7	0.9	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
18.9	22.1	29.8	33.5	32.3	إجمالي الاحتياطات (بما يعادل شهور الواردات)/1
4.9	2.8	1.8	1.7	1.6	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)

الملاحق

3.2-	1.6-	4.3-	2.1	1.4-	سعر الصرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)
------	------	------	-----	------	--

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2016.

الملحق رقم 02: آليات تسعير النفط قبل وبعد ظهور منظمة الأوبك

آليات التسعير النفط قبل ظهور منظمة الأوبك	
التسعير على أساس تساوي أسعار البترول عالميا في موانئ التسليم CIF (الأسعار المعلنة)	التسعير على أساس تساوي أسعار البترول في ميناء نابولي بايطاليا
يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتج في منطقة الخليج ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد	خلال الحرب العالمية تعذر وصول النفط البترولي الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط، فاقترحت بريطانيا أن يكون سعر النفط الخام الذي يتم التسليم به يقوم على مساواة الأسعار FOB في كل من خليج المكسيك والشرق الأوسط أي الشرق الأوسط مضاف إليه تكاليف النقل من الشرق الأوسط حتى مكان التسليم، واعتبر ميناء نابولي نقطة تعادل عندها أسعار بترول الشرق الأوسط.
من بين أهم أهداف هذا النظام: - إضعاف المنافسة للنفط الأمريكي؛ - الحد من نمو إنتاج النفط في المناطق ذات الكفاية الإنتاجية العالية؛ - حماية الاستثمارات البترولية للشركات الاحتكارية	ترتب على هذا النظام زيادة القدرة التنافسية لنفط الشرق الأوسط والتحفيز على زيادة إنتاجه وأصبحت تكاليف نقله إلى مناطق عديدة في العالم أقل من تكاليف نقل النفط الأمريكي إلى ذات المناطق.
التسعير على أساس تساوي أسعار البترول في ساوثمبتون في إنجلترا	التسعير على أساس تساوي أسعار البترول في نيويورك
بعد الحرب العالمية الثانية اشتد الطلب على البترول الخام خاصة من جانب الدول الأوروبية فلم يعد البترول الأمريكي يكفي لتلبية الحاجيات المحلية هذا ما جعلها تفقد أهميتها كمصدر رئيسي للبترول، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار البترول واختلف التساوي بين سعري البترول الأمريكي والعربي على ظهر الناقلات FOB وعليه حل ميناء ساوثمبتون في إنجلترا محل ميناء نابولي كنقطة تعادل فيها سعر بترول خليج المكسيك مع أسعار بترول الشرق الأوسط.	اعتبرت نيويورك بموجب هذا النظام النقطة التي تعادل فيها أسعار نفط منطقة الشرق الأوسط مع أسعار النفط الأمريكية والفرنزويلية وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الواردات الأمريكية من النفط FOB للنفط الأمريكي 2.75 دولار والفرنزويلي 2.65 والعربي الخفيف 1.75 دولار.
أهم ما ميز الأسعار قبل ظهور منظمة الأوبك	
- عدم خضوع أسعار النفط لعوامل العرض والطلب؛ - خضوع الأسعار لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة شركاتها المسيطرة؛ - تجميد الشركات الأمريكية سعر النفط العربي الخفيف ومن هنا رسمت الدول المنتجة الطريق لميلاد منظمة الأوبك.	

الملاحق

آليات التسعير النفط بعد ظهور منظمة الأوبك	
المؤتمر الأول سبتمبر 1960	تقرير أعضاء الأوبك تعديل الأسعار مع وجوب مراعاة قواعد العرض والطلب.
المؤتمر الرابع أبريل 1962	تم الاحتجاج ضد قيام الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار النفط من جانب واحد، كما درس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل، وتم التشديد على ربط أسعار النفط الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.
مؤتمر جاكارتا نوفمبر 1964	- اعتبار الاتاوة نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الامتياز؛ - تحديد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباحها الصافية؛ - لتضييق الفرق بين الأسعار المعلنة والأسعار المحققة تمنح الشركات تخفيضا من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة النفط.
قرار كاراكاس ديسمبر 1970	تضمن الأهداف التالية: - ألا تقل الضريبة على الأرباح الصافية للشركات العاملة في الدول الأعضاء عن 55% - زيادة موحدة في الأسعار المعلنة للنفط؛ - وضع نظام جديد للتمايز السعري على أساس التمايز في درجة الكثافة.
اتفاقية طهران، طرابلس، شرق البحر المتوسط ولاغوس	أدى توقيع هذه الاتفاقيات إلى: - رفع الأسعار المعلنة لجميع الخامات بمبالغ تراوحت بين 35 سنتا 52 سنتا للبرميل الواحد؛ - رفع نسبة الضريبة على الأرباح من 50% إلى 55%؛ - زيادة الأسعار المعلنة إلى 2.5% سنويا لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية مضافة إليها زيادة قدرها 5 سنتات للبرميل للتعويض عن الزيادة في أسعار المنتجات البترولية.
اتفاقية جنيف الأولى والثانية	تم بموجب إتفاقية جنيف الأولى ديسمبر 1972 اعتماد مبدأ التعديل الفصلي للأسعار المعلنة في الخليج استنادا إلى صيغة حسابية آخذة في اعتبارها معدل تغير أسعار الصرف ومنه زادت الأسعار المعلنة بمقدار 8.49%، أما إتفاقية جنيف الثانية جوان 1973 وقعت بعد التخفيض الثاني للدولار الأمريكي في فيفري 1973 وتضمنت إضافة عملتين جديدتين هما الدولار الكندي والدولار الأسترالي وصيغة حسابية جديدة لتعديل أسعار البترول على أساس شهري.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات الواردة في: وهيبة مشدن، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي 1973-2003" (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005)، ص ص 52-61.

الملحق رقم 03: أسعار النفط خلال الخمس سنوات الماضي



Source : La finance pour tous.com, Le site pédagogique sur l'argent et la finance,
<http://www.lafinancepourtous.com/Decryptages/Dossiers/Le-prix-de-l-energie/Le-pri>

الملاحق

الملحق رقم 04: احتياطي النفط عربيا وعالميا 2011-2014 (الوحدة: مليار برميل في نهاية السنة)

البلد	2011	2012	2013	2014
الامارات	97.8	97.8	97.8	97.8
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2
السعودية	265.4	265.8	265.8	265.7
العراق	141.4	145.3	145.3	145.3
سوريا	2.5	2.5	2.5	2.5
قطر	25.2	25.2	25.2	25.2
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	48	48.5	48.4	48.6
مصر	4.3	4.2	4.2	4.2
النرويج	5.32	5.32	5.83	5.58
و.م.أ.	20.68	20.68	33.4	33.4
المكسيك	10.16	10.16	10.07	10.07
روسيا	60	60	80	80
الصين	20.35	20.35	24.38	24.38
بريطانيا	2.83	2.83	2.98	2.98
ايران	145.5	157.3	157.8	157.8
فنزويلا	99.4	99.4	99.4	99.4

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون 2014، الكويت، ص ص. 177-178.

قائمة المصطلحات

المصطلح	شرحه
الكارتل النفطي (الشقيقات السبع)	يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينيات.
النفط الحلو	هو ذلك النوع من النفط الذي تقل فيه نسبة الكبريت عن 1%.
خام برنت	يتكون "برنت Brent" من مزيج نفطي من 15 حقلاً مختلفاً في منطقتي "برنت" و "نينيان" في بحر الشمال اللتين تنتجان نحو 500 ألف برميل يومياً، ويعتبر "برنت Brent" من النفوط الخفيفة الحلوة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 0.37%، يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية.
خام غرب تكساس	من النفوط الخفيفة الحلوة، وزنها النوعي 396 درجة ويحتوي على 24% من الكبريت فقط، وهو يباع في المتوسط بسعر أعلى من سلة نفوط الأوبك بنحو دولارين، وكما يدل اسمه فإن أغلبه ينتج في غرب تكساس، وهذا النوع من النفوط احتياطاته وإنتاجه في انخفاض دائم، الأمر الذي قد يجبر المتعاملين في أسواق النفط العالمية على تجاهله يوماً ما وإيجاد بديل له.
سلة الأوبك	هي مزيج من النفوط الخفيفة والثقيلة وسعرها يكون عادة أقل من سعر "برنت" و "غرب تكساس"، وتعتمد الأوبك على المتوسط الحسابي لسعر هذه السلة في سياساتها الإنتاجية، وتختلف أسعار هذه الخامات بسبب اختلاف وزنها النوعي وكمية الكبريت فيها وموقعها الجغرافي. تضم سلة الأوبك الجديدة التي تعد مرجعاً في مستوى سياسة الإنتاج 12 نوعاً من خام مربان الإماراتي، خام مزيج صحاري الجزائري، الإيراني الثقيل، البصرة الخفيف العراقي، خام التصدير الكويتي، خام السدر الليبي، خام بوني الخفيف النيجيري، الخام البحري القطري، الخام العربي الخفيف السعودي، الخام الفنزويلي، ميراي وجيراسول الأنغولي وأورينت الكوادروري.
الغالون	إحدى وحدات قياس حجم المشتقات النفطية خاصة في الولايات المتحدة، وهو يساوي 378 لتر.
المشتقات النفطية	هي تلك المركبات النفطية التي نتجت عن عملية تكرير النفط الخام.
نظرية المرض الهولندي	تعد من أبرز النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهو تعبير دخل قاموس المصطلحات الاقتصادية على المستوى العالمي للتعبير عن مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي اكتشفها علماء الاقتصاد في هولندا عقب اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال، حيث واجهت هولندا معدلات متزايدة من البطالة، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً وبالتالي انخفاض سعر الواردات الشيء الذي أدى إلى تلاشي وتدهور النشاط الإنتاجي الصناعي في هولندا وهذا ما عُرف بظاهرة اللاتصنيع.
الحفر الاستكشافي	هو حفر آبار في حقول جديدة بهدف الحصول على اكتشافات نفطية أو غازية جديدة.
الحفر التطويري	هو حفر آبار في حقول سبق اكتشافها وثبت وجود المحروقات فيها، ويهدف إلى تقييم دقيق

الملاحق

للاحتياطات الموجودة في هذه الحقول.	
تأسست في عام 1960 مقرها العاصمة النمساوية "فيينا"، تعمل من أجل تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء الإثني عشر وهي: الجزائر، أنغولا، أندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.	مُنظمة الأوبك
هي منظمة دولية تشكلت عام 1973 تعمل في مجال البحث والتطوير وتسويق تقنية الطاقة واستخدامها، كما تملك المنظمة رصيда استراتيجيًا من النفط يُمكنها من التدخّل في السوق، وتتكوّن من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والترويج.	الوكالة الدولية للطاقة
هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول التي تقوم باستخراجه الشركات البترولية العاملة في البلدان ومناطق العالم البترولية، مضافا إليه عائدا تدفعه هذه الشركات البترولية لحكومات البلدان البترولية المعنية،	سعر التكلفة الصربية
هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر يتأثر كثيرا إذا كانت هناك إختلالات في السوق البترولية وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان بالمقارنة مع السعر المعلن.	السعر الفوري
هو الكمية المكتشفة علميًا والمقدّرة كمياتها بصورة دقيقة لكن جزئية وغير نهائية، ويُمكن استخراجها بوسائل الإنتاج المتوفرة.	الاحتياطي البترولي
هو تلك الكميات من السلعة البترولية التي يحتاج إليها الإنسان عند مستوى معين وخلال فترة زمنية محدّدة لغرض إشباع حاجيات متنوعة.	الطلب البترولي
وهي الكميات التي قُدّرت على أساس علمي وعُرف تواجدها والممكن استخراجها واستغلالها اقتصاديًا بالإمكانات التقنية المتاحة حاليا.	الاحتياطات المؤكّدة أو المبرهنة
هي الكميات المكتشفة وغير المقدّر كمياتها بصورة دقيقة ونهائية، ويعتمد في احتمال وجودها على الطرق الجيولوجية لطبقات الأرض مع إمكانية حفر بئر تجريبي لإثبات تواجدها، والتي يتوقّف استغلالها على التطوّر التقني والظروف الاقتصادية المستقبلية.	الاحتياطات المحتملة
وهي الكميات المتوقّع تواجدها لكن لم يُحفر أي بئر لإثباتها، وتستند توقّعات الإنتاج الممكنة على الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق أخرى مجاورة أو مشابهة لها معروفة بإنتاجها للنفط والغاز.	الاحتياطات الممكنة
هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مُهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يُحرّك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق.	السوق البترولية
عبارة عن سُفن بُنيت خصيصا لنقل النفط، وأكبر ناقلة نفط في العالم هي "نوك نيفس Knock Nevis" وهي أيضا أكبر باخرة في العالم، وتُصنّف ناقلات النفط حسب حمولتها بالطن (الطن = 7 براميل تقريبا).	ناقلات النفط

الملاحق

الاحتياطات النفطية	النفط الموجود في باطن الأرض الذي لم يستخرج بعد بما في ذلك الذي لم يتم اكتشافه.
المخزونات النفطية	هو نفط تم استخراجه ويمثل كميات النفط الخام والمشتقات النفطية التي تخزنها الشركات والحكومات لأهداف تجارية أو إستراتيجية.
الاحتياطات الإستراتيجية	كمية النفط والمشتقات النفطية التي تخزنها الدول لاستخدامها في حالات الطوارئ وانقطاع الإمدادات، وهناك الكثير من الدول التي تملك احتياطات إستراتيجية أغلبها أعضاء في وكالة الطاقة الدولية، إضافة إلى دول أخرى مثل: السعودية.
أسواق النفط الآجلة	تختلف هاته الأسواق عن الأسواق الفورية في أن النفط المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل حتى بعد سنوات من الآن، ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم.
أكبر الدول المنتجة للنفط	المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إيران، المكسيك، الصين، نرويج، كندا، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا، المملكة المتحدة، الكويت ونيجيريا.
أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم	أمريكا بنسبة 38.33% واليابان بنسبة 10.97%.
لعنة الموارد	عبارة عن التناسب العكسي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي سواء كانت هذه الموارد ثروة معدنية أم ثروة نفطية.
السعر المتحقق	هو عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري أو هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين كحالة بيع نفط خام لمصانع التكرير وقيام البائع بشراء منتجات نفطية، أو الطرف المشتري يزود البائع مقابل النفط الخام بقيم سلعية غير نفطية.
سعر الإشارة	عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات.
السعر المعلن	أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة "ستاندار أويل نيوجرسي Standard Oil of New Jersey Company " الأمريكية سنة 1880، حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكيين، وقد فرضت هذه الشركة سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ سنة 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة دون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير.
السعر الترجيعي	هو تعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهامش ربح التكرير، وكذلك كلفة نقل النفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر الترجيعي للنفط الخام.

الملاحق

البرميل	وحدة قياس أمريكية للنفط تساوي 159 لتر.
برميل نفط مكافئ	وحدة طاقة تساوي كمية الطاقة التي يحتويها برميل واحد من النفط الخام.
الشقيقات السبع	الشركات النفطية أو الشقيقات السبع الكبرى في العالم هي: اكسون موبيل الاميركية وشل الهولندية وبريتش بتروليوم "بي بي" البريطانية وشيفرون الاميركية وتوتال الفرنسية وكونكو فيليبس الاميركية وايني الايطالية.

قائمة الاختصارات

اختصاره	دلالته	المصطلح بالكامل
API	لقياس درجة الكثافة النوعية للنفط الخام	The American Petroleum Institute
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for Economic Co-operation and Development
OAPEC	منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	Organization of Arab Petroleum Exporting Countries
OPEC	منظمة الدول المصدرة للنفط	Organization of the Petroleum Exporting Countries
IEA	الوكالة الدولية للطاقة	International Energy Agency
IMF	صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund
PIB	الناتج الداخلي الخام	Produit Intérieur Brut
–	البرميل	Barrel
–	السعر الفوري	Spot

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أسباب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وتداعيات هذا الانخفاض على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط محل الدراسة والمتمثلة في (الجزائر، الكويت، السعودية والعراق)، وتأثير هذا الانخفاض على الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص؛

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن العوامل التي أدت إلى انخفاض الأسعار تتعلق بأسباب اقتصادية وأخرى جيوسياسية، واختلفت تداعيات هذه الأزمة على اقتصاديات الدول محل الدراسة، وهذا ما انعكس على بعض المؤشرات الاقتصادية كالنمو والميزان التجاري الخ، أما فيما يخص الاجراءات المتخذة لاحتواء هذه الأخيرة فقد كانت شبه مشتركة ومؤقتة.

Abstract:

This study aimed to uncover the causes of low oil in the international markets, and the implications of this decline on the economies of Arabic oil-exporting countries, mainly, Kuwait, Iraq, Kingdom of Saudi Arabia, and Algeria. And the effect of this decline on the Algerian economy in particular;

Has also been reached by the study that the factors that led to lower prices related to economic reasons and other geopolitical, the implications of this crisis differed on the economies of the countries studied. This is reflected in some economic indicators such as growth and trade balance...etc. Concerning the adopted solutions, they were almost common and temporary.